إنكار أدوار ومساهمة المرأة في العمل والسياسة: العنف على أساس الجندر في الأردن

عفاف الجابري

دراسة صادرة عن جمعية اتحاد المرأة الأردنية
2022

المحتوى

تقديم الدراسة -الباحثة الاقتصادية النسوية تريز الريان..... 3

المقدمة..... 4

منهجية البحث..... 6

الإطار النظري التحليلي..... 6

أدوات البحث..... 13

التجربة القبلية..... 15

الفصل الأول: المشاركة السياسية للمرأة في الأردن..... 18

مقدمة الفصل..... 18

بيانات المسح للمشاركة السياسية للمرأة..... 22

العمل والمشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن..... 37

العنف ضد المرأة على أساس الجندر / نتائج المسح..... 63

العنف ضد المرأة على اساس الجندر والمشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة..... 78

الخاتمة : الإنكار ، الجندروخصخصة العلاقة بين المرأة والدولة..... 88

المراجع..... 91

الجداول المرفقة..... 94

تقديم الدراسة -الباحثة الاقتصادية النسوية تريز الريان

لابسعني الا ان اشكر الباحثة الدكتورة عفاف الجابري على الجهد الفكري والعملي المميز الذي بذلته في كتابة هذا البحث والذي تميز بتحليل شامل وعميق لمسالة مشاركة المراة في السياسة وسوق العمل والعنف على اساس الجندر

ومن خلال فحص دقيق يتبين كيف عملت الباحثة على ابراز الاهمية الحاسمة لتعزيز المساواة وازالة التمييز والعنف وتطوير تحليل شامل على حقيقة ديناميكية وتشابك بنى التمييز (القهر) الاقتصادية والاجتماعية والثقافوية وعلى تطوير مفهوم المشاركة السياسية وتوسيعيه الى ابعد من المشاركة في عملية الانتخابات وسلطت الضوء على اقتصاديات الظل والعمل غير المنظم بتحليل عميق وشامل لمسالة جندرة العمل وتعريف المراة للعمل وحماية المراةعبر العديد من الوسائل وعلى راسها السياسات والتشريعات.

وفي الاطار النظري قدمت الباحثة فهما للجندرعبر تفكيك الطرق التي نتج عنها وهذا بالضرورة يتطلب مقاربة تحلل عملية الهيمنة في البنى الاجتماعية بما يتضمن الاقتصاد والثقافة والجندر والطبقة والايديولوجيا هذا النوع من المقاربة يعني ان الهيمنة هي حقيقة مفروضة مبنية غلى اسس مادية محددة بانماط الانتاج وانها تعمل في اطار البنى الاجتماعية المختلفة والجندر هو احد هذه البتى.

كما ابتعدت الباحثة في تحليلها عن رؤية الخطابات الليبرالية التي ترى في السياسات المرتبطة بتمكين المرأة وبكسر القوالب النمطية كاستراتيجية للتغيير بدون بلورة خطاب تقاطعي جذري يرى الطبقة والبنية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الهويات المحورية في مجتماعتنا كموضوعات يجب أن نحدد انحيازاتنا تجاهها وأن ندمجها في تحليلاتنا. ولا ترى أن التحرر من أحد أنظمة القهر سيعني بالضرورة التحرر من النظم الأخرى، ولذلك فان هذا البحث في بياناته واستنتاجاته وتحليله بعتبر مصدر امل ونقطة إنطلاق لنا لمناقشة كيف يمكننا بناء تنظيمات نسوية لديها رؤية واسعة للإضطهاد والقهر وتمتلك خطابًا جذريًا وفلسفة تنظيمية لا تعيد إنتاج ما نحاربه.

المقدمة

تحاول هذه الدراسة النظر الى التشابك بين حالة المرأة في السياسة والعمل والعنف على أساس الجندر ضد المرأة. وبناء على هذا ستحاول الدراسة النظر والتعامل مع أسئلة مثل: هل هناك علاقة بين العنف الجندري الذي يحدث في المجال الخاص والعام و مشاركة وظروف مساهمة المرأة في سوق العمل والسياسية؟. منطلقات هذا السؤال تحددت من خلال النظر إلى أهمية دراسة السياقات التي يحدث فيها العنف ضد المرأة من أجل تكوين رؤية حول العلاقة بين هذه السياقات، وخاصة الظروف التي قد تهيئها ويتم من خلالها المساهمة في إنتاج ممارسات مميزة ضد المرأة تنعكس بدورها على وضع المرأة في الاطار الخاص والعام. وبهذا فإن النظر إلى التشابك بين السياق السياسي، الاقتصادي والعنف ضد المرأة سيمكننا ليس فقط من النظر إلى العنف ضد المرأة ولكن أيضا إلى تبيان مجالات التمييز وعدم المساواة ضد المرأة والتي عادة ما ترتبط بشكل مباشر بقضايا العدالة الاجتماعية في المجتمع. من هنا، بالرغم من أن الدراسة تحاول تفكيك الروابط والعلاقات المختلفة على صعيد وضع المرأة ولكنها أيضا من خلال ذلك تحاول عكس قضايا المرأة على المجتمع عموما. ومن هنا فإن المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة هي قضايا غير معزولة عن السياق العام والسياسات التي تحدد علاقة الفرد بالمؤسسات السياسية والاقتصادية، وبالتالي فهم قضية ووضع المرأة يتطلب فهما ومعالجةً لقضايا عدم العدالة، التوزيع الظالم للموارد وعدم الاعتراف بمساهمات فئات معينة في المجتمع والتعاطي معها على أنها ثانوية.

تنطلق الدراسة من أن إنكار وعدم الاعتراف بمساهمة المرأة سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي مرتبط ارتباطا وثيقا بتعريفات وأفكار ومفاهيم تحدد المشاركة السياسة والمشاركة بسوق العمل ضمن تعريفات ضيقة لا تأخذ بعين الاعتبار تجارب وخبرات النساء المختلفة في هذه المجالات، هذه التعريفات والمفاهيم والتي سيتم التطرق لها في القسم الخاص بالإطار النظري تعمل على تنظيم وإعطاء شرعية للتقسيم بين من يساهم في السياسة ومن لا يساهم، من يعمل ومن لا يعمل من أجل أن تبقى المشاركة في السياسة والمساهمة في سوق العمل، وبالتالي المساهمة في دخل الاسرة والعمل المنتج، وكأنها مسؤوليات خارجة عن إطار مساهمة المرأة. من خلال هذا البحث سيتم إعادة تعريف المشاركة السياسية والمشاركة في سوق العمل من خلال وجهة نظر النساء وتجاربهن واعتمادا على فهم أوسع سواء للمفاهيم بحد ذاتها أو السياق الذي تحدث فيه مشاركة المرأة. لذا ستتحدى هذه الدراسة البيانات والاحصاءات التي تُظهر مساهمة المرأة على أنها ضعيفة وبالتالي تبقى المعرفة عن المرأة ومساهمتها فقط ضمن إطار العمل غير المنتج أو المساهمة السلبية في العمليات السياسية والاقتصادية، لذا فإن السؤال بالنسبة للبحث ليس إذا كانت المرأة تشارك سياسيا أو تساهم في الاقتصاد، بل ما هي ظروف مشاركتها ومدى ارتباط مشاركتها

بسياسات وبنى اقتصادية وسياسية تعمل على توليد اشكالٍ خاصة من التمييز الجندري، وبالتالي إذا ماكان هناك علاقة بين هذه الأشكال وأشكال الظلم الأخرى المرتبطة في التوزيع والتقسيم للسلطة والموارد.

الفرضيات الأساسية للبحث:

- مشاركة المرأة في السياسة وسوق العمل تتشكل في ظل بيئة من عدم المساواة في المجالات السياسية والاقتصادية
- البيئة السياسة والاقتصادية هي بيئة حاضنة للعنف على أساس الجندر، وفي المقابل العنف على أساس الجندر يعزز عدم المساواة في هذه المجالات من خلال المؤسسات والممارسات والقيم التي تعطي معنى رمزيا للجندر و يتم من خلاله تشريع ممارسات العنف ضد المرأة،

لذلك، ينطلق البحث من أن هناك علاقة طردية بين عدم المساواة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعنف على أساس الجندر وطبيعة وظروف مساهمة ومشاركة المرأة في سوق العمل والسياسة وممارسات العنف على أساس الجندر ضد المرأة. سيتم اختبار هذه الفرضيات من خلال الإجابة على عدد من الأسئلة والتي سيتم دراستها من خلال البحث النظري التفسيري والذي سيطبق على الأسئلة التجريبية للبحث:

أسئلة الإطار النظري:

1. هل البنى السياسية والاقتصادية في الأردن قائمة على الجندر؟
2. علاقة البنى السياسية والاقتصادية مع النظم والعلاقات الاجتماعية وأثر ذلك على عدم المساواة عموما والقائمة على الجندر خصوصا؟
3. ماهي الروابط بين العنف الجندري والبنى السياسية والاقتصادية؟

أسئلة البحث التجريبي (استبيان، مقابلات، ومجموعات مركزة)

1 . ما هي حالة العنف الجندري في الأردن؟

2 . ما هو مستوى وظروف مشاركة المرأة السياسية؟

3 . ما هو مستوى وظروف مشاركة المرأة الاقتصادية/ المساهمة في سوق العمل ودخل الأسرة؟

4 . هل هناك علاقة بين العنف على أساس الجندر ومشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية؟

5 . هل يختلف أو يتفاوت أثر البنى السياسية والاقتصادية على حالة العنف الجندري بين النساء؟

- هل للنظم الاجتماعية الأخرى: الطبقة، الجنسية، الإثنية، حالة اللجوء، والدين تداخلات مع البنى السياسية، الاقتصادية، ورابط العنف الجندري؟
- متى تتقاطع النظم الاجتماعية مع بعضها (وأي منها يتداخل أكثرمع البنى السياسية والاقتصادية ورابط العنف)؟ وهل كلما زادت التقاطعات بين النظم الاجتماعية يكون التأثير سلبيا أو إيجابيا على حالة العنف الجندري وقرارات المرأة المرتبطة بالاقتصاد والسياسية؟
- ما هي العوامل التي تلعب دورا في تحديد خيارات المرأة وتحديدا مشاركتها الاقتصادية والسياسية مع رابط العنف؟
- ما هي الظروف التي تحكم مشاركة المرأة في السياسية والاقتصاد؟

منهجية البحث

الإطار النظري التحليلي

في الدراسات الخاصة في المنطقة العربية تعاملت غالبية الدراسات مع موضوع وجود المرأة في سوق العمل أو السياسة، بربط مشاركة المرأة بالأبعاد الثقافية والقيم المجتمعية والمسؤولية المباشرة لهذه القيم والعادات بالمستوى المتدني لمشاركة المرأة في الاقتصاد أو اندماجها في سوق العمل أو السياسة بشكل عام، فنجد على سبيل المثال لا الحصر التركيز على قضايا الزواج المبكر وعلاقتها بتدني مشاركة المرأة في سوق العمل (Assaad, Krafft and Selwaness, 2022). في المقابل عدد قليل من الدراسات تحدى هذا المنطق (Kawar, 1997; Moghadam, 1998, 2005; Miles, 2002; Abu-Odeh, 2004; Price, 2015) والذي يفصل المستوى الاجتماعي الثقافي عن السياسي والاقتصادي، ومن هنا تم نقد مثل هذه المناهج التي تركز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية و التي لا تقدم نظرة شمولية عن العلاقة بين عمل المرأة والأبعاد السياسية والاقتصادية، وتساهم في التعميم حول قضايا المرأة باعتبارها أن الدين والثقافة المحددات الأساسية، وربما من وجهة نظر العديد من المقاربات الوحيدة المعيقة لتطور وضع المرأة فيما يخص مشاركة المرأة في قوة العمل والسياسة.

في إطار هذه الدراسة والتي تتبنى نظرة نسوية في تحليل قضايا المرأة من خلال تحليل التشابك بين الخاص والعام والسياسي(Hanisch, 1969) والمحلي والعالمي (Enloe, 1990) فإن عمل المرأة ومشاركتها في سوق العمل ومشاركتها السياسة ترتبط في الأساس وتتأثر بالاقتصاد السياسي لأي دولة وارتباط اقتصاد هذه الدولة بالنظام الاقتصادي العالمي. ولا يعني

هذا عدم تأثر عمل المرأة في الأبعاد الاجتماعية والثقافية وإنما يؤشر على أهمية النظر للترابط والعلاقات الديناميكية بين الاقتصاد السياسي، وعمل المرأة والقيم الثقافية المجتمعية. بهذا يرى البحث بأن القيم المجتمعية تتأثر وتتغير، وتؤثر في نفس الوقت، بما هو سياسي واقتصادي.

إن البحث في الاقتصاد السياسي وعلاقته بعمل المرأة هو خارج إطار هذه الدراسة، ولكن في نفس الوقت لا يمكن تقديم نظرة شمولية لعمل المرأة ومشاركتها الاقتصادية والسياسية وارتباط ذلك بالعنف ضد المرأة بدون تقديم نبذة مختصرة حول أثر السياسات على فرص العمل، طبيعة الفرص الموجودة وعلاقة ذلك بعمل المرأة وطبيعة الوظائف التي تقوم بها، نظرة المرأة للسياسة ومشاركتها فيها والمجالات التي تشكل عائقا امام وجودها ومشاركتها السياسية ،من هنا فإن فهم مشاركة المرأة في سوق العمل أو في السياسة لا بد أن يبدأ بمعرفة ظروف ومجالات المشاركة الاقتصادية والسياسية وأثر ذلك على خيارات المرأة وارتباط ذلك في العنف على أساس الجندر.

تنطلق الدراسة من فهم الجندر على أنه إحدى النظم المجتمعية. ويشمل تنظيم الجندر لأبعاد كل من السياسة والاقتصاد والثقافة. في منظور ساندرا هاردينغ للجندر، يعتبر الجندر خاصية للأفراد والبنى والمؤسسات الاجتماعية والأنظمة الرمزية / المفاهيمية. (Harding, 1986; Barker, 2005). ولفهم دور الجندر في المشاركة الاقتصادية والسياسية والعنف ضد المرأة ستبني الدراسة على فهم المنظرة النسوية نانسي فريزر لأهمية التحليل على أساس الجندر في فهم ومعالجة عدم العدالة ، والتي بالنسبة لها يجب أن تكون على مستويين، الأول تغييرعمليات التوزيع redistribution، والثاني الاعتراف recognition ومجابهة ما تطلق عليه "ظلم سوء التقدير".

بالنسبة لمنظور التوزيع، ترى فريزر بأن الجندر مبدأ تنظيمي أساسي للبنية الاقتصادية للمجتمع. فمن ناحية، يُنظِّم التقسيم الأساسي بين العمل "المنتج" المأجور والعمل "الإنجابي" غير المأجور والعمل المنزلي ، مع إعطاء المرأة المسؤولية الأساسية عن العمل المنزلي. ومن ناحية أخرى، يُنظم الجندر أيضًا التقسيم داخل العمل بأجر بين الوظائف ذات الأجور الأعلى والمهن التي يهيمن عليها الذكور والمهن التصنيعية والمهنية والمهن ذات الأجور المنخفضة والتي تهيمن عليها الإناث ومهن الخدمة المنزلية. والنتيجة هي بنية اقتصادية تولد أشكالا خاصة بالجندر من ظلم في التوزيع(Fraser, 1998) .

من منظور الاعتراف، ترى فريزر بأن الجندر هو تمايز في الحالة. إن السمة الرئيسية لعدم العدالة على أساس الجندر هي الفكر الذكوري، بما يعنيه أن البناء الرسمي للمعايير منح الامتياز للسمات المرتبطة بالذكورة، وفي المقابل يكون هناك انتشار واسع للتقليل من قيمة الأشياء التي حددت على أنها أنثوية والاستخفاف بشكل رئيسي - ولكن ليس فقط – في كل ما تقوم به

النساء.(Fraser, 1998) . نانسي فريزر بتعريفها للجندر على أنه ناظم للابعاد الاقتصادية والثقافية بما يعنيه يتم إضفاء الطابع المؤسسي على هذه المعايير الذكورية، في مثل هذه الأوضاع تعاني المرأة من ما تسميه gender-specific status‘ ’injuries "أضرارا خاصة قائمة على الجندر"، بما في ذلك الاعتداء الجنسي والعنف المنزلي؛ تشييء وإهانة، الصور النمطية في وسائل الإعلام، التحرش والاستخفاف في الحياة اليومية، والإقصاء أو التهميش في المجالات العامة ومواقع صنع القرار. هذه الأضرار هي ما تسميه فريزر "ظلم سوء التقدير". هذه الأضرار بالنسبة لها مستقلة نسبيا عن الاقتصاد السياسي وليست مجرد "بنية فوقية". وبالتالي، لا يمكن علاجها عن طريق إعادة التوزيع وحدها ولكنها تتطلب سبل انتصاف مستقلة إضافية خاصة في الاعتراف والتقدير. لذلك الجندر بالنسبة لفريزر هو فئة ناظمة ذات وجهين، "فهو يحتوي على وجه اقتصادي يضعه في نطاق إعادة التوزيع وأيضا وجها ثقافيا يجلبه في وقت واحد ضمن نطاق الاعتراف".(Fraser, 1998, p. 2). لا تعطي فريزر وزنا أعلى للمؤسسي الخاص في التوزيع على الثقافي الخاص في الاعتراف أو العكس لكنها تصر على أن رفع الظلم القائم على أساس الجندر يتطلب تغيير كل من الهيكل الاقتصادي ونظام الوضع في المجتمع المعاصر. لذلك على سبيل المثال ترفض فريزر النظريات التي تربط الاعتراف بتحقيق الذات الفردية، القضية بالنسبة لها قضية عدالة، وجود فئة مضطهدة بسبب سمات أعطيت لها وأن تحقيق الذات يكون بشكل فردي وليس جمعي وبالتالي لا يعمل على التغيير، وقد ترغب به المرأة أو الرجل أو لا، لكن في قضايا العدالة ومن منظور الاعتراف هناك فئة يتم انكار مساهمتها ومشاركتها على قدم المساواة مع الآخرين في التفاعل الاجتماعي مما يعني أنه علينا الاعتراف بالأضرار التي تحدث اجتماعيا وليس على الصعيد النفسي، وبالتالي الاعتراف والتقدير يجب أن يكون على صعيد المجموعة ككل وبدون تحديد خيارات محددة لإفرادها لأنه ليس هناك خيارات تجمع جميع الافراد، سواء كانوا نساء أو رجالا، ولكن عمليات الاعتراف والتقدير الجمعي تحارب عملية الانكار وعدم التقدير لمجموعة معينة. ما ينطوي عليه هذا المنظور هو أن لكل شخص حقا متساويا في السعي للتقدير الاجتماعي في ظل ظروف عادلة تهيئ عمليات الوصول بشكل لا ينفصل عن عمليات إعادة التوزيع الاقتصادي.

إن المطالبة بإعادة توزيع الدخل بين الرجل والمرأة، على سبيل المثال، لا بد أن يدمج صراحة مع المطالبة بتغيير أنماط القيمة الثقافية الرمزية المعطاة لكل منهما على أساس الجندر، الفرضية الأساسية هي أن المظالم على أساس الجندر في التوزيع والاعتراف متشابكة بشكل معقد لدرجة أنه لا يمكن تصحيح أي منهما بشكل مستقل تماما عن الآخر. ولا يمكن للجهود الرامية إلى تقليص الفجوة في الأجور بين الجنسين أن تنجح بشكل كامل إذا ظلت "اقتصادية" بالكامل، وفشلت في تحدي المعاني الجندرية التي ترمز إلى مهن الخدمات منخفضة الأجر بأنها "عمل أنثوي"، خالية إلى حد كبير من الذكاء والمهارة. وبالمثل، فإن الجهود

الرامية إلى إعادة تقييم السمات المشفرة للإناث مثل الحساسية الشخصية والرعاية لا يمكن أن تنجح إذا فشلت، وإذا ظلت "ثقافية" بالكامل، في تحدي الظروف الاقتصادية الهيكلية التي تربط هذه السمات بالتبعية والعجز. والنهج الذي يعالج الانخفاض الثقافي في قيمة "الأنوثة" على وجه التحديد داخل الاقتصاد (وفي أماكن أخرى) هو وحده القادر على تحقيق إعادة توزيع جادة واعتراف حقيقي.

لذا تؤمن فريزر بأن السؤال الرئيسي يجب أن يكون: كيف يمكن لنا أن نطور منظورا برامجيا متماسكا يدمج إعادة التوزيع والاعتراف؟ (Fraser, 1998, 2001). اهتمام فريزر في إعادة التوزيع الاقتصادي المصاحب لعمليات الاعتراف والتقدير الثقافي يمكن أن يطبق أيضا على البعد السياسي وفي هذا البعد لا بد من الدمج بين الإثنين، فلا يمكن أن يكون هناك مشاركة عادلة في العمليات السياسية المختلفة بدون الاعتراف السياسي والتقدير لدور المرأة في هذه العمليات وليس فقط في العمليات الثقافية، لذا فإن الوصول إلى العدالة في هذه الحالة يتطلب أن يكون هناك دمج بين ما هو اعتراف اجتماعي سياسي وإعادة توزيع للسلطة والموارد الاقتصادية. على سبيل المثال الاعتراف السياسي بالمواطنة الكاملة للمرأة هو خطوة أولية للتغيير في المحددات السياسية التي تجعل المرأة مواطنة من الدرجة الثانية وبالتالي تحدد موقعها مسبقا في السياسة كثانوي، إعادة التوزيع على البعد السياسي، في حالة الاردن، يبدأ بالاعتراف بمواطنة المرأة في الدستور بشكل متساوٍ في جميع المجالات، الأمر الذي يتيح تهيئة ظروف لممارسة الحق الدستوري المتساوي فيما يتعلق بحقوق المواطنة وحقوق منحها بشكل متساوٍ، وعلى صعيد تنظيم العلاقات من خلال القوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعية مثل قوانين الأحوال الشخصية وغيرها من القوانين التي لا تعمل فقط على تنظيم العلاقات وإنما لا تعترف وتنكر حق المرأة في المساواة من خلال توزيع السلطة والقوة ضمن المعايير الذكورية، وأيضا تعمل على إيجاد الوسائل التي من خلالها يكون للعقلية الذكورية سمة مؤسسية في انتاج وتوليد أشكال التمييز والعنف المختلفة، وأيضا معاقبة الخروج عن المعتقدات المميزة، وهي حالة ونوع من الاستبداد السياسي الاجتماعي لا بد أن ينتج عنها حالة من عدم العدالة التي عادة ما تتخطى المرأة .

ولتحليل العلاقة بين العنف على أساس الجندر والمجالات السياسية والاقتصادية سيتم أيضا البناء على نظرية التقاطع الهيكلي والسياسي للمنظّرة النسوية سيلفيا والبي، فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين النظام والبيئة، وبين الانظمة المتعددة والتي تشكل بيئة كل نظام

(Walby, Armstrong and Strid, 2012; Walby, 2022) . ضمن هذه المقاربة يتم استخدام فكرة أن كل نظام يحتوي في بيئته على جميع الأنظمة الأخرى، وذلك لاستبدال المفهوم الجامد للتسلسل الهرمي للأنظمة الفرعية بمفهوم أكثر مرونة للتأثير

المتبادل للأنظمة. بما معناه أن نظام الجندر يتشكل في بيئة مكونة للمجالات السياسية والاقتصادية، هذه البيئة تحتوى على أنظمة متعددة من عرقية، إثنية، طبقية وغيرها، على سبيل المثال، النظام العرقي ينتج في بيئة جندرية ، طبقية، وإثنية، وكذلك الجندري يتواجد في بيئة طبقية وعرقية وإثنية ، وجميع هذه الانظمة تتأثر في المجالات السياسية والاقتصادية. هذا يعني أن الظواهر التي عالجها العديد من علماء الاجتماع المعتمدين على الأنظمة كعناصر متداخلة وتابعة داخل الأنظمة يتم تصورها هنا على أنها أنظمة منفصلة. وهذا يمكّننا من الاحتفاظ بمفهوم النظام ومفهوم الترابط المنهجي، مع عدم التحديد المسبق لطبيعة هذه الاتصالات البنيوية بطريقة جامدة، بمعنى أنه قد لا تكون جميع الأنظمة موجودة في كل المجتمعات بنفس المستوى أو لها نفس الأهمية، لكن من المهم الانتباه إلى أن كل مجموعة من العلاقات الاجتماعية هي نظام يتم تشكيله في المجالات المؤسسية للاقتصاد والنظام السياسي والعنف باشكاله المختلفة. العلاقات على أساس الجندر لا تتشكل فقط في الاقتصاد والنظام السياسي والعنف والمجتمع ، ولكن أيضًا في العلاقات العرقية والعلاقات الطبقية والعشائرية والإثنية. تتشكل أنظمة العلاقات الاجتماعية هذه على مستويات مختلفة من التجريد؛ كل مستوى ينبثق عن الآخر. لذا فإن الفرد يكون عرضة ويشارك في عدد من الأنظمة والبنى المختلفة من العلاقات الاجتماعية. (Walby, 2022). وإذا أردنا تطبيق ذلك على موضوع المواطنة على سبيل المثال فسنجد بأن الجندر ينظم عمليات عدم الاعتراف في المرأة على الصعيد السياسي كمواطنة، في هذه الحالة جميع النساء غير معترف بهن سياسيا، لكن العلاقة مع الدولة في القضايا الأخرى تتأثر بالأنظمة الأخرى، النظام العشائري على سبيل المثال محدد مهم في سياق الأردن، التراتبية الهيكلية ضمن النظام العشائري حسب الطبقة أو السلطة أيضا مهمة لأن نظام العشيرة مقسم حسب قوة سلطة العشيرة ومواردها وليس لكل العشائر نفس الأثر والقوة، وبالتالي هنا سنرى بأن التأثير على حالة الجندر سيعتمد على العلاقة بين النظامين والتراتبية داخل النظامين بين الرجال والنساء، النساء أنفسهن والرجال أنفسهم.

لذا في تحليل الخلل في التوزيع السياسي والاقتصادي وعدم الاعتراف والتقدير وعلاقة ذلك مع العنف ضد المرأة سيتم النظر إلى تأثر عمليات التوزيع في المجالات السياسية والاقتصادية بالعلاقات بين الجندر وبيئته والتي تشمل الأنظمة الأخرى، وبالتالي تحليل التمييز والعنف الناتج عن هذه المجالات، لذا قضية الاعتراف والتقدير لن تكون فقط على صعيد الاعتراف وتقدير مساهمة النساء عموما ولكن بما يتضمن أيضا اعترافا بالعقبات التي تواجه النساء والتي تتعلق بحياتها اليومية و بعلاقة مباشرة مع الأنظمة الأخرى، يعني لا يمكن النظر إلى أن النساء في القرية بأنه لديهن ذات المشاكل التي تواجها النساء في المدينة ويتعرضن لنفس أشكال العنف، ولكن أيضا قد يكون التعميم على القرى صعب لأن القرى محكومة بنظام عشائري تراتبي وبالتالي مهم النظر إلى أثر التراتيبية ضمن الأنظمة وعلاقة ذلك بنظام الجندر والعنف على أساس الجندر.

إن استخدام مقاربتي والبي وفريزر يعني أن الدراسة تستثني النظريات النسوية التي تجاهلت الأبعاد الاقتصادية والسياسية وتعاملت مع وجود المرأة في العمل والمواقع السياسية لمحاربة النظام الأبوي فقط وطالبت في إضافة النساء إلى الوظائف والأدوار القيادية، مركزة بهذا على إضافة النساء بشكل عيني، رقمي، والوصول إلى المساواة الرسمية المتماثلة بين المرأة والرجل في أماكن العمل والمواقع القيادية بغض النظر عن نتائج مثل هذا المنظور على النساء ضمن سياقات ما زالت تميز ضد المرأة وظروف لا تحقق العدالة الاجتماعية. لذا، ينسجم الإطار النظري والتحليلي للبحث مع التحليلات على أساس الجندر، والتي تسلط الضوء على الآثار غير المتكافئة للنظريات الاقتصادية والسياسية على المرأة والرجل ، (Armstrong and Connelly, 1989; Bergeron, 2001; Rai and Waylen, 2014) وعلى النساء أنفسهن حسب اختلاف طبقاتهن والتي تخفيها النظريات التقليدية من الليبرالية وغيرها والتي تعتمد على التعميم في تحليلها. وأيضا تأخذ الدراسة موقفا من النظريات التي اتخذت الطبقة كأساس لتحليل النظام الرأسمالي وأثره على المرأة (Armstrong and Connelly, 1989) بدون أن تنظر إلى تقاطع الطبقة أو الأخذ بعين الاعتبار تجارب النساء المختلفة ضمن السياقات المختلفة داخل السياق الواحد بناء على اختلافاتهن العرقية، الإثنية والهوية السياسية، والتي تشكل البيئة الحاضنة للجندر، وغيرها من العوامل التي تؤثر في وضع المرأة، وأيضا بناء على اختلاف العلاقة بين الأنظمة الأبوية وأنظمة السلطة وأنظمة الهيمنة الاقتصادية والسياسية المختلفة. فعلى سبيل المثال ضمن السياق الأردني لا يمكن أن نتعامل مع الطبقة بتعميم، ففي الوقت الذي سنجد فيه اختلافات بين النساء بناء على مستوى الدخل إلا أن أوضاع النساء تتأثر بعوامل مهمة أخرى مثل اللجوء ومكان السكن (مدينة، قرية، مخيم) والنظام العشائري، لذا ضمن تحليل الطبقة كأحد أنظمة الهيمنة سيكون من المهم أن نرى كيف تتفاعل أنظمة الهيمنة المختلفة من أنظمة الطبقة، الجندر، المواطنة، العشيرة وغيرها مع بعضها البعض ليس فقط في حصول المرأة على عمل ومشاركتها السياسية، ولكن في أثر التوزيع الاقتصادي والسياسي على طبيعة الوظائف وظروف العمل والأمان الوظيفي للمرأة، وطبيعة وشكل المشاركة في العمليات الانتخابية والحياة السياسية عموما. وسيساعد هذا النوع من التحليل في تحديد العلاقة بين الأبعاد المختلفة لمشاركة المرأة السياسة والاقتصادية وعلاقة هذه المشاركة في العنف الموجه ضد المرأة على أساس الجندر، والذي هو محور وأساس هذه الدراسة.

تعتمد أغلب الدراسات في تحليلها وضع المرأة والعمل والمشاركة السياسية على البيانات الرسمية للحكومات وبالتالي تنتهج في نظرتها لعمل المرأة ومشاركتها السياسية منهجا يعرّف العمل على أنه "العمل المنظّم من قبل الدولة "(Nabulsi, 1982; Shakhatreh, 1995; Koburtay, Syed and Haloub, 2020) ، والسياسية على أنها كل ما يتعلق بنظام الدولة، وعلى

خلاف هذه الدراسات، هذا البحث اعتمد على تحديد حالة العمل بناء على تعريف المرأة لذاتها كعاملة، سواء كان ذلك العمل في الإطار المنظم أو غير المنظم، خارج أو داخل المنزل، وحتى الأعمال التي لا تتقاضى عليها المرأة أجرا في حال قامت بتعريفه كعمل (على سبيل المثال في حال العمل ضمن المشاريع العائلية). في نفس الوقت، لا يدخل البحث في الجدل القائم حول الإنتاج والانجاب(Molyneux, 1979; Himmelweit, 1999) وعمل المرأة في المنزل، واقتصاد الرعاية وإذا ما كان العمل المنزلي عملا غير مدفوع أو في نقاش إمكانية حساب قيمته من الدخل القومي لأن هذا خارج أطار وهدف الدراسة والتي لا تسعى إلى الخروج بموقف من النظريات المختلفة، وإنما تقوم بتطبيق ما يخدم أهداف البحث لتفسير البيانات المختلفة وتوجهات وأراء النساء. بنفس الوقت يربط البحث بين الأدوار الرعائية وعمل المرأة من خلال البيانات المتعلقة بانسحاب أو توقف المرأة عن العمل بالنظر إلى العبء المزدوج والناتج عن عمل المرأة واستمرار النظر للدور المنزلي كدور رئيسي. على الصعيد السياسي سيحاول البحث تقديم وجهة نظر النساء وتعريفها للسياسة وأي الأشكال السياسية أو العمليات السياسية. سيتم النظر لهذه المفاهيم من خلال التحليل التفسيري لمحاولة فهم هذه الآراء. ففي الوقت الذي يتم التعامل مع أرقام وبيانات في تحليل حالة ووضع المرأة كأداة أساسية في البحث التجريبي ستدعم هذه الارقام بآراء وتوجهات النساء من خلال الأسئلة المفتوحة، وسيتم اعتماد المنهج النسوي التفسيري في النظر للبيانات ولآراء وعلاقة هذه التوجهات بمصادر السلطة والقوة والمفاهيم كأدوات تفسير للبحث التجريبي. هذا يعني بأن فهم تجارب النساء سيعتمد بشكل أساسي على ربط أنظمة المعرفة بالسلطة وعلاقة ذلك بتوجهات وآراء النساء وحالة العمل والمشاركة السياسية الخاصة بهن، وارتباط ذلك بالأنظمة المفاهيمية والرمزية للجندر، ومن هنا سيكون هناك ربط مباشر بين ما هو رمزي مفاهيمي ومعرفي فيما يخص الجندر (يحتاج تدخلا على صعيد الاعتراف والتقدير) بالأبعاد المادية وما تجسده حالة العمل والمشاركة السياسية وارتباطها بمستوى الدخل مع تقاطعات الأنظمة الأخرى مثل مكان السكن، وحالة اللجوء، الإعاقة، والمواطنة (يحتاج تدخلا على صعيد إعادة التوزيع).

في تحليل بيانات العمل والعنف والمشاركة السياسية يتبنى البحث ما يسمى بالتعددية المنهجية، هذه التعددية المنهجية والتي طالبت بها بعض نسويات (Barker, 2005) تتمثل بأن لا يتخلى التحليل النسوي عن أساليب البحث التجريبي، بما فيها العيني والنوعي، ولكن في نفس الوقت يجب أن يتبنى ما يسمى "التفسيرية". لأن المقاربات التفسيرية تكمل العمل التجريبي وتنتج المعرفة التي تعزز الأهداف التحررية النسوية (Barker, 2005). إن "التفسيرية" مصطلح تستخدمه عالمة السياسة النسوية في. سبايك بيترسون لوصف توجه منهج "ما بعد الفلسفة الوضعية" والذي يعمل على "فهم اللغة والمعرفة والسلطة كما هي مكونة

بشكل متبادل" (Barker, 2005, p. 2191)، من هنا تستدعي المناهج التفسيرية تقديم التقييمات النقدية للجدلية بين السلطة والمعرفة وأيضا: "أن المقاربات المادية والخطابية ليست منفصلة بشكل جذري" (Barker, 2005, p. 2194).

أدوات البحث

أولا: اجراء المسح

تم اجراء مسح ل 2312 امرأة من خلال استبانة تم تعبئتها بشكل مشترك بين الباحثات والنساء، هدفت الاستبانة إلى تقصي أوضاع النساء في مجال المشاركة الاقتصادية، سوق العمل والتعرض للعنف. وفي اختيار المسح كوسيلة من وسائل البحث، ولم يكن الهدف الخروج بمعادلات احصائية حول العلاقة والروابط بين المجالات الثلاث، المشاركة السياسية، المساهمة في سوق العمل والعنف، ولكن تقصي أوضاع وآراء النساء فيما يتعلق بهذه المجالات من أجل امكانية تحليل هذه البيانات. وكما تم ذكره مسبقا فإن البحث يتبنى المنهج التفسيري بمعنى أن تحليل هذه البيانات والربط بينها سيعتمد أحيانا على عملية ربط مباشرة للأرقام بين بعض المجلات لكن ليس بالضرورة أن يكون الاعتماد على الارقام هو أساس العملية التحليلية، الأرقام والبيانات ستبيّن وضع المرأة وآرائها، عملية التحليل والتفسير لهذه الأوضاع، وآراء ستعتمد على تطبيق الإطار النظري للدراسة وبذلك سيساهم المسح في دراسة كل مجال، وربما ربط بعض العوامل ببعضها ، لكن التحليل والتفسير والاستناد على بعض التجارب التي تمت مشاركتها من قبل النساء مع الباحثات سيكون لها دور أكبر في ربط وتحليل العلاقة بين المجالات الثلاث.

وقد تم الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي للسكان عند تحديد عدد الاستمارات لكل محافظة. وبناء عليه، وكما هو مبين في جدول (١) جاءت محافظة العاصمة عمّان الأكبر من حيث نسبة المشاركة في الاستمارات وبنسبة ٤٣.٦٪ من العدد الكلي للاستمارات، تلتها محافظة إربد (١٩.٢٪) ومحافظة الزرقاء (١٤.٨٪)، المفرق (٦٪) والبلقاء (٥.٤٪)، وتوزعت النسب الباقية على المحافظات الأخرى والتي جاءت نسبها كالتالي: الكرك (٣.٤٪) ، جرش (٢.٦٪) ، مأدبا (٢.١٪)، الطفيلة (١٪). لم يتم القيام بالمسح في محافظات معان والعقبة وذلك لعدم وجود مراكز لجمعية اتحاد المرأة الأردنية في هذه المحافظات وصعوبة المواصلات للقيام بالبحث من خارج المحافظات نتيجة لإجراء البحث خلال فترة الوباء. وقد تم إجراء الاستبيان في كل محافظة من خلال تقسيم كل محافظة الى مدينة وقرية ومخيم، في حال وجود مخيمات في المحافظة. وقد شكلت نسبة تمثيل المدينة ٦٣.٦٪ من المجموع الكلي للمشاركة في البحث والقرية (٢٢٪) والمخيم (١٤.٤٪).

تم تحديد عمر الثامنة عشـرة للمشـاركة في المسـح. وقد توزعت الاعمار بدرجة متقاربة بين جميع الأعمار بحيث تضـمنت الأعمار ما بين ١٨-٥٣ عاما. وجاءت نسـبة النسـاء المشـاركات لأعمار أكبر من ٥٢ سـنة قليلة، لذلك تم وضـعها في فئة ٥٣ فأكثر. بالنسـبة للجنسـية، شـكلت الجنسـية الأردنية النسـبة الأكبر من النسـاء المشـاركات (٨٤.٢٪) تلاها الجنسـية السـورية (٩٪) والفلسـطينيات اللاجئات من غيرالحاصـلات على الجنسـية الأردنية (٥٪). كما شـاركت نسـاء من الجنسـيات العراقية، اللبنانية، اليمنية، البحرينية، الروسـية، المغربية بنسـب ضـئيلة جدا لم تتجاوز ١٪ من المجموع الكلي. الديانة، توزعت المشـاركات في الاسـتبانة على الديانتين المسـيحية والإسـلامية، وجاءت نسـبة مشـاركة المسـلمات ٩٦.٤٪ والمسيحيات ٣.٦٪.

الجدول (1) التوزيع الجغرافي حسب المحافظة

		Frequency	Valid Percent
Valid	عمان	1008	43.6
	البلقاء	124	5.4
	الزرقاء	343	14.8
	إربد	444	19.2
	مأدبا	48	2.1
	عجلون	43	1.9
	جرش	60	2.6
	الكرك	79	3.4
	الطفيلة	24	1.0
	المفرق	139	6.0
	Total	2312	100.0

توزعت المشـاركة في عينة الدراسـة على المسـتويات التعليمية المختلفة. وجاءت نسـبة المشـاركة للنسـاء من المسـتوى التعليمي الجامعي الأكبر وبنسبة ٤٦.٦٪ من المشاركات، تلا ذلك المستوى الثـانوي وبنسـبة ٢٨.٩٪ والتعليم الاعـدادي بنسـبة ١٢.٧٪، والابتدائي بنسبة ٥.٢٪. وشكلت نسبة الحاصلات على الدراسات العليا الأقل مشـاركة حيث جاءت الحاصـلات على درجة الدكتوراة الأقل (٠.٢٪) والحاصـلات على الماجسـتير بنسـبة ٢.٨٪. شـكلت نسـبة النسـاء من مسـتوى الأمّيّة حوالي ٢٪ والنسـاء اللواتي لديهن فقط إلمام بالقراءة والكتابة ما نسبته ١.٦٪.

جدول (2) التوزيع حسب المستوى التعليمي

		Frequency	Valid Percent
Valid	أمّيّة	44	1.9
	تقرأ وتكتب	38	1.6
	ابتدائي	121	5.2
	اعدادي	294	12.7
	ثانوي	668	28.9
	جامعي	1077	46.6
	ماجستير	65	2.8
	دكتوراة	5	.2
	Total	2312	100.0

أما بالنسـبة للحالة الاجتماعية، فقد شـكلت المتزوجات أكثر من النصـف وبنسـبة ٥٥.٥٪، تلاها العازبات بنسـبة ٢٢.٤٪ حالة الطـلاق (٨.٤٪)، الأرامـل (٦.٤٪) والمـخطـوبـات (٤.٥٪). وتضمنت الحالة الاجتماعية النساء المنفصلات عن أزواجهن بشكل غير رسمي وشكلت نسبتهن ٢.٨٪. كانت مشاركة النساء من ذوات الإعاقة بنسـبة ٢.٦٪. تحددت الإعاقات بالإعاقة الحركية والتي مثلت ما يقارب ٤٦٪ من نسـبة النسـاء ذوات الإعاقة المشـاركات، تلاها السـمعية، البصـرية، والصحة النفسية.

الجدول (3) حالة الإعاقة

		Frequency	Valid Percent
Valid	نعم	59	2.6
	لا	2253	97.4
	Total	2312	100.0

اختيار عينة المسح

تم استخدام العينات العشوائية العنقودية والتي من خلالها تم تقسيم سكان كل محافظة إلى عدد من المناطق، واختيار المجموعات عشوائيا وأخذ عينات من جميع أعضاء المجموعة المحددة.. كما حُدّدت عدد الاستبيانات الموزعة في كل محافظة على المدن، القرى، والمخيمات، إن وجدت في المحافظة، وحسب خصوصية كل محافظة وبالتعاون ومشاركة فروع الاتحاد وباحثات المنطقة المشاركات في البحث. تم تعبئة الاستبانة من قبل الباحثات وباستخدام طريقة الأسئلة المغلقة وذلك لوضع مؤشرات موحدة للتحليل والمقارنة بين الإجابات المختلفة. مع العلم بأن عددا من الأسئلة المفتوحة تُركت لإتاحة الفرصة للنساء لتحديد طريقة الإجابة والتي تم لاحقا اغلاق بعضها وتم الابقاء على البعض الآخر لاسباب سيتم شرحها في الجزء اللاحق.

الحوار والنقاش مع النساء المشاركات في البحث

تضمنت أدوات البحث بالاضافة إلى تعبئة الاستمارة جلسة نقاشية مع النساء اللواتي شاركن في البحث للقضايا المطروحة في الاستبانة، ومن خلال هذه النقاشات والتي تم توثيقها بأسئلة مفتوحة تم اعطاء النساء الفرصة لمشاركة تجاربهن بشكل مفصّل وأيضا إضافة قضايا أخرى قد تكون غفلت عنها الاستمارة. شكلت هذه الآراء أهمية كبيرة بالنسبة للدراسة حيث أن الاسئلة المفتوحة عبّرت فيها النساء بلغتها وبالتالي كان من الممكن النظر إلى مدلولات هذه التعبيرات ورمزيتها أو علاقتها بتوجهات وآراء النساء التي رُصدت في المسح. إن المواءمة بين الإجابات التي جُسّدت رقميا وأخرى بلغة النساء، مهم من ناحية التعامل مع البيانات ليس كأرقام فقط وإنما تفسير مدلولاتها من خلال النساء أنفسهن وبالتالي إمكانية استخدام نهج تفسيري ليس فقط قائم على التحليل والتفسير ولكن أن يكون ذلك اعتمادا على ما جاء.

مجموعة نقاشية مركّزة للباحثات

تم عقد مجموعة نقاشية مركزة للباحثات استمرت على مدار ثماني ساعات تم تقسيمها لمناقشة التحديات التي واجهت الباحثات في العمل، مناقشة ردود فعل النساء على الأسئلة والنقاش الذي تلا تعبئة الاستمارة مع النساء.

التجربة القبلية

تم اختبار الاستمارة وعملية تعبئتها على ١٠٠ امرأة في المحافظات المختلفة. وقد تم القيام باجتماعات مع الباحثات ومناقشة التحديات في تعبئة الاستمارة وتقييم عملية التعبئة عموما. كما تم اختبار الأسئلة على برنامج التحليل الاحصائي والقيام بإغلاق عدد من الأسئلة والتي كانت مفتوحة لغايات الدقة في الإغلاق بعد إجراء التجربة القبلية. بناء على نتائج الاستمارات القبلية أيضا تم إضافة أسئلة أو تَجزيءُ أسئلة أخرى. وقد كانت التجربة القبلية ما بين شهري 1-2020/2م، بما يعني قبل حالة الوباء والحظر، وبناء عليه وخلال اجراء المسح بعد انتهاء حالة الحظر تمت إضافة أسئلة متعلقة بحالة العمل والعنف خلال فترة الحظر وما بعده.

المعايير الأخلاقية للبحث:

تبنّى البحث المعايير الأخلاقية للبحث في المجال الخاص في العنف ضد المرأة، بأن سلامة وأمن المشاركات في البحث هي من أهم أخلاقيات العمل، لذا فقد تم تدريب الباحثات على وسائل ضمان أمن وحماية المشاركات في البحث، وذلك من خلال التأكد من أنه لم ولن يتم الإشارة إلى هويتهن الشخصية من الاسم، وغير ذلك مما قد يدل على شخصياتهن، في أي من استمارات

البحث أو الملاحظات الخاصة في الباحثات، هذا وقد تم شرح البحث للنساء المشاركات وأهدافه وأخذ الموافقة المسبقة من النساء على اجراء المقابلات أو تعبئة الاستمارة.

تم تدريب الباحثات اللواتي قمن بإجراء المقابلات أو تعبئة الاستمارة لمدة ثلاثة أيام، وذلك للتأكد من فهم موحد لتعريف ومفهوم العنف، وفهم موحد للأسئلة والإجابات المحددة في الاستمارة، والتأكد من الالتزام بالمبادئ الأخلاقية للبحث والتي تم التدريب عليها. هذا وقد تم اختيار جميع الباحثات من العاملات في اتحاد المرأة الأردنية على البرامج المختصة في العنف ضد المرأة وذلك لوجود تدريب وخبرة سابقة على عملية إجراء المقابلات، معرفة وتجربة عملية في موضوع العنف ضد المرأة، والتزام بمبادئ المهنية الخاصة في السرية والخصوصية والمحافظة على معلومات النساء المشاركات في المسح.

تمت قراءة ومناقشة تعريف العنف ضد المرأة مع النساء المشاركات في البحث قبل البدء في المقابلة (التعريف المستخدم في فصل العنف ضد المرأة) أو تعبئة الاستمارة وذلك لضمان معرفة النساء لأنواع وأشكال العنف المختلفة. وقد كان للنقاش مع النساء قبل البدء في إجراء البحث هدفين، الأول: التأكد من وضوح المقصود من العنف وأشكاله وأنواعه المختلفة قبل البدء في الأسئلة. وثانيا: رفع الوعي تجاه قضية العنف ضد المرأة، بحيث يتم التعريف أيضا بالمصطلح والخدمات المتوفرة للنساء في حال تعرضن لمثل هذا النوع من العنف. بالنسبة للمشاركة السياسية والمشاركة في سوق العمل لم يتم نقاش تعريفات معينة، ولكن تم التأكيد بأن قيام المرأة بعمل خارج إطار العمل المنزلي سواء كان له دخل أم لا، كما في حالة العمل لدى المشاريع التجارية للأسرة، وسواء كان داخل المنزل أو خارجه، إذا كان المقصود منه تحقيق مصدر دخل سواء للمرأة أو للأسرة أو أحد أفرادها.

إدخال وتحليل البيانات

تم إدخال البيانات على برنامجي الاكسل والبرنامج التحليل الاحصائي الخاص SPSS. وقد تم تدريب مدخلات البيانات على موضوع العنف الجنسي والاستمارة الخاصة في العنف الجنسي وكيف تتم تعبئتها، كما تم ادخال البيانات في التجربة القبلية بوجود ومتابعة الباحثة الرئيسية بحيث بينت عملية الادخال والتجربة القبلية والفحص للبيانات عددا من الإشكالات في الاستمارة، والتي تم تعديلها في الاستمارة النهائية. كما تم فحص وتحليل البيانات على برنامج SPSS والمقارنة مع نتائج الاكسل وذلك لتوخي الدقة الكاملة في النتائج والاختبار للبيانات والتحليل.

محددات الدراسة

من أهم المحددات إجراء الدراسة خلال فترة الوباء وفي الفترات التي تلت أوقات الحظر، الأمر الذي أثر على زيادة الوقت المخصص لاجراء المسح. اتخاذ اجراءات الأمان والسلامة من حيث التباعد والالتزام بغطاء الوجه خلال فترة اجراء المقابلات، وبالضرورة عَمِل على إعاقة عملية التواصل ولكنه كان ضرورة للحفاظ على سلامة النساء والباحثات.

المحدد الآخر كان مرتبطا بالوقت المحدد لتعبئة الاستمارة حيث أن الاستمارة كانت بحاجة إلى 40 دقيقة؛ وذلك لشمولها على أبعاد مختلفة حول العنف والعمل والمشاركة الاقتصادية، لكن هذا لم يكن محددا لجميع النساء حيث أن المقابلات ما بعد تعبئة الاستمارة استمرت لأكثر من ساعة في غالبية الحالات.

تنظيم الدراسة

تقسّم الدراسة إلى أربعة أقسام، القسم الأول المقدمة حيث تم تقديم أهداف الدراسة ومنهجيتها من إطار نظري وأدوات بحث. الأقسام التالية تتعامل مع بيانات وحالة المشاركة السياسة، مشاركة المرأة في سوق العمل والعنف ضد المرأة. كل قسم من هذه الأقسام يتعامل مع البيانات ويقدم تحليلا لكل موضوع بشكل منفصل، بداية، القسم الأول المشاركة السياسية، الثاني مشاركة ومساهمة المرأة في سوق العمل، والقسم الثالث بيانات وحالة العنف ضد المرأة. القسم الرابع يتم ربط المعلومات وتحليلها للخروج بنتائج الدراسة والمتعلقة بفحص العلاقة بين المجال السياسي، الاقتصادي والعنف ضد المرأة على أساس الجندر. القسم الأخير خاتمة الدراسة والذي يشمل على تقديم مقترح وإطار للعمل مبني على الإطار النظري التحليلي للدراسة.

الفصل الأول: المشاركة السياسية للمرأة في الأردن

مقدمة الفصل

قد يكون السؤال المحوري فيما يتعلق بمشاركة المرأة السياسية في الأردن هو "ماذا تعني مشاركة المرأة السياسية في سياق سياسي لا يعترف بها كمواطنة من الدرجة الأولى؟" وهل إذا ما كان هناك رابط بين كيفية النظر للسياسة من قبل المرأة ومواطنة المرأة المنقوصة؟ إن الدور الرئيسي الداخلي للدولة الحديثة هي عملية تنظيم علاقة الفرد بالأطر المؤسسية المختلفة التي تنظم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وتحكم بقوانين وتشريعات منظمة، ضمن هذه القوانين والتشريعات تحدد الدولة وتعترف ببعض الفئات ومساهمتها بشكل يميزها عن الآخرين مما يجعل هناك نوعين من الأفراد، النوع الأول المعترف به على صعيد المواطنة وبالتالي يتم الاعتراف بالحقوق والواجبات لهذه الفئة، والثاني المنقوص من مواطنته وبالتالي من حقوق وواجبات هذه الفئة، وبما أن العلاقة تبادلية بين الدولة والأفراد فلا بد أن تنعكس مثل هذه التصنيفات على طبيعة العلاقة مع الدولة. في الدستور الأردني لا تعتبر المرأة مواطنة كاملة، وهذا ليس فقط مرتبط بعدم وجود مادة تنص على المساواة بين المرأة والرجل، ولكن أيضا بعدم الاعتراف ببعض الحقوق للمرأة صراحة مثل قضية منح المرأة جنسيتها لابنائها وبناتها وزوجها على قدم المساواة مع الرجل. على سبيل المثال، في تعديلات عام 2022 تم إعادة تسمية الفصل الثاني "بباب حقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم"، وبالرغم من اشتمال عنوان الفصل على الأردنيين والأردنيات إلا أنه تم افتتاح الفصل بالمادة الخامسة : "الجنسية الأردنية تُحدَّد بقانون." ولأن القانون المشار إليه لا يتعامل مع المرأة والرجل بمساواة؛ فإن هذه المادة بالأساس مخالفة لعنوان الفصل وتحدد بشكل صريح علاقة الدولة بكلٍّ من المرأة والرجل بشكل مختلف. الفقرة السادسة من المادة (6) نفس الفصل تنص على:"تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والانصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز." (موجب التعديل المنشور في العدد 5770 تاريخ 2022/01/31 من الجريدة الرسمية) . إن الإشارة إلى دعم المرأة وتمكينها وتحقيق العدل والانصاف المنصوص عليه في هذه المادة غير ممكن، حيث أن التمييز مازال قائما من خلال الانتقاص المباشر من مواطنة المرأة والذي يحدد العلاقة السياسية بين المرأة والدولة بالأساس ومن هنا فلا يمكن الحديث عن مشاركة سياسية واهتمام بالسياسية وأمور الدولة بطريقة متساوية بين المرأة والرجل.

القضية الأخرى هي وجود التنميط للأدوار في تحديد العلاقة بين المرأة والدولة المرتبطة بكل منهما وتقوم بتعزيزها ضمن النظام القانوني لتشكل بذلك مثل هذه القوانين سلطة مهيمنة للدولة من خلال ما تنتجه من أفكار ونظريات حول الطرفين، يكتفي الدستور الأردني بالإشارة للدور الانجابي للمرأة في المادة السادسة (٥) "يحمي القانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزز

مشـــاركتهم واندماجهم في مناحي الحياة المختلفة، كما يحمي الأمومة والطفولة والشـــيخوخة ويرعى النشء ويمنع الإســـاءة والاستغلال" بالإضافة إلى وضع جميع الفئات التي تحتاج إلى حماية القانون في مادة واحدة، وبشكل لا يفصل بين خصوصية كل فئة، فإن الحماية القانونية للأمومة تعزيز لمفاهيم مرتبطة في الدور الانجابي على أســـاس أنه مقتصـــر على المرأة وحدها، وأن هذا الدور والذي ينص على حماية دور المرأة الأمومي ولا يشير إلى دور الرجل الأبوي يعتبر هذا أيضا ناظما للعلاقة بين الدولة والمرأة، وبالتالي فإن مثل هذه العلاقة بالأســـاس محددة بأدوار جندرية، إذا عملية الاعتراف والتقدير والحماية القانونية هي لدور المرأة الأمومي، بمعني مسؤوليتها عن الرعاية والانجاب وغيره، وأن دور الدولة حماية ذلك.

إن شكل العلاقة مع الدولة غير المتكافئة مع المرأة والرجل، أيضا تتجسد من خلال ايجاد وسائل وسيطة بين الدول والمرأة من خلال قوانين الولاية على المرأة، الأسرة، العشيرة، وبالتالي ضبط هذه العلاقة من خلال مؤسسات تعمل على التحكم بها، فتصـبح الدولة بالأسـاس على علاقة تعاقدية ليسـت مع المرأة كمواطنة وإنما مع من يمثلها من رجال، أفراد أسـرة، وعشـيرة وغيره. هذه الأدوار التعاقدية الوسيطة، والتي هي شبيهة بخصـخصـة دور الدولة في الخدمات والمؤسسات حيث تقوم الدولة بخصخصة دورها فيما يتعلق بشؤون المرأة، وتُعطى صلاحيات أكبر لهذه المؤسسات في الحالات التي يحدث فيها أزمات مثل الحروب والأزمات الاقتصادية. إن تغيير دور الدولة ضمن نظام العولمة والليبرالية الحديثة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والذي سـيتم التطرق له في باب المشـاركة الاقتصـادية والعمل، عوامل عملت على تغيير وتحديد دور الدولة وعلاقتها بالفرد، وبما أن الأردن كغيرها تعيش مرحلة الدولة الليبرالية، فإن عوامل التغيير فيما يتعلق بإدارة العلاقة مع الأفراد أيضـــا تغيّرت وضمن هذا التغييرات هناك ما تحاول الدول عادة تثبيت وضعها وحكمها في الوقت الذي لا تتيح لها سياسات العولمة والليبرالية الحديثة الكثير من التدخل، وبما أن العديد من الدول اعتمدت في نشـــأتها على تثبيت بعض الأنظمة القيمية كأســـاس لوجودها تحاول من خلال التحكم بهذه الانظمة، وهنا تكمن عملية وأهمية التوزيع للســـلطة من خلال مراجعة العلاقة التعاقدية بين المرأة والدولة مباشرة، وعلاقة ذلك بالاعتراف بها وبحقوقها وتقدير مساهمتها في عمليات بناء الدولة وتطورها. هذه العلاقة التعاقدية غير المباشرة والتي تعتمد على الوساطة تنمّي علاقات نخبوية وفئات مستفيدة أكثر من غيرها بين الدولة وأفراد من المؤسسات الوسـيطة، على سـبيل المثال في حالة العشـيرة واعطائها المسـؤولية لإدارة شـؤون أفرادها، لا يكون من الممكن القيام بعملية الوساطة بطريقة عادلة، ولا يوجد آليات تعاقدية أو محاسبة مما يجعل هناك تراتبية بين العشائر وفي داخل العشائر بحد ذاتها، مبنية على تصنيفات أخرى مثل حجم العشيرة ومستوى تاثيرها، تمثيلها في الوزارات، قربها أو بعدها عن العاصمة، الخ.

وتتضح حالة عدم التكافؤ والانصاف من خلال حالة الثبات لمشاركة المراة في مواقع صنع القرار على مدار 12 عاما حسب أرقام مديرية الاحصاءات العامة، فكما يبين الجدول والذي تم تطويره من خلال مؤشرات وجداول الجندر في دائرة الاحصاءات العامة (2021) ، ارتفعت نسبة تمثيل النساء في بعض السنوات لتعود وتنخفض في سنوات أخرى، ويتضح التراجع في التمثيل في المناصب الوزارية والذي وصل في بعض السنوات الى 24% لينخفض في عام 2020 إلى أقل من نصف ذلك (9%)، في غالبية المواقع الأخرى لم يكن هناك تغيير جذري على مدار 12 سنة، ومن الصعب ربط أي تغيّر في الأرقام بأي تغيير على صعيد الاعتراف بالمرأة وسياسات حقيقية للتوزيع العادل وبالتالي لا يؤشر زيادة عدد النساء في هذه المواقع في بعض السنوات على تطور حالة المرأة ووضعها في مراكز صنع القرار. ولا يعني هذا عدم العمل على الضغط لزيادة عدد النساء في مواقع صنع القرار إلا أنه لا يجب أن يكون مؤشرا على التطور طالما أن آليات تعيين وانتخاب النساء لهذه المواقع تقوم على مبادئ لا تستند في أساسها على مبادئ عدالة التوزيع والاعتراف بمساهمات جميع أفراد المجتمع بشكل متساوٍ. و تعكس هذه الأرقام ضعف مشاركة المرأة في صنع القرار والتي هي نتاج خصصة العلاقات وعدم وجود علاقة تعاقدية مباشرة بين الدولة والمرأة وعدم الاعتراف بها ككيان مستقل، الأمر الذي يجعل توزيع الأدوار في مواقع صنع القرار والمناصب القيادية قائما على عدم التوازن بين المرأة والرجل كنتاج لآليات التعاقد وإدارة الحكم.

Table 1:Politics (Kingdom) (2008-2020)

	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
	Female	Female	Female	Female	Female	Female	Female	Female	Female	Female	Female	Female	Female
The Cabinet	9.4	24.4	24.0	19.2	12.1	17.9	18.5	11.1	12.3	7.4	9.7	14.3	14.3
The Diplomatic Corps at all levels	21.5	22.5	20.1	20.8	20.1	19.9	19.0	18.8	17.9	17.9	17.7	18.1	17.2
Ambassadors	10.5	12.5	10.2	10.3	11.1	10.9	9.7	6.7	6.2	5.1	7.3	...	...
The Upper House of Parliament (Senates)	12.3	13.8	15.3	15.3	12.0	12.0	12.0	12.0	13.0	11.7	15.0	10.9	12.7
The Lower House of Parliament (Deputies)	15.4	15.4	15.4	15.4	12.0	12.0	12.0	12.0	12.0	10.8	10.8	6.4	6.4
Local Councils	...	27.8	27.8	27.8	27.8	27.8	35.5	30.6	24.8	24.8	24.8	27.4	27.4
Labor Unions	...	21.0	21.0	21.0	21.0	21.0	22.0	22.0	22.0	22.0	22.0	22.0	21.0
Professional Union Boards	12.0	11.8	9.3	8.3	8.1	8.0	9.1	11.7	7.4	6.9	4.9	3.0	4.8
Professional Unions	39.7	31.5	31.8	34.0	34.1	34.5	37.1	34.7	31.2	38.7	33.3	35.7	22.7
Political Parties	34.7	35.2	35.3	35.0	35.5	35.5	29.9	30.2	31.2	32.0	29.1	29.1	27.8
Chambers of Industry	8.5	8.7	8.7	8.7	7.9	7.9	6.6	4.3	6.5	4.3	8.5	5.3	...
Chambers of Commerce	0.0	0.0	0.0	0.6	0.6	0.6	0.7	0.6	1.1	1.1	1.3	1.1	...

لذا، الأسئلة التي سيتناولها هذا القسم أيضا، هل يعني ضعف تمثيل النساء في مراكز القيادة وصنع القرار غيابا للمرأة أو ضَعف مساهمتها في السياسة عموما؟ في المقابل هل يعني تمثيل النساء في مواقع صنع القرار السياسية تغييرا في حالة المرأة، أو هل سيكون له أي تأثير إيجابي على صعيد الأفكار النمطية؟ وهل بالضرورة زيادة عدد النساء في مواقع صنع القرار يعبر عن قوة لمشاركة المرأة السياسية؟ للإجابة على السؤال الأول لا بد من التعامل مع تعريف المشاركة السياسية وإذا ما كانت هذه

المشاركة تنحصر في العلاقة المباشرة مع الدولة ومؤسساتها وعملياتها الانتخابية أو أن مساهمة المرأة السياسية تتعدى المفهوم الضيق لما تعنيه السياسة من أدوارأخرى، وخاصة منها القاعدية المؤثرة مثل تلك المرتبطة بأدوات مجتمعية مختلفة، والتي سيتم تناولها من خلال البحث في كيفية تعامل المرأة مع السياسة في الحياة اليومية وكيف ترى المراة دورها وتحدد علاقتها بالسياسية.

ولتحديد هذه العلاقة أيضا من المهم إعادة تعريف ما تعنيه المواطنة، على الصعيد التقليدي المواطنة في صميمها تعني العضوية والانتماء في مجتمع وطني وبعلاقة مع الدولة (Lister, 2005) . لكن نظرية المواطنة المعاصرة تؤكد على طبيعه متعددة المستويات للمواطنة بحيث يتم التعبير عن المواطنة في "المساحات والأماكن" المحلية أو الوطنية وبغض النظر عن العلاقة المباشرة أو غير المباشرة مع الدولة ومؤسساتها، لذا لا يعتبر السلوك الانتخابي هو المعبر عن المواطنة الجيدة، قد يكون العكس، عدم المشاركة في بعض العمليات الانتخابية هي تعبير سياسي مرتبط بانتماء وطني أو مرتبط بموقف سياسي أو تعبيرا عن علاقة مع الدولة تم التأسيس لها بشكل منتقص مثل ما تم نقاشه حول مواطنة المرأة في الدستور.

الاسئلة الأخرى اجابتها مرتبطة بالحالة السياسية العامة وحالة الديمقراطية وإمكانية أن يكون هناك تأثير للأفراد الممثلين للجماعات المختلفة في مواقع صنع القرار، بالاضافة إلى الآليات التي يتم من خلالها اختيار الممثلين والممثلات لعموم الشعب. في حالة التمثيل للنساء على سبيل المثال من خلال نظام حصة المرأة، انحصر النقاش على نسبة تمثيل النساء اللواتي يتم انتخابهن لمجلس النواب الأردني وتقييم أدائهنّ، في الوقت الذي لم تقدم غالبية النساء المرشحات أي برنامج انتخابي قائم على حقوق المرأة، وبالتالي لم يكن ترشحهن لمجلس النواب مختلف عن ترشح أي رجل من حيث برامج العمل. الاختلاف فقط هو أنهن نساء، وبالتالي يُتوقع منهن أن يمثلن النساء، وهذا بحد ذاته خاطئ، حيث أن التمثيل لا يجب أن يرتبط بالاختلاف الجنسي وإنما في المواقف والرؤية لقضايا المرأة، وفي هذه الحالة ليس بالضرورة أن تمثل قضايا المرأة من خلال نساء ضمن سياق يربط تمثيل المرأة بصفتها امرأة وليس بما تحمله من برامج ورؤية، لذلك يتم بإضافة النساء بغض النظر عمّا قد تعكسه هذه الإضافة. وفي سياق لا تكون للكفاءة والقدرة على التمثيل أساس في الانتخاب تصبح المقارنة في الأداء والتمثيل مرتبطة بما تعنيه الكفاءة من المنظور الذكوري، والذي يتجسد في ممارسات تكرس الأفكار النمطية عن كل من المرأة والرجل، لتصبح المشاركة في هذه العمليات هي جزء لا يتجزأ من عمليات إعادة انتاج لمفاهيم وممارسات وقيم ثقافية لا تعترف أو تقدّر وجود المرأة في العمليات السياسية، لذا نظام الحصص والذي لا يعتمد على مبادئ العدالة في التمثيل لا يعمل على توزيع عادل

للسلطة، ومن هنا فإن أي إضافة للنساء في هذا السياق لن تساهم في التغيير المطلوب على صعيد الاعتراف والتغيير والعكس صحيح.

بيانات المسح للمشاركة السياسية للمرأة

لقياس وجهة نظر المرأة بما تعنيه المشاركة السياسية وعلاقتها معها تم افتتاح الجزء الخاص في هذا القسم بأسئلة عمومية، وقد لوحظ بأن النساء فرّقت في تعاملها وردودها على الأسئلة المتعلقة بالمشاركة السياسية بين ما هو شأن عام، مشاركة سياسية ومشاركة في العمليات الانتخابية، وقد تظهر البيانات التي سيتم التعامل معها في هذا الجزء نوعا من التناقض في إجابات النساء على ما يتعلق بمشاركتهن السياسية، إلا أن هذا الأمر ستتم محاولة تفسيره من خلال الأسئلة المفتوحة، والتي عبّرت بشكل أفضل عمّا اعتبرته النساء سياسي، وما تعاملت معه كفعل أو نشاط خارج إطار السياسة، والأسباب التي أدت إلى مثل هذا النوع من المعرفة والسلوك فيما يتعلق بعلاقة المرأة بالسياسة والمشاركة فيها.

في السؤال الأول والذي هدف إلى الدخول في موضوع المشاركة السياسية للمرأة تم الاستفسار عن اهتمام المرأة عموما بالشأن العام، وكما يُظهر الجدول (1) فإن ٨١٪ من النساء عبرت عن اهتمام بالشأن العام، وفي النقاش مع الباحثات والاسئلة المفتوحة اللاحقة كان تعريف الشأن العام بعيدا عن ما هو سياسي بالنسبة لغالبية النساء، فمثلا حددت معظم المشاركات في البحث الشأن العام على أنه المساحة التي تتعامل بها مع قضايا التعليم والصحة والنشاطات والقضايا الاجتماعية والدينية والثقافية. من هنا فإن الشأن العام كان مرتبطا بعلاقة مباشرة مع هذه المؤسسات التعليمية والصحية الخدماتية، بالإضافة إلى تلك التي ترتبط بقضايا مجتمعية.

جدول (1) هل لديكِ اهتمام بالشأن العام؟

		Frequency	Valid Percent
Valid	نعم	1878	81.2
	لا	434	18.8
	Total	2312	100.0

في المقابل عند النظر إلى الإجابات المرتبطة بالسؤال المباشر حول مشاركتهن السياسية نجد بأن هناك فارق كبير بين نسبة من تشارك في الشأن العام ومن لديها مشاركة سياسية، بحيث ذكرت ما نسبته ٨٧.٦٪ من النساء بأنهن لا يشاركن في مجال السياسة، مقابل ١٢٪ منهن يشاركن في العمليات السياسية المختلفة. ومن هنا فإن النساء يفرّقن بين العلاقة مع مؤسسات الدولة والمرتبطة بالخدمات باعتبارها شأن عام له أثر مباشر على حياتهن اليومية.

جدول (2) هل لك اي مشاركة في المجال السياسي؟

		Frequency	Valid Percent
Valid	نعم	286	12.4
	لا	2026	87.6
	Total	2312	100.0

وفي طور فهم النساء للسياسة نجد بأن أغلبها كان مرتبطا بالعمل الحزبي، المعارضة، سياسات الدولة على الصعيد السياسي سواء كان منها الداخلي أو الخارجي، وبهذا فإن ما تم تعريفه على أنه سياسي، ونأت النساء نفسها عنه كان مرتبطا بالعلاقة مع الدولة والأحزاب، بينما ما ارتبط بالشأن العام كان له علاقة بشكل أكبر في الأمور التنظيمية لحياة الأفراد اليومية من تعليم وصحة وغيره، وهو المجال الذي تتعامل معه غالبية النساء. وكما كان من الملاحظ بأن الاهتمام بالقضايا السياسية كان بعيدا عن القضايا السياسية الداخلية بما يتعلق بالسطة السياسية، أما الأخبار المتعلقة على سبيل المثال بما يحدث في فلسطين، أو في خلال فترات الحروب في المنطقة فقد أبدت النساء اهتماما في متابعة هذا النوع من الأخبار والأحداث.

جدول (3) هل لكِ أي نشاطات حزبية؟

		Frequency	Valid Percent
Valid	نعم	96	4.2
	لا	2178	94.4
	سابقا	34	1.5
	Total	2308	100.0
Missing	لا يوجد إجابة	4	
	Total	2312	

وتتضح مشاركة النساء في الأحزاب كما يوضح الجدول (3) بحيث أن ٩٤.٤٪ من النساء غير فاعلات أو مشاركات في أي عمل حزبي بينما ٤٪ فقط لديهن مشاركة في الأحزاب السياسية و١.٥٪ كان لهن مشاركة سياسية في الماضي. وبدراسة طبيعة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية نجد بأن ٦٤٪ من مجموع من ذكرن بإن لهن مشاركة حزبية كُنّ عضوات في أحزاب (٧٩ امرأة) و٣٤٪ يشاركن فقط في حضور نشاطات حزبية وامرأة واحدة ممن شاركن في البحث كانت عضوا في مجلس إدارة أحد الأحزاب (٠.٨٪) وامرأة واحدة شاركت في مبادرات لأحزاب سياسية. وعن أسباب الانسحاب من العمل الحزبي لمن شاركن به مسبقا تم ذكر "وجود الخلافات الشخصية في الأحزاب " و "حل الحزب" وتعبيرات مرتبطة بأن المشاركة في العمل الحزبي كانت فترة الدراسة الجامعية أو قبل الزواج. كما كان هناك بعض التوجهات العامة اتجاه الأحزاب من قبل النساء مثل "الأحزاب لا تعبر عن هموم الناس" واتجاهات مرتبطة بعوامل خوف من تأثير العمل الحزبي على الحصول على وظيفة أو الفصل من الوظيفة الحالية أو أسباب مرتبطة بالخوف من تعريض أفراد العائلة الذكور إلى الاعتقال، وأن العمل

جدول (4) طبيعة النشاط الحزبي؟

		Frequency	Valid Percent
Valid	حضور نشاطات	42	34.1
	عضوة عامة	79	64.2
	مشاركة في مبادرات	1	.8
	عضو مجلس إدارة	1	.8
	Total	123	100.0
Missing	لا يوجد إجابة	11	
	لا ينطبق عليها السؤال	2178	
	Total	2189	
	Total	2312	

الحزبي يضع علامات استفهام ليس فقط على المنتميات للأحزاب وإنما أيضا عائلاتهن. وقد تكرر العامل الأخير بشكل كبير بين آراء النساء حول العمل الحزبي وعلاقة نشاطهن الحزبي بالتأثير على أفراد العائلة، حيث أن هناك خوف مرتبط بسلوك الدولة من العمل الحزبي للمرأة تمثّل بوجود ممارسات مثل معاقبة الإخوة، الأب أو الزوج في حال كان للمراة نشاط سياسي. إن مثل هذه الممارسات تعبير مهم عن عدم الاعتراف بكيان المرأة وأن المسؤولية الرئيسية عن نشاطها أو مواقفها السياسية ستكون على من هم في حكم الولاية عليها، ويعطي هذا رسالة واضحة للرجال بتحمل مسؤولياتهم فيما يتعلق بسلطتهم على المرأة، ومن هنا يكون هناك نوع من المساءلة لهم عن سلوك المرأة باعتبارها تابع وليس كيانا مستقلا. إن ما ذكر من خوف هو أحد المحددات ليس فقط للمشاركة السياسية، وإنما أيضا للتغير المرتبط بأدوار المرأة وعلاقتها بالعمل الحزبي والاعتراف بعملها الحزبي والسياسي.

جدول (5) هل لديك أية نشاطات نقابية؟

		Frequency	Valid Percent
Valid	نعم	271	11.7
	لا	2037	88.3
	Total	2308	100.0
Missing	لا يوجد إجابة	4	
	Total	2312	

إذا نظرنا إلى مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني بما تشمله من نقابات ومنظمات غير حكومية وجمعيات خيرية نجد بأن مشاركة المرأة في هذه المجالات كانت أكثر من نصف المشاركات في البحث (٥٥٪)، انقسمت على ١١٪ مشاركة في النقابات العامة و٤٣.٥٪ كان لهن مشاركة في المنظمات غير الحكومية والجمعيات من المجموع الكلي. ، وبهذا تشكل المنظمات غير الحكومية مجالا نشطا للمرأة أكثر من العمل الحزبي، سواء فيما يتعلق بالعضوية العاملة في الجمعيات والنقابات أو المشاركة في النشاطات والمبادرات الخاصة في الجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

بالنظر إلى الفرق بين المشاركة في عمل النقابات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية ونسبة من ذكرن بأنهن لا يشاركن في العمليات والنشاطات السياسية سيكون الفرق مرتفعا، مما يعنيه بأن العمل على الصعيد النقابي وعمل الجمعيات غير الحكومية لا يُنظر له على أنه نشاط، عمل أو سلوك سياسي ويوضع عادة إما في طور الحقوق العُمّالية، في حالة النقابات، أو الأبعاد الحقوقية والخيرية والرعائية في حالة المنظمات غير الحكومية. ولهذا تفسيرات عديدة قد تكون مرتبطة بعمل النقابات والجمعيات وعمليات تصنيفها القانونية وأيضا

جدول (6) هل لديك نشاطات فى المنظمات غير الحكومية؟

		Frequency	Valid Percent
Valid	نعم	1003	43.5
	لا	1305	56.5
	Total	2308	100.0
Missing	لا يوجد إجابة	4	
	Total	2312	

النشـــاطات والقضـــايا التي تتعامل معها وكيفية النظر لهذه القضـــايا. على ســـبيل المثال، في المادة (٣) من قانون الجمعيات وتعديلاته رقم 51 لسنة 2008 "تعني كلمة (الجمعية) اي شخص اعتباري مؤلف من مجموعة من الأشخاص لا يقل عددهم عن سـبعة ويتم تسـجيله وفقا لأحكام هذا القانون لتقديم خدمات أو القيام بأنشـطة على أسـاس تطوعي دون ان يسـتهدف جني الربح واقتسامه أو تحقيق أي منفعة أي من أعضائه أو لأي شخص محدد بذاته، أو تحقيق أي أداف سياسية تدخل ضمن نطاق أعمال وأنشطة الأحزاب السياسية وفق أحكام التشريعات النافذة" ، وبهذا التعريف يفرق القانون بين عمل الجمعيات والتي تشمل على تقديم خدمات وأنشـطة تطوعية وعمل الأحزاب السـياسـية والتي تشـمل أنشـطة سـياسـية. ولم يحدد القانون ما تعنيه كلمة أنشـطة سـياسـية، وبالتالي جعل العلاقة مع السـياسـة بتعريفها الواسـع وغير المحدد أمرا خاصـا بالأحزاب السـياسـية بينما حدد عمل الجمعيات بالخدماتي والتوعوي. ضمن هذا السياق تحاول الجمعيات تأطير عملها بطريقة لا تخالف القانون وبالتالي عدم تسييس عملها وخاصـــة ذلك الذي يشـــمل الأبعاد الحقوقية للمرأة، الطفل، ذوي/ات الإعاقات، واللاجئين/ات وغيرهم من فئات أو أبعاد الحماية من العنف، الاســـتغلال في العمل، أو الخدماتي المرتبط في تقديم الخدمات الضـــرورية مثل الصـــحة، التعليم وغيره، وبالتالي يصـبح عمل الجمعيات ضـمن نطاق ما هو غير سـياسـي. إشـكالية هذا التعريف بأن الفصـل بين الحقوق والقضـايا الاجتماعية والثقافية يعني عدم تسييس لهذه القضايا مما يسهل على الدولة التعامل مع مسألة الحقوق كقضايا اجتماعية وخدماتية مما لا يشـكل عليها التزامات اتجاه هذه الفئات، وفي المقابل يعتبر نشـاط المرأة والذي يشـكل المجال الأوسـع لنشـاط المرأة غير سـياسـي. وبالنظر إلى الدسـتور الأردني، فإن تنظيم العمل في الجمعيات تم النص عليه ضـمن حقوق الأردنيين/ات في تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السـياسـية (الفقرات 2 & 3 من المادة 16) وبهذا فإن الدسـتور يعتبر عمل الجمعيات مسـاوٍ من حيث طبيعته لعمل النقابات والاحزاب، في نفس الوقت ينظم عمل جميع الجمعيات من قبل وزارة التنمية الاجتماعية بينما ينظم عمل الأحزاب من قبل وزارة الداخلية وعمل النقابات تابع لوزارة العمل وضـمن مشـروع التعديلات المقدمة حاليا تقييد عملهم بكل ما هو "مهني" وذلك لإلغاء اي طابع ســياســي عن المجتمع المدني عموما بما فيه النقابي أو الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

إن قضـايا المرأة، كما هي القضـايا العمالية أيْ قضـايا أيّ فئات مهمشـة أخرى، هي قضـايا سياسـية بالدرجة الأولى لارتباط هذه القضـايا بسياسـات الدولة المباشـرة والمسؤولة عن التمييز ضـد المرأة، لكن التعامل معها ضـمن الأبعاد الاجتماعية والثقافية والخدمية يحصـرها في سـلوكيات وأفراد المجتمع ولا يربط هذا السـلوك بسـياسـات الدولة وبالتالي لا يتم ربط علاقة الشـخصـي بالسياسي لتبقى قضايا المرأة قضايا يتم التعامل معها في المجال الخاص وليس العام بدون الربط بينهما. من هنا فإن النشاط الذي

تقوم به النســاء على صــعيد منظمات المجتمع المدني لا يُربط بسـلوك سـياسـي ويبقى في إطار الخدماتي، التوعوي، المهني، والخيري. من هنا يبقى تعريف السياسة مرتبطا بالأنشطة التي تهدف إلى التأثير في الحياة السياسية بما يعنيه ذلك من علاقة مع السلطة الحاكمة والتأثير في قراراتها السياسية. ونرى هذا أيضا في أبحاث أكاديمية على الصعيد الأردني والعربي والعالمي مما يجعل التأثير للمعارف الغربية واضح في المعارف المحلية. على سبيل المثال تتعامل دراسة محمد درادكة (٢٠١٥) المشاركة السياسية على أنها: " الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير في الحياة السياسية لمجتمعهم بشكل مباشر وغير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات والسياسات التي يتخذونها" (محمد درادكة, 2015 ,p. 277), وتستشهد الدراسة أيضا بعدد من التعريفات لمنظّرين السياسة الواقعية والليبرالية مثل هانغتون ونيلسون وناي وفيري لتحديد السياسي بالأنشطة التي تؤثر في السلطة السياسية والتأثير عليها من خلال سلوك الأفراد، وفي تعريف المشاركة السياسية في دراسة أمل العواودة وميس بلال عفانة حول مشاركات الشابات السياسية في الأردن يتم تعريف السياسة على أنها أنشطة سياسية مرتبطة بعمليات اتخاذ القرار والعمل الحزبي (أمل ســالم العواودة وميس بلال عفانة, 2019) ومن هنا نرى بأن الدراســات النظرية الخاصة في المشاركة السياسية تتوافق من حيث الفهم للتعريف مع آراء واتجاهات النساء لما هي السياسة وبالتالي يحدد هذا الفهم العلاقة مع محدداتها والتي اقتصرت على السلطة الحاكمة، عمليات اتخاذ القرار على مستوى القيادة والأحزاب السياسية، ليبقى المجال الذي تتواجد فيه المرأة بشكل أكبر مجالات خارج إطار السياسة.

كما بتطابق تعريف المشــاركة السـياسـية في الدراسـات العملية مع تعريفات ودراسـات المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة (إضافة مصادر) والتي أيضا حددت تعريفاتها المشاركة السياسية بالنشاطات بشكل ضيق فيما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات والوصول إلى المواقع القيادية، من هنا نرى بأن البرامج المرتبطة بالتغيير على الصعيد السياسي حددت ضمن نطاق عمل هذه المنظمات ببرامج التمكين السياسي من تدريب توعية للمرأة على أهمية المشاركة في الانتخابات، تدريب المرشحات وبرامج مرتبطة بإدماج النساء في المواقع القيادية. وبما أن هذه المنظمات هي من تضع سياسات التمويل نرى بأن هذا الفهم قد انعكس على عمل المنظمات غير الحكومية وتوجهاتها نحو التغيير بما يتعلق في زيادة رقمية للنســاء من حيث مشــاركتهم في الانتخابات، ترشحهن، أو فوزهن بعيدا عن انعكاس هذا الرقم على واقع الحال لعموم النساء، وإن كان بحد ذاته يعتبر مؤشرا من عدمه على التغيير في السياسة أو مشاركة المرأة السياسية.

نرى أيضا من خلال علاقة النساء اللواتي لا يشاركن في نشاطات وعمل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية ولا توجد لديهن الرغبة بالانضمام لعمل هذ المنظمات بأن لديهن موقفا مبنيا على رؤية سياسية من هذه الجمعيات تظهر من خلال بعض القضايا التي أثارتها النساء خاصة في القرى والمخيمات تحديدا، وكانت قضايا مرتبطة بالمحسوبية وعدم الشفافية داخل بعض الجمعيات الخيرية، حيث أن بعض النساء ذكرن " نحن لا نستفيد من الجمعية لأننا غير محسوبين عليهم" بإشارة إلى أن بعض الجمعيات الخيرية تستهدف فئة معينة مرتبطة بحسابات شخصية وعشائرية وغيره، واختلفت الحسابات بناء على موقع السكن حيث أن البعد العشائري كان مهما في القرى، ولكن في المخيمات والمدن كانت العلاقات الاجتماعية مثل أفراد الأسرة، الأصدقاء والجيران المقربين وبشكل أقل ذكرت العلاقات الحزبية كمحدد للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الجمعيات، هذا بالإضافة إلى أن بعض الجمعيات ضمن نظامها الأساسي تخدم عائلات أو عشائر معينة، وبالتالي خدماتها مرتبطة بأفراد العشائر والأقارب، لذا تقتصر نشاطاتها وخدماتها على أفراد أسر معينة. وظهور هذا النوع من الجمعيات وتم تعزيز وجوده كجزء من سياسة الدولة في وجود وساطة بينها وبين أفراد الشعب بحيث تعمل هذه الجمعيات على تعزيز مفاهيم العشائرية والطائفية بشكل غير مباشر من خلال اهتمامها بمصالح عائلية او عشائرية.

جدول (7) هل تفكرين بالانضمام أو المشاركة في عمل أي من الجمعيات /المنظمات غير الحكومية؟

		Frequency	Valid Percent
Valid	نعم	307	23.5
	لا	998	76.5
	Total	1305	100.0
Missing	لا يوجد إجابة	4	
	لا ينطبق عليها السؤال	1003	
	Total	1007	
	Total	2312	

بناء على دراسة حول "جمعيات القرابة في الأردن" للباحثة أن ماريا بيلوني (2006) أن هناك أكثر من 600 جمعية عائلية/قرابة في الأردن وأن حوالي 60 في المئة منها تشكلت خلال فترة الإصلاح بين الأعوام 1989 و 1999. وترى الباحثة بأنه من خلال تشكيل هذه الجمعيات أعيد تنظيم تضامن الأقارب، وإضفاء الطابع الرسمي عليه (Baylouny, 2006). وقد أصبحت هذه الجمعيات مسجلة كمنظمات غير حكومية في محاولة للتعامل مع آثار تراجع الخدمات الخاصة في الرفاه والضمان الاجتماعي من قبل الدولة. إن إضفاء الطابع المؤسسي على الأهمية الاقتصادية للعلاقات الأسرية كما تقول بيلون عمل على تغيير العلاقة بين المواطنين بالدولة، بحيث أصبحت الجمعيات العائلية تعزز جهود الحكومة في السياسية والاقتصاد. وقد حقق هذا الشكل من التنظيم للقرابة نوعا نخبويا وتراتبيا بين أفراد العائلة أو العشيرة الواحدة (Baylouny, 2006; Blaydes,

(2011. من هنا نرى بأن المشـــاركات في البحث كان لديهن نقد على مثل هذا النوع من الجمعيات والتي لا تحقق المصـــلحة المجتمعية أو الوطنية وتقتصر بدعمها على صلة الدم والقرابة.

المشاركة السياسية و التصويت والانتخابات

وبالعودة إلى نسبة النساء اللواتي ذكرن بأن لهن مشاركة سياسية والتي لم تتجاوز ١٢٪ من المجموع الكلي ومقارنتها بنسبة من يشاركن في الانتخابات البلدية، اللامركزية والبرلمانية (المشاركة هنا كعملية متكاملة وليس فقط التصويت، تعني حضور اجتماعات، الترشح، المشاركة في الحملات الانتخابية، الخ) نجد بأن هناك تناقض بين هذه الأرقام بحيث أن مشاركة المرأة في الانتخابات أعلى ما حددته بالمشاركة السياسية، فعلى صـعيد الانتخابات البلدية نجد بأن نسـبة النسـاء التي تشـارك فيها ٣٣٪ مقابل ٦٦.٧٪ ذكرن بأنهن لا يشـاركن في الانتخابات البلدية. ونجد بأن الرقم أيضـا قريب في المشـاركة في الانتخابات اللامركزية (30%). إلا أن نسـبة المشـاركة ترتفع بشـكل ملحوظ في الانتخابات البرلمانية بحيث بلغت نسـبة من تشـارك عادة إلى حوالي ٥٤٪ من المجموع الكلي. وعند النظر إلى المستوى التعليمي ومقارنته بسلوك المشـاركة في الانتخابات لدى النسـاء نجد بأنه قد لا يكون محدد رئيسـي، ولكن هناك بعض المؤشرات لمشاركة المستويات التعليمية في بعض العمليات الانتخابية أكثر من غيرها، باسـتثناء مسـتوى الدكتوراة والذي شـكلت نسـبة الانتخابات لديهن حوالي ٨٠٪ في العمليات الانتخابية المختلفة. على سبيل المثال النساء من المستويات التعليمية الاعدادي والثانوي كانت لديها مسـتويات المشـاركة في الانتخابات البلدية واللامركزية أعلى من غيرها من الفئات التعليمية الأخرى. أما النسـاء من مسـتوى الجامعي فكانت أعلى نسبة مشاركة لديهن في الانتخابات البرلمانية (٥٨.٧٪) وانخفضت المشاركة عن ذلك في انتخابات اللامركزية والبلدية (٣٨٪، ٣٣٪) على التوالي (للمزيد من النسـب ومقارنتها الاطلاع على الجدول في المرفقات). وعندما نربط المشـاركة السـياسـة بموقع النسـاء الجغرافي وأماكن سـكنهن نجد بأن هناك علاقة مباشـرة من حيث المشاركة في الانتخابات سواء منها البلدية اللامركزية أو البرلمانية.

الجدول (8) المشاركة في الانتخابات البلدية

		Frequency	Valid Percent
Valid	نعم	769	33.3
	لا	1543	66.7
	Total	2312	100.0

الجدول (9) المشاركة في الانتخابات اللامركزيه

		Frequency	Valid Percent
Valid	نعم	698	30.2
	لا	1614	69.8
	Total	2312	100.0

الجدول (10) المشاركة في الانتخابات البرلمانية

		Frequency	Valid Percent
Valid	نعم	1239	53.6
	لا	1073	46.4
	Total	2312	100.0

كما يبين الجدول (١١) أن نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية بالنسبة للنساء المشاركات كانت أعلى من غيرها من الانتخابات ويتضح هذا أيضا فيما يتعلق في مشاركة النساء سواء في المدن، القرى أو المخيمات في البرلمان. وبلغت نسبة مشاركة النساء من المدن الأقل في الانتخابات البرلمانية وبنسبة ما يقدر بحوالي 49% من مجموع من يسكن المدن، وجاءت نسبة المشاركة للنساء في المخيمات حوالي ٥٥٪ وكانت نسبة المشاركة الأكبر للنساء من القرى وبنسبة ٦٧.٢٪.

الجدول(11) العلاقة بين مكان السكن * المشاركة في الانتخابات البرلمانية

			تشاركي في الانتخابات البرلمانية		
			نعم	لا	Total
مكان السكن	مدينة	Count	715	756	1471
		% within مكان السكن	48.6%	51.4%	100.0%
		% of Total	30.9%	32.7%	63.6%
	قرية	Count	342	167	509
		% within مكان السكن	67.2%	32.8%	100.0%
		% of Total	14.8%	7.2%	22.0%
	مخيم	Count	182	150	332
		% within مكان السكن	54.8%	45.2%	100.0%
		% of Total	7.9%	6.5%	14.4%
Total		Count	1239	1073	2312
		% within مكان السكن	53.6%	46.4%	100.0%
		% of Total	53.6%	46.4%	100.0%

ولم تختلف كثيرا نسبة المشاركة بين النساء في الانتخابات البلدية واللامركزية حيث كانت نسبة المشاركة في كل منهما متشابهة وشكلت للنساء في المدن حوالي 25% والقرى 51% والمخيمات أقل نسبة مشاركة ب 18% . ومن الملاحظ أن مشاركة النساء في القرى أكبر من غيرها في جميع العمليات الانتخابية ويرجع ذلك إلى أسباب ذكرتها النساء مثل وجود أقارب ، دعم قرار العشيرة وأيضا إمكانية الترشح عبر نظام المحاصصة للنساء. وقد بينت النتائج بأن عملية المشاركة في الانتخابات لا تعني التصويت حيث أنه وبالنظر إلى التصويت في آخر انتخابات لكل من البلدية، اللامركزية ومجلس النواب نجد أن هناك فرق بين من يشاركن في الانتخابات عموما من خلال العمل في الحملات الانتخابية أو مراقبة صناديق الانتخاب أو حضور اجتماعات المرشحين/ات ومن يقمن بالتصويت الفعلي حيث بلغت نسبة من صوتن في الانتخابات البرلمانية 40.3% مقابل المشاركة والتي شكلت حوالي 53% للمجموع الكلي من المشاركات في البحث. وينطبق ذلك على البلدية حيث جاءت نسبة التصويت 28% مقابل المشاركة حوالي 33% من المجموع الكلي. وكما هي الحالة بالنسبة للمشاركة فإن عملية الاقتراع كانت مرتفعة لجميع العمليات الانتخابية بين النساء من القرى أكثر منها من المدن والمخيمات كما يبين الجدول (13). وهذه النسب هي أعلى من معدلات التصويت الواقعية حيث بلغت نسبة التصويت الكلي في الأردن حوالي 30% من مجموع من يحق لهم الانتخاب في الانتخابات النيابية لعام 2020 ، 34% للذكور و 26% للإناث حسب تقرير الهيئة المستقلة العليا للانتخابات.[1] واختلفت نسبة التصويت بين المشاركات في البحث حسب المحافظة فنجد أن نسبة من اقترعن في

الجدول (13) التصويت في الانتخابات السابقه * مكان السكن

			مكان السكن			
			مدينة	قرية	مخيم	Total
التصويت في الانتخابات	نعم	البلدية	22.6%	49.9%	19.6%	28.2%
		اللامركزية	19.5%	47.7%	16.9%	25.3%
		البرلمان	33.9%	57.2%	42.8%	40.3%

[11] التقرير التفصيلي معدل (iec.jo)

البرلمان ممن يسكنّ عمان كانت الأقل (22%)، وهي قريبة نوعا ما من نسبة الانتخاب في عمان في انتخابات 2020 ، وكانت أعلى نسب لمأدبا تلاها عجلون والطفيلة (82%، 72%، 62 على التوالي ومن مجموع كل محافظة)، أما نسب المحافظات الأخرى فتراوحت ما بين 55%-41% لمحافظات إربد، الكرك، المفرق، جرش، الزرقاء والبلقاء كما هو مبين في مرفق (1). وقد يكون للتعليم دور في عملية الاقتراع حيث أن النسبة الأعلى من مجموع كل فئة كانت للحاصلات على درجة الدكتوراة (80%) تناقصت ل 49% بين الحاصلات على درجة البكالوريوس و 22% من مجموع النساء مستوى الأمية.

وحول آراء ووجهات النساء للمشاركة في العمليات الانتخابية والاقتراع ظهر هناك اختلافات بين النساء المقترعات حول أسباب المشاركة في الانتخابات مرتبطة بشكل أساسي في توجهاتهن حول إذا ما كان السلوك الانتخابي سياسي أم لا، فنجد أن عددا قليلا من النساء صرحن بأن الانتخاب والاقتراع مرتبط بمشاركتهن السياسية، حيث كانت التعبيرات حول أسباب المشاركة في الانتخابات ك"واجب وطني" "جزء من المسؤولية الوطنية" ، " لاختيار التمثيل السياسي الأفضل" . في المقابل نرى بأن الغالبية العظمى كانت مشاركتها في الانتخابات مرتبطة بأسباب أخرى بعيدا عن المشاركة السياسية، فمثلا البعد العشائري وضمان وجود العشيرة وتمثيلها في مجلس النواب كان سببا مهما تم تكراره بشكل كبير. البعد الثاني كان مرتبطا بشكل وثيق بالأوضاع الاقتصادية حيث عبرت النساء عن الاستفادة المادية من الحملات الانتخابية للمرشحين/ات سواء من خلال دعم مالي مباشر أو العمل في الحملات الانتخابية مع المرشحين والمرشحات، وكان هناك إجابات مرتبطة بتوظيف لأحد أبناء الأسرة وتوفير مصدر دخل سواء بشكل دائم أو خلال فترة الانتخابات، ذكر بالتحديد ممارسات مثل وضع ابنائهن وبناتهن على الصناديق الانتخابية مقابل مبالغ قدرت بين 100-200 دينار.. كما كان لعامل الخدمات المقدمة من قبل المرشحين للمنطقة سبب آخر مثل تحسين وضع الخدمات الصحية والتعليمية، الشوارع والبنى التحتية وغيرها، وفي بعض الحالات القليلة قامت النساء في التصويت لمعاقبة المرشحين السابقين واللذين لم يوفوا بوعودهم في تحسين الخدمات في المنطقة. هذه الآراء والتوجهات حول المشاركة في العملية الانتخابية تبين بأن التصويت أو المشاركة في الانتخابات عموما لا يعتبر سلوكا سياسيا في غالبية الأحيان بالنسبة للنساء وإنما يرتبط بعوامل أخرى مثل ما تم ذكره.

ولا يعتبر سلوك وتوجهات النساء الانتخابي ناجما عن عدم وعي سياسي، بل على النقيض من ذلك، قد يكون ناتجا عن حالة من الوعي الرافض لواقع المجلس النيابي ومهامه وأهمية وجوده، خاصة في ظل وضع المجالس النيابية المتلاحقة وسلوك النواب عموما، والذي حوّل دور مجلس النواب من تشريعي للسياسات إلى خدماتي وبالتالي فإن سلوك المرأة مرتبط بالأساس بما حدده المجلس من ممارسات في ظل المناخ السياسي القائم. لذا إن عدم الاقتراع من قبل المرأة ليس مؤشرا على عدم رغبة

المرأة المشاركة في السياسية، وأن اقتراعها أو مشاركتها في الانتخابات بأشكال أخرى ليس مؤشرا على رغبتها في المشاركة السياسية.

وعند سؤال النساء على عمليات الضغط والاجبار خلال الانتخابات النيابية الأخيرة حوالي 7% من مجموع من شاركن في الانتخابات ذكرن بأن هناك ضغوطا مباشرة عليهن للانتخاب، من ضمن هذه الفئة كان هناك أشكال ضغط مثل التهديد بالطلاق، التعنيف بأشكاله المختلفة وغيرها. وبالرغم من ذكر عدد من النساء بأن الاختيار ارتبط بقرار العشيرة فإن هذا لم يعتبر بالنسبة لهذه الفئة من النساء نوعا من الضغط بل واجبا اتجاه عشيرتهن، ولهذا علاقة مباشرة بقضايا ترتبط بالانتماء العشائري في الأردن، ليس فيما يخص الهوية السياسية للعشيرة ولكن بما يحققه وجود الفرد ضمن إطار عشائري من حماية، أمن اجتماعي وخدمات وتسهيلات والفرص التي سيدعمها تمثيل العشيرة في المجلس، والتي قد لا يتم الحصول عليها بدون ذلك. لذا فإن الوصول لمجلس النواب هو ليس تمثيل لهوية سياسية عشائرية بل يرتبط بواقع الأوضاع تحديدا في القرى والمحافظات البعيدة والتي لا تجد سبل ووسائل أخرى لتحسين أوضاعها الاقتصادية والخدماتية والبنى التحتية في المنطقة بدون توصيل أحد أفرادها إلى مجلس النواب.

وقد حددت حوالي 9% من النساء عموما، سواء شاركن في الانتخابات أو لم يشاركن، تعرضهن لمشاكل وتحديات خلال فترة الانتخابات السابقة، ارتبطت هذه التحديات بضغوط خاصة في انتخاب مرشحين/ات معينين. وبالسؤال عن طبيعة العلاقة مع الأشخاص الذين يشكلون ضغوطا على المرأة للانتخاب جاء الزوج في المرتبة الأولى ممن يشكلون ضغطا على المرأة للانتخاب تلاه الأب والإخوة، العشيرة وأفراد من العائلة الممتدة، صاحب العمل، وفي حالات أخرى شكل الجيران والأصدقاء والصديقات مصادر ضغط على المرأة للانتخاب. في حالات أخرى تم ذكر تحديات مرتبطة بالاختلافات بين عائلة الزوج والزوجة حول المرشح وبالتالي وضع المرأة أمام خيار صعب للاختيار بين زوجها وعائلتها، وقد اختارت بعض النساء من هذه الحالات عدم الانتخاب، لكن شكل هذا الوضع تحدٍ وأثر على العلاقات الاسرية. من هنا فإن عدم استقلالية قرار المرأة الانتخابي وارتباطه في البعد العشائري والعائلي يعمل على انتاج أشكال من عدم الأمن الاجتماعي وتهديدا لاستقرار العلاقات الاجتماعية. كما أيضا من الملاحظ أن استغلال أشكال السلطة الأخرى للضغط على النساء وتحديد خياراتهن الانتخابية مثل صاحب العمل يؤشر على ارتباط المشاركة الانتخابية بهيكلية وتراتب السلطة والقوة في المجتمع وبالتالي فإن القرارات الانتخابية ما زالت قرارات مرتبطة بعوامل الجندر أكثر منها العوامل السياسية أو أهمية المشاركة السياسية للمرأة. وبالرغم من أن نسبة من ذكرن بأن الضغط عليهن لانتخاب مرشح/ة معين/ة كان نسبيا قليل، إلا أنه بمقارنة هذا بالسؤال عن وجود تأثير على القرار الانتخابي

نجد بأنه قد كان هناك تأثير لعامل واحد على الأقل على خيارات النســاء، جاء تأثير العشــيرة والعائلة في المقام الأول من خلال الأب او الزوج أو الأخوة وبنسبة تفوق 80% وتلاه تأثير أصحاب العمل 17%. وشكلت نسبة النساء اللواتي انتخبن بناء على معرفة بالبرامج الانتخابية، وحضــور اجتماعات المرشــحين والحوار معهم/ن من مجموع من صــوتن في الانتخابات البرلمانية السابقة نسبة ضئيلة جدا حوالي (3%).

وعن توجهات النساء حول اختيار امرأة أو رجل في المجالس البلدية ومجلس النواب فلم يكن هناك فرق بين اجاباتها حسب الموقع سواء البلدية، اللامركزية أو مجلس النواب، نجد بأن فقط 6% من النساء يفضلن أن يكون الممثل في البرلمان رجل، وقد تم ذكر أســباب مثل أن الرجل قادر على القيام بهذه الوظائف بشــكل أفضــل وأســباب أخرى متعلقة بعدم مناســبة ظروف البرلمان وطبيعة عمله للمرأة، في المقابل 7.6% فضــلن أن يكون التمثيل للمرأة، جزء مما ذكر من عبارات "المرأة تشــعر بالمرأة بشكل أكبر" وبالتالي من وجهة نظرهن ستمثل الاحتياجات الخاصة في المرأة. الغالبية العظمى لم يكن لهن تفضيل معين وذكرن أن خيارهن حسب الأنسب سواء كان ذلك رجلا أم امرأة (86%). في حوار الباحثات مع النساء اتضح أن هناك عدم رضا عن دور النواب عموما وخاصة دور النساء عضوات مجلس النواب في المجالس السابقة والمجلس الحالي حيث ذكرت عدد من النساء أن عضوات مجلس النواب فقط عبارة عن عدد مضاف "كمالة عدد" وأن نظام الحصص (الكوتا) قد ضر بتمثيل المرأة حيث أن النساء اللواتي يخرجن نتيجة نظام الكوتا لسن مُمكّنات سياسيا.

اختيار مرشح أو مرشحة لتمثيلك في البرلمان؟

		Frequency	Valid Percent
Valid	رجل	141	6.3
	امرأة	170	7.6
	لا تفريق	1927	86.1
	Total	2238	100.0

وقد يكون للسـلوك والتوجهات الانتخابية علاقة مباشــرة مع قانون الانتخابات الحالي والذي (عدد المشــكلات في القانون) والتي عملت اللجنة القانونية في اتحاد المرأة الأردنية على مدار ســنوات لتعديله بتقديم مســودات لقانون الانتخابات ومن أهم محددات التغيير التي وضعتها اللجنة جاءت كالتالي:

- لكي يقوم البرلمان بمهامه في الرقابة والتشريع على أكمل وجه؛ ينبغي انتخاب المرشحين الأكثر قدرة وكفاءة وأن يكونوا ممثلين حقيقين للأمة لا لدوائرهم الضيقة أو لعشيرتهم.
- حتى يستطيع النائب إحداث تغيير ويكون مؤثرا ينبغي أن يكون انخراطه في الكتل ذات البرامج الحقيقية والواضحة لا الكتل الهلامية التي تشكل وتنتهي دون برامج واضحة.

- أي قانون، وقانون الانتخاب تحديدا ينبغي أن يكون انعكاسا وتجسيدا للمواطنة وممارستها على أسس ديمقراطية تعزّز المساواة وتحترمها وليس على أسس عشائرية أو دينية أو مناطقية.
- الوصول للبرلمان هو شكل من أشكال المشاركة في الشأن العام والانخراط في العمل السياسي، مما يعني ضرورة تشجيع العمل الحزبي والانخراط فيه، وهذا لن يتحقق إذا لم يدعم قانون الانتخاب مشاركة الاحزاب.
- حتى يقوم الناخبين باختيار مرشحيهم على أسس برامجية وليس على أسس ضيقة

(النقاط مقتبسة من وثائق اللجنة القانونية في اتحاد المرأة الأردنية)

وتعبّر محددات التغيير التي وضعتها اللجنة عن العلاقة بين السياق القانوني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي وعمليات الانتخاب واختيار المرشحين/ات وأداء أعضاء وعضوات مجلس النواب بحيث تكون المشاركة في العمليات الانتخابية هي جزء من الاندماج والمشاركة في قضايا الشأن العام والسياسي عوضا عمّا هو قائم من اختيارات مرتبطة بأفق ضيق مثل العشائرية والتي تشكل عائقا أمام ممارسة المواطنة الحقيقية بعيدا عن الانتماءات العشائرية والدينية والمناطقية، والتي من شأنها أن تحدد ليس فقط دور مجلس النواب فقط بل العلاقة معه وطرق محاسبته على أساس دوره التشريعي السياسي وليس الدور الخدماتي والتي تم الاشارة له بشكل كبير من النساء كأسباب لاختيار مرشحين/ات معينين/ات. وبالتالي فإن مشاركة المرأة السياسية مرتبطة بعوامل اجتماعية مثل أثر علاقات القوة المختلفة مثل العشيرة والعائلة وأصحاب العمل على قراراتها وتراتبية هذه العلاقات من حيث السلطة فنجد أن السلطة المحددة للمرأة والرجل هي العشيرة ومن ثم تحدد سلطة الرجل على المرأة كزوج، أب ، أخ أو صاحب عمل، بمعنى أن الرجل له قوة رمزية بدوره الذكوري وعلاقة هذا الدور بمحددات السلطة الاخرى من عشائرية ودينية وثقافية وغيرها.

ولا يمكن أخذ الدور العشائري بعيدا عن الظروف الاقتصادية والتمييز بين المناطق الجغرافية من حيث توفر الخدمات والبنى التحتية وتوفر فرص العمل في المناطق الجغرافية المختلفة، حيث أن خيار العشيرة تم ربطه بتحسين ظروف المنطقة ومن هنا كانت أعلى نسب للانتخاب والتصويت بين النساء من المناطق الريفية والقروية والبادية والتي تفتقر للعديد من الخدمات وأساسيات الحياة اليومية، لذا ينظر للتمثيل العشائري على أساس التحسين للخدمات ويتم ربط الخدمات بقدرة المنطقة على انتخاب شخص يمثل الغالبية العظمى فيها، من هنا فإن الدور العشائري في الانتخابات ليس فقط معيق لخيارات النساء ولكنه يضيق أفق مطالبة الحكومة بتحسين الظروف المعيشية والخدماتية والبنى التحتية في المنطقة ويضع ذلك على عاتق مجلس النواب وممثلي العشائر فيه، مما يحد من إيجاد آليات أخرى للمطالبة والمحاسبة، لتبقى العشيرة هي الوسيط والأداة الرئيسية في

تحسين ظروف المنطقة. وهذا الأمر يوجه الأنظار بالاتجاه الخاطئ ليس فقط من ناحية المطالبات، ولكن من ناحية أداء المجلس بحيث لا يعمل أعضاء وعضوات المجلس كممثلي/ات للشعب بل لمناطقهم بالتحديد، وأيضا التقليل من أهمية دورهم في التأثير ومراقبة أداء الحكومي والاقتصادي والسياسي لكون أن محسابتهم من قبل من يمثلون ستكون مرتبطة ببعد خدماتي وليس سياسي فلا يتم الاستثمار في دورهم السياسي وتطوير أدائهم على هذا الصعيد.

ولا يمكن أيضا الحديث عن تعديلات في قانون الانتخاب بدون النظر إلى دور الأحزاب في الحياة السياسية وما تمثله من قضايا قد لا تعكس الهموم العامة.، كما ذكرت بعض النساء. لقد تم الاشارة من قبل النساء بأن الأحزاب أيضا فيها نوع من التمثيل العائلي/العشائري أو المناطقي أكثر من الوطني، ومما ذكرته النساء من تعبيرات مثل "الأحزاب بعيدة عن مطالب الناس" ، والعديد من النساء لا تعرف أي حزب سياسي أو في بعض الحالات تم ذكر بأن "الحزب لا يعمل إلا في مناطق محددة ومع فئات معينة " وبالتالي لا يصل إلى جميع الفئات في المجتمع، وبهذا لا يختلف دور الحزب عن العشيرة أو ربما بأن الدور الحزبي مكمل للدور العشائري وليس منفصلا عنه.

وقد أشارت النساء أيضا ضمن سؤال التحديات أمام مشاركتهن السياسية إلى مسألة العمل الحزبي والحرية في التعبير عن الرأي حيث نجد بأن عددا من النساء ربطن عدم مشاركتهن السياسية، وخاصة الحزبية، بحالة الحريات العامة في البلد. ما تزال النساء، والرجال أيضا، تتعامل مع الأحزاب السياسية بحالة تتسم إما بالخوف من أثر العمل الحزبي عليهن أو على عائلتهن أو تتسم بعدم الثقة في الأحزاب السياسية، لذا في حالة التغيير وزيادة دور الأحزاب في العملية الانتخابية لن يكون له أثر ظاهر إذا لم يكن هناك أيضا تغيير في عمل الأحزاب وبرامجها، والذي سينعكس في العلاقة مع الأحزاب وأيضا لا يمكن أن يحدث ذلك بدون برامج إصلاح سياسي ممنهجة تعمل على تغيير الاتجاه القائم حول أثر المشاركة السياسية على النساء بما لا ينتج عنه أي عواقب على حياتهن. قد يكون جزءا اساسيا من حالة الخوف وعدم الثقة ايضا مرتبط بمرحلة الأحكام العرفية ما قبل عام 1989، والتي حلت فيها الأحزاب السياسية وعطل فيها دور مجلس النواب وقلصت المشاركة في الحياة السياسية لأفراد المجتمع عموما، على العلاقة مع العمل الحزبي والخوف من الانخراط فيه. وقد يكون أيضا لهذه المرحلة أثر على السلوك الانتخابي والذي هو سلوك متعلم بما يعنيه أنه في حالة الديمقراطية الحقيقية يكون من الممكن تعلم الدور السياسي بما يعكس على سبيل المثال تقدير أهمية المشاركة في الانتخابات إذا كانت نتائج هذا السلوك تؤثر في عمليات التغيير والاصلاح السياسي، وبما أن عودة البرلمان والأحزاب السياسية للعمل لم يرافقها حالة من الحريات العامة ويتم ضبطها وتنظيمها ضمن قانون انتخابي يعزز العشائرية والمناطقية وقانون أحزاب أيضا مقيد لعمل الاحزاب فإن النأي بالنفس عن ممارسة السلوك الانتخابي

أو الانخراط في عمل الاحزاب هي مخرجات عامة وليست خاصة فقط بالنساء ، يتبين ذلك من نسبة الاقتراع المتدنية في الانتخابات عموما، وأيضا من نسبة العضوية في الأحزاب. لكن في مثل هذه الحالات يكون الأثر على النساء بشكل أكبر أو مختلف نتيجة للتقاطعات ما بين السياسي والاقتصادي والشخصي، حيث أن الحالة السياسية العامة تؤثر على قرارات المرأة كما تؤثر على الرجل ولكن مع إضافة عوامل مرتبطة بالوصاية على قرارات النساء من عائلتهن، الأدوار النمطية التي تقوم بها المرأة في العمل، المسؤوليات المنزلية والرعائية والتي لا تعطيها الوقت الكافي للتدريب والتطور ومتابعة قضايا الشأن العام، عدم وصولها إلى مواقع القيادة والسلطة مما لا يراكم خبرة لديها ولا يغير التوجهات حول المرأة في مراكز القيادة، والتحديات التي تواجه النساء ممن يدخلن المجال السياسي، مثل التنمر على عضوات البرلمان وتهميش دورهن في اللجان العاملة وغيره مما يشكل وسيلة لابعاد النساء عن هذه المجالات.

عند النظر إلى الأرقام المرتبطة بالمشاركة السياسية للمرأة سواء تلك الصادرة عن منظمات دولية أو مصادر محلية نجد بأن المشاركة السياسة للمرأة تحدد بالضعيفة أو المنخفضة، ولكننا إذا ما نظرنا إلى المجال الذي تتواجد فيه النساء من خلال منظمات المجتمع المدني، فإن هذا يشير إلى خيار النساء في التواجد والعمل على الصعيد القاعدي سواء من خلال البرامج الحقوقية أوالمهنية أو الخيرية التي تستطيع المرأة من خلالها العمل على القضايا المجتمعية المختلفة، وهذه القضايا ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياق بالمجال السياسي ولا تنفصل عنه، وبالتالي وجود المرأة ونشاطها ورغبتها في التواجد في هذه المساحات يدلل على حالة من الفعالية عندما تتوفر الظروف المناسبة والمساحات التي تستطيع التواجد من خلالها للتعبير عن عضويتها وانتمائها للمجتمع، وهو شكل من أشكال التعبير عن المواطنة. في المقابل لم تعتبر النساء التصويت والانتخاب تعبيرا عن مواطنة جيدة لأن العمليات الانتخابية لا تمثل ولا تعكس الانتماء الوطني بل حددت بمصالح عشائرية، اقتصادية وخدماتية في أحسن الاحوال. و ما يزال تمثيل الأحزاب والنواب لا يصب في مصلحة المرأة، بل على العكس تستخدم قضايا المرأة بشكل يجعل أي مطالبة لحقوق المرأة وتحسين أوضاعها مهدد للهوية الوطنية. ضمن هذا السياق عدم المشاركة في العمليات الانتخابية والموقف من السياسة عموما لدى النساء لا يعكس سلبية وضعف مشاركة المرأة أو عدم اهتمام، وإنما يعكس موقف حالة المرأة ضمن هذا المجال ورفض للمشاركة قائم على عدم الاهتمام بمصالحها كمواطنة كاملة. لذا، عند النظر إلى مواقف النساء المختلفة سواء من السياسة أو الانتخابات فلا بد من ربط هذه المواقف بقدرة المرأة على أن ترى انعكاس السياسة على حياتها اليومية وهمومها، وأن يكون لها أثر على قدرة المرأة على الوصول والتمتع بالحقوق الأخرى وليس فقط الانتخاب، فلا يمكن تشجيع النساء على الانتخاب والمشاركة السياسية في الوقت الذي لا يمكن للمرأة أن تأخذ قرارات مرتبطة بحياتها الشخصية،

العديد من النســـاء عبّرن عن هذه الفكرة بشـــكل واضـــح، ومن هنا تأتي أهمية الاعتراف والتقدير للمرأة ودورها في المجال السـياسـي، حيث يكون الاعتراف بالمواطنة الكاملة للمرأة والحقوق المتسـاوية عملية موازية للاعتراف، وتقدير دور المرأة في المجالات الأخرى ســـواء الثقافية أو الاقتصـــادية أو الشـــخصـــية، بحيث يقود مثل هذا الاعتراف إلى إعادة توزيع للســـلطات ومعادلات القوة على الأصعدة الشخصية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

العمل والمشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن

حدد تعريف المشاركة الاقتصادية للمرأة في التقارير الدولية، من بينها تقارير البنك الدولي الدورية والتي تستخدم كمرجعية للعديد من التقارير الاخرى، بأنها:

> مشاركة الإناث في القوى العاملة كموظفات في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك معدلات مشاركتهن الفعلية والقوية في القوى العاملة، والبطالة والعمالة الناقصة، والفجوات بين الجنسين في الأجور والمزايا، والفصل الوظيفي الأفقي والرأسي؛ (2) قدرة المرأة على العمل وخلق الثروة من خلال مشاركتها الفعالة في القطاع الخاص كرائدات أعمال ومنتجة ومستثمرة؛ و (3) مشاركة المرأة في المجال السياسي للمساهمة في صنع القرار المراعي للنوع الاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (World Bank, 2013, p. 19).

ضمن هذا الفهم للمشاركة الاقتصادية وبناءً على المعايير التي توضع كمؤشرات لقياس التقدم يتم تصنيف الأردن على أنها من الدول الأقل من حيث نسبة مشاركة المرأة الاقتصادية. وربما القضية هنا ليست التصنيف بحد ذاته، بل العمليات التي تستخدم للوصول لمثل هذه التصنيفات بحيث يصبح الرقم هو الغاية الرئيسية وهو مقياس التقدم أو التراجع في أوضاع النساء. كما أن العديد من التصنيفات لا تنسجم مع بعضها البعض ولا تحرض على دراسة التناقضات ما بين الأرقام في سياق الدول أو سياق الدولة الواحدة. في ذات التقرير يتم الإشارة إلى تصنيفات مرتبطة ب "الأمن الإنساني" من صحة وتعليم وغيرها، ويتم التعرض إلى الاختلاف بين النتائج المختلفة للأمن الإنساني بدون أن يستدعي ذلك مزيدا من الدراسة أو التوقف عند الاختلافات بين هذ المؤشرات. على سبيل المثال يتم التعرض لمؤشرات التعليم والصحة في الأردن، والتي تعتبر متقدمة مقارنة بتصنيفات أخرى مرتبطة في المشاركة السياسية والاقتصادية بدون أن يتم النظر إلى العلاقة بين التصنيفات المختلفة والتعامل فقط مع الرقم كمؤشر على التقدم من عدمه، كما لا يتم تحديد التغييرات السياسية والسياسات الاقتصادية للدولة وأثرها على هذه التصنيفات وأوضاع المرأة المختلفة، بالتالي تعطى بعض القضايا، مثل المشاركة الاقتصادية والسياسية، بتعريفاتها الضيقة وغير الشمولية، أهمية وتصبح أهدافا ذات أولوية للتنمية على حساب الصحة والتعليم والتي تعتبر مؤشراتها مرتفعة. علاقة هذا بموضوع العمل بأن هذه الأرقام تعمل على تعميم حالة المرأة ولا تضع مؤشرات من شأنها تحليل واقع المرأة بالنسبة لمؤشرات الأمن الإنساني وتباين أوضاع النساء فيها، والنوعية المتلقية من خدمات التعليم والصحة وتباينها حسب وضعية المرأة.

ستبين نتائج البحث بأن مشاركة المرأة الاقتصادية من خلال عملها ومصدر دخلها هي أعلى بكثير مما تقدمه الدولة من بيانات أو ما اعتمدته التقارير الدولية، مثل تقرير البنك الدولي. هذا الاختلاف بشكل أساسي مرتبط في منهجية البحث وأدواته والتي اعتمد البحث هذا فيها بشكل أساسي على تجربة وآراء النساء. ولا تعني البيانات التي ستقدم في هذا البحث بأن نوعية المشاركة الاقتصادية للمرأة للنساء هي أفضل مما اعتمدته التقارير الدولية، ربما على صعيد الرقم نعم، ولكن من خلال توسيع نطاق البحث ليشمل المهن والأعمال غير الرسمية وغير المنظمة والتي عادة لا تشملها البيانات الرسمية سيكون من الممكن تقديم رؤية واضحة لظروف العمل التي تقوم به النساء، التركيز على قضايا مثل غياب الأمن الوظيفي وعدم توفر وسائل وأدوات الحماية والضمان الاجتماعي لغالبية النساء العاملات، والتباينات بين النساء حسب قطاع ونوعية عقد العمل. لذا القضية ليست تدني أو أرتفاع عدد النساء في سوق العمل في الأردن إذا ما كانت المرأة تساهم في دخل الأسرة أم لا بالنسبة لهذه الدراسة، لأنه وكما سنرى في البيانات في الجزء اللاحق فإن الغالبية العظمى من النساء إما كانت تعمل خلال إجراء البحث، عملت سابقا، أو تبحث عن عمل وتساهم ماديا في دخل الأسرة. إن غياب التحليل للنساء العاملات في المجالات غير الرسمية وغير المنظمة يعمل على ترسيخ أفكار خاطئة حول عمل المرأة ومساهمتها ويغيب ويعمل على إخفاء واقع وحالة الغالبية العظمى من النساء. وبالتالي فإن السؤال هنا لماذا تدفع النساء إلى العمل في المجالات غير الآمنة وظيفيا والتي لا توفر لها الحد الأدنى من الأمن الوظيفي، السلامة الشخصية أو الضمان الاجتماعي أو الاستمرار في العمل، حيث أن ظروف العمل عير الملائمة، كما سيتم تبيانه في البيانات، هي أحد عوامل توقف النساء عن العمل. لذلك فإن البعد الرقمي والمؤشرات غير المدعومة بتحليل للواقع والسياق لا يعبر عن حقائق ولا يمكن أن يعطي تصورا شموليا لأوضاع النساء، من هنا فإن انعكاس السياسات الاقتصادية على واقع المرأة وتجلياتها المختلفة على حياتهن.

كان للسياسات الاقتصادية في الأردن في نهاية الستينات والسبعينات دور أساسي في زيادة رفع نسبة الوظائف في الأردن ومنها أيضا زيادة في نسبة العمل للنساء ومساهمتهن في سوق العمل. وشملت هذه السياسات ارتفاع الانفاق على البنية التحتية وتوسيع الدوائر ومؤسسات القطاع العام ، ليصبح القطاع العام أكبر قطاعات التوظيف في الأردن(Kawar, 1997; Ryan, 1998; Miles, 2002; Alissa, 2007a). كما كثف الأردن الدعم الحكومي للسلع والخدمات الأساسية، بما في ذلك الخبز والوقود والتعليم والصحة. ضمن سياسته الاقتصادية لغاية بداية الثمانينات، اتبعت الدولة استراتيجية استبدال الواردات التي تم تكثيفها خلال السبعينيات، كما تم استخدام تدابير مثل التعريفات المرتفعة والحوافز المالية لحماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية(Ryan, 1998; Miles, 2002; Alissa, 2007a). في العديد من الدراسات (Kawar, 1997; Moghadam,

1998; Miles, 2002; Alissa, 2007a; Price, 2015; Rezaee, 2020) تم دراسة أثر الموارد الخارجية على السياسات الاقتصادية في الأردن مثل عائدات المهاجرين العاملين من الأردن في دول الخليج وغيرها والدعم الخارجي سواء من دول الخليج أو الولايات المتحدة والأوربيين. أدى الاعتماد على الموارد الخارجية للأردن بالإنفاق بما يتجاوز إمكانياته في مرحلة السبعينات ولغاية تقريبا منتصف الثمينيات. أهم إشكاليات الاعتماد على الموارد الخارجية ظهور ما يسمى بالبطالة المقنعة، حيث أن عدد الوظائف لم يربط بالإنتاجية او ضرورات العمل بشكل أساسي وإنما بعوامل سياسية مرتبطة بتقوية دور الدولة والحفاظ على النسيج الاجتماعي من خلال توفير الوظائف في القطاع العام(Tourk, 2001) والتي اعتمدت في توفيرها على الموارد الخارجية. وكما بينت دراسة سفيان العيسة (٢٠٠٧) من خلال النظر إلى العوامل الرئيسية المسؤولة عن فشل سياسات الإصلاح الاقتصادي من ال ١٩٧٠ ولغاية ٢٠٠٤، فإن عمليات الإنتاج لم تمثل عنصرا أساسيا في الاقتصاد الأردني، على سبيل المثال في عام 1972 كانت صادرات السلع والخدمات تمثل 34 في المائة فقط من الواردات بالدولار، وفي عام 1985 غطت الصادرات أقل من نصف الواردات.

كما أتاح توافر الموارد الخارجية للدولة، كما أظهرت دراسة العيسة أيضا، أن تتجنب الدولة فرض ضرائب على القطاع الخاص أو المواطنين/ات الأردنيين/ات بما يتناسب مع إنفاقه في هذه الفترة لكنها تغيرت في منتصف الثمينيات. ففي عام 1988، ساهمت الإيرادات الضريبية بنسبة 57 في المائة من الإيرادات الحكومية، حيث ساهمت المنح والمساعدات بنسبة 33 في المائة والاقتراض الخارجي بنسبة 10 في المائة. وقد تطور هذا الوضع نتيجة جهود الإصلاح وتغير العوامل الخارجية. بحلول عام 1998 زادت حصة الإيرادات الضريبية في الإيرادات الحكومية إلى 88 في المائة، قبل أن تنخفض إلى 72 في المائة في عام 2004 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، (الإيرادات الضريبية في الأردن تاريخياً أكبر من متوسط الدول العربية الاخرى) وصلت إلى 21 في المائة في عام 2004، مقارنة بـ 19 في المائة في ١٩٩٠. غير أن توزيع العبء الضريبي تحول خلال تلك الفترة وأصبح أكثر تنازلية. وانخفضت الضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال من 13 في المائة من الإيرادات في عام 1990 إلى 8 في المائة في عام 2004، وانخفضت الضرائب على التجارة الدولية من 22 في المائة إلى 11 في المائة. في المقابل ارتفعت الضرائب على السلع والخدمات من 17 في المائة من الإيرادات في عام 1990 إلى 32 في المائة في عام 2004 .(Alissa, 2007a)

وكما يذكر العيسة بأن "الموارد الخارجية ساهمت في ازدهار الأردن عندما كانت وفيرة، لكنها سمحت أيضًا للحكومة بتأخير الانخراط في إصلاح سياسي واقتصادي عميق عندما أصبح ذلك ضروريًا" (ص.١٣). بالتالي خففت الموارد الخارجية من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على الدولة وكان الأردن قادراً على مقايضة الراحة الاقتصادية المحدودة من حيث الإعانات مقابل إصلاح اقتصادي حقيقي(Alissa, 2007a). مع التباطؤ الاقتصادي في الخليج نتيجة انهيار أسعار النفط العالمية بعد عام 1983، أصبح توافر الموارد الخارجية للأردن أكثر محدودية وانخفض الطلب على المنتجات الأردنية والعاملين في الخليج، وأصبحت التحويلات المالية من الخارج أكثر تقلباً والتي انخفضت بنسبة 38 في المائة، فمن أكثر من 1.2 مليار دولار في عام 1984 إلى حوالي 900 مليون دولار في عام 1988. وانخفضت المساعدات من دول الخليج إلى الأردن. أدى ذلك الى تراجع دور الدولة الأردنية عن تقديم الخدمات الاجتماعية، ويرجع ذلك بشكل اساسي إلى خصخصة القطاع العام والشركات المملوكة للدولة، وتخفيض الدعم، والانخفاض المتزامن في فرص العمل المتاحة (Ryan, 1998; Tourk, 2001; Miles, 2002; Alissa, 2007b, 2007a).

كان الأردن من أوائل الدول في العالم العربي التي نفذت برامج التكيف الهيكلي والخصخصة. بدأت التحرر الاقتصادي في عهد الملك حسين عام 1987، لكنها تسارعت مع تولي الملك عبد الله السلطة (Sukarieh, 2016). منذ نهاية الثمانينات ولغاية الوقت الحاضر مر الأردن بعدة مراحل من الإصلاح الاقتصادي والتي هدفت إلى تعزيز استقرار الاقتصاد وذلك بسياسات مرتبطة بإدارة الانتقال من نموذج تسيطر عليه الدولة إلى نموذج يقوده القطاع الخاص. بدأت عملية الإصلاح في الأردن في ظل ظروف أزمة اقتصادية حادة، ولكن السياسات الاقتصادية عموما تميزت بأنها بطيئة وانتقائية وغير منسقة كما ذكرت الدراسات التي تمت الإشارة إليها سابقا. ونتيجة الانخراط في عملية تحرير التجارة والمال والخصخصة، فشل الأردن في إيجاد حلول طويلة الأمد للتحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي تواجهه (Kawar, 1997; Ryan, 1998; Mary Kawar, 2000; Miles, 2002; Alissa, 2007a). وكما هي الحال في برامج الإصلاح الاقتصادي القائمة بناء على السياسات الليبرالية الحديثة فإنه لغاية الآن لم يستطع الأردن مواجهة التحديات الرئيسية مثل الفقر، البطالة، تقليص الدين العام والاعتمادية على الدعم الخارجي وبرامج الاقتراض. هذه الظروف كان لها دور في خلق تحديات جديدة مرتبطة بدور الدولة في السابق من إعطاء الامتيازات للنخب السياسية والعشائر والذي لم يعد ممكنا في ظل تقليص دورها، حيث كان القطاع العام الأردني الأداة الرئيسية للعلاقة بين الدولة والمجتمع والركيزة الأساسية لتوزيع الوظائف من قبل الدولة، وأن أي تغيير في هذا القطاع يعني تغيير العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع. لذا عمليات التغيير وبرامج الإصلاح حاولت الحفاظ على الحد الأدنى من هذه الامتيازات وبنفس

الوقت فتحت المجال للنخبة السياسية الاقتصادية من خلال برامج الاستثمار المرتبطة بالشركات العالمية لإدارة عمليات الإنتاج وتقديم الخدمات وبالتالي الحفاظ على الامتيازات الاقتصادية لهذه الفئة.

هذا المختصر للسياسات الاقتصادية، والذي لا يحلل الواقع الاقتصادي بعمق وإنما يهدف لربط قضية عمل المرأة ومشاركتها الاقتصادية وظروف عملها بالسياق الاقتصادي. في مثل هذه الظروف الاقتصادية تلجا الدول إلى عمليات إعطاء الأولوية لفئات معينة في المجتمع والتي ترتبط مصالحها بها بشكل أساسي، مما يعمل على إحداث فجوات في داخل المجتمع وتفاقم للانقسامات للطبقية. وفي حالة الأردن، فإن النمو الاقتصادي حتى الآن لم يتم توزيعه بشكل عادل ولم تستفد منه المناطق والفئات المختلفة في جميع أنحاء البلاد. في مقارنة مسار الأرباح والأجور تكشف الدراسات بشكل خاص (Saif and Choucair, 2010; Saif, 2011) عن أن أرباح الشركات شكلت نسبة متزايدة من النمو الإجمالي خلال العقود الماضية، في حين انخفضت نسبة الأجور بشكل متزايد. وبذلك أدى النمو الاقتصادي في الأردن إلى تفاقم الفجوة الاقتصادية الحالية من خلال مضاعفة تركيز الثروة وبذلك اتسعت الفوارق بين المركز والأطراف ليس فقط من حيث الدخل، ولكن أيضًا من حيث الخدمات المقدمة ونوعية التعليم ونوعية الوظائف ومردودها المالي (Miles, 2002; Alissa, 2007a; Saif, 2011). وكما أشارت له دراسة ميسون سكريه (٢٠١٦)، بالاعتماد على دراسات وبيانات اقتصادية، أنه بعد ٢٠ عاما من إصلاح السوق وبرامج تحرير الاقتصاد، في عام 2008 "كان ل 10 بالمائة من الأردنيين حصة ما نسبته 40 بالمائة من إجمالي الدخل في الأردن، في المقابل حصل 35 بالمائة من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر على اثنين بالمائة فقط من إجمالي الدخل" . وتتناول دراسة سكرية بأن هذه السياسات أدت إلى انقسامات طبقية وجغرافية، فعلى سبيل المثال تعتبر عمان موطنا لـ 25 في المائة من إجمالي السكان الفقراء و90 في المائة من إجمالي أغنى السكان في الأردن. كما أدى تراكم الثراء في أيدي القلة إلى تقسيم عمان إلى مجتمعات مغلقة، موطنًا للأحياء الفقيرة والغنية والمكتظة بالسكان:

> تفاقمت حالة الانفصـــال بين المجتمعات "القديمة" و "الجديدة" و "الغنية" و "الفقيرة"، وبين التجمعات السكنية المغلقة والأحياء الفقيرة في عمان، بسبب شبكات الطرق والجسور المصممة "لربط عمان الغنية كبوابة للســوق العالمية.. وترتبط المناطق الغنية ببعضــها البعض بالمطار بطريقة تتجنب المرور بالمناطق الفقيرة في المدينة (Sukarieh, 2016, p. 1209)

إن انعكاس هذه السياسات على النساء بالتالي ستكون متفاوتة حسب الانقسامات الطبقية والجغرافية وأيضا عوامل المواطنة وحالة اللجوء، ولكنها بشكل عام أيضا مرتبطة بشكل وثيق بسياسات تركيز النساء من الطبقات الوسطى والفقيرة في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وهي القطاعات الأكثر تأثرا بالسياسات الاقتصادية المرتبطة بالخصخصة وسياسات السوق الحر، لذا فإن تأثر هذه القطاعات وتحويلها الى القطاع الخاص أثّر ليس فقط في إمكانية وجود عمل من عدمه للمرأة وإنما أيضا في ظروف العمل، حيث اعتبر القطاع العام من القطاعات الأكثر ملائمة للمرأة من حيث ساعات العمل، برامج التقاعد والضمان وبالتالي الأمن الوظيفي والمالي للمرأة ، هذا بالإضافة إلى القيام بأعمال تنسجم مع بعض الأفكار المجتمعية النمطية حول المرأة وعملها. وبالرغم من وجود المرأة في العديد من التخصصات إلا أنه لم يتم إيجاد سياسات خاصة للخروج من إشكالية التنميط لعمل المرأة بالرغم من أن هذه السياسات تفاقم من حجم البطالة. إلا أن سياسات التعليم وارتباطها بالعمل لا بد لها أيضا بأن تحلل ضمن واقع السوق الحالي وعلاقة ذلك بسياسات الدولة القائمة على أساس الجندر. إن أولوية التوظيف في بعض المهن تكون للرجال، وهذا لا يرتبط بأبعاد وأفكار نمطية فقط، بل بشكل أساسي يرتبط بالسياسات الاقتصادية والتي تعطي أولوية لفئات معينة، حيث أن الإبقاء على تركز بعض المهن للرجال جزءا من سياسات الامتيازات التي تمارسها الدولة بحيث يتم حل مشكلة البطالة لدى الرجل وبالتالي ضمان عدم زعزعة الاستقرار. في المقابل يتم الاعتقاد بأن بطالة المرأة لا تشكل أي خطر على الاقتصاد وبالتالي لا يتم وضع حلول لإشكاليات التعليم المرتبطة في تركز المرأة في المهن التعليمية المحددة. وكما ستبين نتائج الدراسة حتى في حال دراسة المرأة لتخصصات مثل الهندسة والمالية لا يعني هذا توفير وظيفة لها، وإن نسبة البطالة بين النساء اللواتي تخصصن في مهن هي خارج نطاق ما يسمى بالمهن "الأنثوية" ما زال مرتفعا نتيجة لسياسات تفضيل الرجال في هذه المهن وعمليات الضغط التي قد تؤدي إلى توقفها عن العمل بالإضافة إلى أن التغيير في حالة عمل المرأة لم يوازيه تغيير في أدوارها الأخرى والتي تُعطى قيمة أكبر.

وبالنظر للسياسات الاقتصادية فإن التغيير الاجتماعي للدور الوظيفي للمرأة لا يصب في مصلحة الاقتصادات التي تتبنى سياسات الليبرالية الحديثة وهو الأمر الذي تمت دراسته في العديد من الدول من خلال الدراسات النسوية، والأردن ليست استثناء في هذه الحالة لأن التغيير في الأدوار الوظيفية للمرأة يعني التعامل مع الفقر والبطالة بين النساء بسياسات جدية وغير محابية، الأمر الذي قد يضع سياساتها القائمة على الأولويات والتي توفر الوظائف حسب النظام القبلي، الجغرافي، الطبقي والجندري أمام محك. لذا نرى بأن بعض التفسيرات لموضوع بطالة الرجال تربطه بعمل المرأة (العواودة, 2009) ، فيصبح عمل المرأة المسؤول عن البطالة عوضا عن السياسات الاقتصادية العامة وبهذا يتم تحويل النظر الى عمل المرأة كأحد

الإشـكاليات والتحديات وليس بطالة المرأة عن العمل، كإشـكالية أسـاسـية من شـانها تكريس سـياسـات الافقار وعدم العدالة الاجتماعية. وفي نفس الوقت مقولات من هذا النوع تكرس الدور الوظيفي للمرأة المرتبط بالرعاية والأعمال المنزلية وأن أي تغيير لهذا الدور سـيكون له أثر على عمل الرجل وبالتالي رفاه الأسـرة. وكما سـتبين النتائج لاحقا فإن دخل المرأة من العمل بنسـبة كبيرة جدا تتجاوز ال ٩٠٪ من النسـاء العاملات يتم المسـاهمة به في دخل الأسـرة وبالتالي فإن رفاه الأسـرة الاقتصـادي على أرض الواقع مرتبط بعمل المرأة والرجل وليس أحدهما، وبذلك فإن التعامل مع بطالة المرأة كموضـوع لا يهدد الاسـتقرار الاقتصـادي مبني على تحليل خاطئ وتغييب لمسـاهمة المرأة الاقتصـادية. وبالعودة إلى بداية المقدمة، فإن أرقام مثل ١٤٪ من النسـاء هنّ من العاملات يعني أن ٨٦٪ من النسـاء غير عاملات مما عزز من التقليل من مسـاهمة المرأة الاقتصـادية للأسـرة والإنتاج القومي. بالتالي أنه لمن الأهمية للتعامل مع الأرقام بمسـؤولية بحيث لا يكون لمثل هذه الأرقام نتائج تعيد انتاج قيم ذكورية حول المرأة وعملها. في الجزء اللاحق سـيتم تقديم تفصـيل لحالة العمل ومسـاهمتها الاقتصـادية بناء على نتائج مسـح الدراسـة بما يسـمح بالنظر لظروف العمل وتأثرها بما سبق من تحليل للسـياسـات الاقتصـادية ودحض بعض الأفكار حول عمل المرأة ومساهمتها في دخل الأسرة.

نتائج بيانات المشاركة في سوق العمل:

ضـمن بيانات دائرة الاحصـاءات العامة كانت المشـاركة الاقتصـادية للمرأة في عام 2021 14% مقابل 54% للذكور وبمعدل للفجوة الجندريـة 40% . وبلغ حجم البطالـة للإنـاث 30% والذكور 22% ، وتزداد معدلات البطالـة والفروقات بين الأنـاث والذكور لنفس العام بين فئة الشـــباب لتصـــل إلى 67% بين الإناث و 45% للذكور، وبالنظر إلى الفجوة في البطالة ومعدل المشـاركة الاقتصـادية ضـمن الاحصـاءات الرسـمية (النظر للجداول في المرفقات الخاصـة بدائرة الاحصـاءات العامة) نجد بأنه منذ عام 2009 لم يحدث تغيير على حالة ووضع المرأة فيما يتعلق بالعمل الرسمي (القطاع العام والخاص) وأن الفجوة الجندرية قد تتصـاعد أو تنخفض قليلا لكن بدون أن يكون الانخفاض مؤشرا على تحسن في وضـع المرأة، فنرى على سبيل المثال الفجوة في الأجور بين الإناث والذكور في القطاع العام لعام 2009 14.5% و للقطاع الخاص 19% لصـالح الذكور، وفي عام 2019 انخفضـــت الفجوة في الاجور بشـــكل طفيف للقطاع العام 13% وللقطاع الخاص 18%، وتشـــير هذه الأرقام بأنه لا يوجد اسـتراتيجيات حقيقية للعمل على سـد الفجوات سـواء في معدلات العمل، البطالة أو الأجور ولا يسـتند الانخفاض إلى سـياسـات اقتصـادية من شـأنها أن تعمل على حل مشكلة البطالة بالأساس، كما تم مناقشته في مقدمة هذا الفصـل، الأمر الذي يجعل البطالة بين فئة الشباب تتفاقم عبر السنوات مما يدلل على أن إيجاد فرص عمل جديدة سواء للمرأة أو الرجل ما زال التحدي الأكبر، إلا

ان تأثر المرأة بهذه الحالة يكون مضاعفا نتيجة لأن ما يُستحدث من فرص قد لا يتلاءم مع طبيعة التخصصات المطروحة من قبل القطاعين الخاص والعام للتخصصات التي تدرسها المرأة في الجامعات والتي بلغت نسبة الخريجات من الجامعات بما نسبته 57% مقابل 42% للذكور. فما زالت نسبة وجود المرأة في القطاعات غير التقليدية لعمل المرأة ضعيفة وما زلت الطالبات تتركز في تخصصات الرعاية والصحة والتعليم أكثر من غيرها من التخصصات، وكما يظهر الجدول الخاص في بعض التخصصات غير التقليدية (انظر المرفقات) ما زال هناك فجوة كبيرة في دراسة تخصص مثل الهندسة والاتصالات بحيث بلغت الفجوة الجندرية 24% للهندسة و22% للاتصالات لصالح الذكور. وتزداد الفجوة فيما يتعلق بالتخصصات المهنية حيث بلغت نسبة الالتحاق للإناث 1.4% وللذكور 98.6% وبفجوة 97.2% ولتخصصات الزراعة (16% للإناث و 83%) للذكور. ولا تعني نسب الخريجات من التخصصات غير التقليدية للمرأة إمكانية حصولها على عمل في هذه المهن كما سيتم نقاشه في نتائج البحث، ولا يعني أيضا تخصص المرأة في المجالات التعليمية عملها فقط ضمن هذا الإطار، حيث أن العديد من النساء المشاركات في البحث يضطررن للعمل خارج إطار تخصصاتهن نتيجة لعدم وجود وظائف في التخصص المطلوب، ولا يعود السبب فقط لتركزهن في تخصصات معينة وإنما أيضا إلى رغبة أصحاب العمل في تعيين الذكور لمهن مثل الهندسة على سبيل المثال، مما يجعل اختيار المرأة لتخصصات خارج ما هو متعارف عليه أيضا محكوم بوجود فرص عمل وقدرتها على العمل والاستمرار والتطور في هذه المهن، كما سيتم نقاشه.

وقد بينت نتائج الدراسة بأن ما نسبته حوالي ٤١٪ من المشاركات في البحث هن من العاملات مقابل 59% غير عاملات في وقت إجراء المسح. كما تقل نسبة العمل لدى النساء من ذوات الإعاقة حيث شكلت غير العاملات ما نسبته حوالي ٧٣٪ من مجموع فئة ذوات الإعاقة المشاركات في الدراسة. كما بينت النتائج بأن ما نسبته حوالي ٣١٪ من مجموع غير العاملات سبق لهن العمل وأن حوالي ٣٤٪ من غير العاملات في حالة بحث عن العمل، و 5% ما زلن على مقاعد الدراسة. وتبين النتائج بأن نسبة النساء من غير العاملات واللواتي لا يبحثن ولم يسبق لهن العمل أقل ممن يعملن أو عملن سابقا، إذا ما اخذنا نسبة من ذكرن بأنهن عملن سابقا أو يبحثن حاليا عن عمل. وتمثل نسبة عمالة المرأة في الدراسة هذه أعلى من معدل العمل الرسمي للنساء والتي بلغت حوالي ١٤.٢٪ حسب إحصاءات دائرة الإحصاءات العامة لعام 2021. ويرجع ذلك إلا أن المسح لم يفرق بين حالة عمل المرأة في المجالات الرسمية أو غير الرسمية أو العمل غير المنظم. ومن الملاحظ أيضا أن هناك

الجدول (4) حالة العمل

		Frequency	Valid Percent
Valid	عاملة	944	40.8
	غير عاملة	1368	59.2
	Total	2312	100.0

الجدول (5) هل تقومين بالبحث عن العمل؟

		Frequency	Valid Percent
Valid	نعم	457	33.9
	لا	890	66.1
	Total	1347	100.0

ما يقارب حوالي ١٥٪ من مجموع العاملات يعملن في أكثر من وظيفة أو لديهن مشـــاريع خاصـــة إلى جانب وظيفتهن. وبهذه الأرقام يتبين لنا بأن عمل المرأة غير محصـور بالعمل الرسـمي والذي عادة ما تتم الإشـارة اليه في الإحصـاءات الرسـمية وأن النسـاء تواجه تحديات اقتصـادية قد تدفعها، كما تدفع الرجل، لإيجاد وسـائل دخل إضـافة إلى عملها الوظيفي. ضـمن الأعمال ذكرت النسـاء في الأسـئلة المفتوحة أعمالا إضـافية مثل التطريزوالإنتاج المنزلي لبعض المنتجات الغذائية وغيرها من الاعمال التي تقوم بها في أوقات خارج إطار عملها الوظيفي الثابت. إن هذه البيانات تؤشـر على حالة اقتصـادية نشـطة للمرأة أكبر من تلك الموجودة في الاحصـاءات الرسـمية ومسـاهمة فاعلة سـواء في الاقتصـاد الأردني أو دخل الاسـرة بأشـكال متعددة. إشـكالية النظر إلى الأرقام الرسـمية بأنها ممثلة لمسـاهمة المرأة؛ هو أن هذه الارقام تشـير إلى حالة من عدم النشـاط الاقتصـادي وبالتالي عدم الاعتراف بمساهمة وعمل المرأة ، لذا كخطوة أولى في عملية الاعتراف والتقدير لمساهمة المرأة هي إعادة تعريف النشاط الاقتصـادي ليشـمل المجالات المخالفة التي تسـاهم فيها المرأة بالاقتصـاد ودخل الاسـرة وتحسـين ظروف المعيشـة الخاصـة بها وبأسرتها.

وبينت الأرقام بأن ما نسبته ٢٣.٧٪ من المشـاركات يعملن في القطاع العام، والنسـبة الأكبر من النسـاء بحوالي ٦٠٪ تعمل في القطاع الخاص وأن ما نسـبته ١٦.٧ تعمل لحسـابها الخاص (بشـكل حر) كما هو مبين في الجدول (٦). وتختلف هذه النســـب عن النســـب الرسـمية حيث تشـكل نسـبة العاملات في القطاع العام حوالي 45% لعام 2020 (تنـاقصـــت من 53% في عـام 2000) (حســـب أرقـام دائرة الاحصـاءات العامة، انظر المرفقات). ولعقود كان عمل المرأة في القطاع العام أكبر منه من القطاع الخاص وذلك لأسباب تعود الى تفضـيل النسـاء لهذا القطاع لتناسـب ظروف العمل في هذا القطاع من سـاعات عمل، أمن وظيفي وغيرها من الظروف مع ظروف المرأة ومســؤولياتها المنزلية والتي لم يطرأ عليها تغيير بالرغم من حدوث االتغيير على صـــعيد ســـاعات تواجدها في المنزل ومسـاهمتها المالية، تناقص نسـبة وجود المرأة في القطاع العام مرتبط ارتباطا وثيقا بالسـياسـات الاقتصـادية التي تم الإشارة لها حيث أن الخصصة للقطاع العام أدت إلى تغيير ظروف العمل وسبل الحماية والأمن الوظيفي مع عدم وجود سياسات حماية ناجعة للمرأة سـواء على الصـعيد الوظيفي من مجابهة التمييزفي العمل أو الأجور أو على صـعيد العنف الوظيفي بما فيه الجنسـي في موقع العمل. إن احتسـاب نسـبة عمل المرأة أيضـا الحالي في قطاع العمل العام (45%) قد تكون أعلى مما هو واقع

الجدول (6) قطاع العمل

		Frequency	Valid Percent
Valid	حكومي	223	23.7
	خاص	561	59.6
	عمل حر	157	16.7
	Total	941	100.0

العمل خاصة أن الأعمال اليومية أو غير المنظمة لم يتم احتسابها وبالتالي أن نسبة الانخفاض في نسبة عمل المراة في القطاع العام قد تكون أقل بكثير وقريبة مما بينته هذه الدراسة.

وتبين طبيعة الأعمال التي تقوم بها النساء من خلال طبيعة العقود ظروف العمل الذي تقوم به النساء في ظل السياسات الاقتصادية الحالية بشكل أكبر حيث أن أكبر نسبة من النساء يعملن بدون عقود، وبما يمثل ٢٦.٢٪ من مجموع العاملات، وأن هناك ما نسبته ٣٪ تعمل بالمياومة و١٧٪ تعمل بعقود شهرية، و٢٨.٤٪ تعمل بعقود سنوية.

أما المشاركات واللواتي لديهن عمل دائم فقد شكلن ما نسبته ٢٥٪ من مجموع العاملات. وتشكل ما نسبته حوالي ٧٥٪ من النساء أعمالا بعقود غير ثابتة مما يعني عدم وجود الأمان الوظيفي، وربما يتجسد هذا في عدم وجود ضمان اجتماعي للنساء حيث شكلت الاناث من مجموع الانتساب للضمان الاجتماعي ما يقارب ٢٨٪ وهي نسبة تنسجم مع مخرجات الدراسة والتي بينت بأن النسبة الأكبر من النساء يعملن أعمالا غير دائمة وبعقود لا تحقق لهن الأمان الوظيفي أو الأمان الاقتصادي من خلال برامج الضمان الاجتماعي. ومما يثير الانتباه إلى أن ما نسبته ٢٦٪ لا يوجد أي نوع من التعاقد، حتى الشفوي، بينهن وبين أصحاب العمل، وإذا أضفنا لهذه النسبة عدد من يعملن بتعاقد غير رسمي (شفوي) من خلال التعاقد اليومي أو الشهري فإن أكثر من نصف النساء تعمل خارج آليات التعاقد الرسمية بعقود مكتوبة مما يسهل عمليات الاستغلال والفصل والحرمان من الحقوق المالية.

الجدول 7 : طبيعة العقد

		Frequency	Valid Percent
Valid	مياومه	28	3.0
	شهري	161	17.1
	سنوي	268	28.4
	دائم	240	25.4
	لا يوجد عقد	247	26.2
	Total	944	100.0

وبمقارنة وجود عمل مع القطاع الذي تعمل فيه النساء نجد بأن نسبة من يعملن بالقطاع العام ولديهن عقود ثابتة هي الأعلى وبنسبة ٧٧.٥٪ من المجموع الكلي للعاملات، وتعمل النساء في القطاع العام بما نسبته ٩.٤٪ بعقود سنوية و٥٪ بعقود شهرية. وتفسر حالة العقد رغبة النساء في الحصول على عمل في القطاع الخاص حيث أن العقود الثابتة تشكل نوعا من الأمان الوظيفي. في المقارنة نجد أن القطاع الخاص هو الأعلى من مجموع من لديهن عقود اليومية، الشهرية والسنوية (٥٣٪، ٩٤٪، ٨٩.٤٪ على التوالي) وأن ما نسبته ٤٢٪ من النساء اللواتي لا يوجد لديهن أي نوع من التعاقد

الجدول 8: مقارنة العقد وقطاع العمل

			قطاع العمل			
			حكومي	خاص	عمل حر	Total
طبيعة العقد	مياومه	Count	0	15	13	28
		% within طبيعة العقد	0.0%	53.6%	46.4%	100.0%
	شهري	Count	8	152	1	161
		% within طبيعة العقد	5.0%	94.4%	0.6%	100.0%
	سنوي	Count	25	237	3	265
		% within طبيعة العقد	9.4%	89.4%	1.1%	100.0%
	دائم	Count	186	53	1	240
		% within طبيعة العقد	77.5%	22.1%	0.4%	100.0%
	لا يوجد عقد	Count	4	104	139	247
		% within طبيعة العقد	1.6%	42.1%	56.3%	100.0%
Total		Count	223	561	157	941
		% within طبيعة العقد	23.7%	59.6%	16.7%	100.0%
			100.0%	100.0%	100.0%	100.0%
			23.7%	59.6%	16.7%	100.0%

يعملن في القطاع الخاص. أما بالنسبة للأعمال الحرة والتي شملت عملا ضمن إطار المشاريع العائلية (لحساب الزوج أو الأب) أو تعمل لحسابها الخاص فإن ما نسبته حوالي ٥٦٪ لا يوجد تعاقد و ٤٦.٤٪ أشارت إلى وجود تعاقد بالمياومة، وكانت هذه لأعمال مثل خدمات التنظيف أو الدروس الخصوصية، المعامل والمصانع الصغيرة. وقد تؤثر طبيعة التعاقد وعدم ثباتها وضمانها للأمن الوظيفي خاصة في القطاع الخاص على استمرارية المرأة في العمل وضمان ديمومته حيث أن عدم وجود عقد ثابت يعرض المرأة لعمليات فصل وممارسات تمييزية، حيث أشارت بعض المشاركات في الدراسة لعمليات فصل من العمل بعد الزواج أو في حال الحمل، كما وثقت هذه الممارسات في دراسات سابقة مثل دراسة أمل العواودة (٢٠٠٩).

بالنسبة للدخل من المهنة فقد بينت الأرقام بأن مستوى الدخل لغالبية النساء ضمن الحد الأدنى للرواتب وأن أكثر من حوالي ٧٠٪ لا تتجاوز رواتبهن ٥٠٠ دينار أردني، ينقسم هذا الرقم كالتالي: ٣٢.٨٪ للنساء دخلهن ١٠٠-٢٩٩ دينار و٣٩٪ تتراوح رواتبهن بين ٣٠٠-٤٩٩ دينار أردني، ونسبة ١.٦٪ أقل من ١٠٠ دينار أردني شهريا. وشكلت نسبة الرواتب المتوسطة بين ٥٠٠-٦٠٠ ما نسبته ١٢٪ من مجموع النساء العاملات، ورواتب ٧٠٠-٨٩٩ شكلت ٥.٦٪. وشكلت نسبة الرواتب المرتفعة (أكثر من ألف) ما نسبته ١.٩٪ من المجموع الكلي للعاملات. ومن الجدير ملاحظته أن هناك ما نسبته ٠.٣٪ من النساء يعملن بدون دخل وقد تكون هذه النسبة للنساء العاملات في المشاريع العائلية أو التي يملكها أحد أفراد الأسرة، وحوالي ٦٪ لا يوجد لهن دخل محدد. على سبيل المثال العاملات في الزراعة في مزارع العائلة او ضمن مشاريع تضمين المزارع في الغالبية يعملن بدون أجر، وقد كان لهذه الفئة من النساء وتحديدا في مناطق الاغوار قضايا مرتبطة بالعمل بالزراعة بدون أجر حيث ذكرت أكثر من واحدة بأنها تعمل في الزراعة مع عائلتها منذ الصغر ولم يتم إعطاؤها اي مبلغ تعويضا عن عملها بينما إخوتها الذكور يحصلون على ناتج مالي من خلال عملهم في المزارع مع عائلتهم. هناك أيضا ارتباط بين العمل في المشاريع العائلية والميراث، حيث كان هناك مشاركة قصص مرتبطة بالعمل مع الزوج في تأسيس مشاريع انتاجية مثل مطعم او شراء قطعة أرض للزراعة، بدون الحصول على أجر شهري أو يومي، وفي حالة توفي الزوج يتم الاستيلاء على هذه المشاريع من قبل الذكور في العائلة سواء إخوة أو والد الزوج وأقاربه ، مما يعنيه أن عمل المرأة ضمن المشاريع العائلية لا يدر عليها دخلا ولا يحقق لها أي نوع من الأمان المالي.

الجدول 9: مستوى الدخل من الوظيفة الحالية

		Frequency	Valid Percent
Valid	اقل من 100	14	1.6
	100-299	286	32.8
	300-499	342	39.2
	500-699	106	12.1
	700-899	49	5.6
	900-1000	13	1.5
	اكثر من 1000	17	1.9
	لا يوجد دخل	3	.3
	غير محدد	43	4.9
	Total	873	100.0
Missing	لا يوجد اجابه	71	
	لا ينطبق عليها السؤال	1368	
	Total	1439	
Total		2312	

وبمقارنة العلاقة بين مستوى التعليم وحالة العمل نجد بأنه كلما ارتفع تعليم المرأة كلما زادت فرص عملها، حيث يوضح الجدول (١٠) بأن أقل نسبة عمل كانت بين الفئات التعليمية من ذوات المستوى الأمي حيث شكلت نسبة غير العاملات ما نسبته حوالي 91% من مجموع هذه الفئة، تلاها الفئات ممن يقرأن ويكتبن ومستويات الابتدائي والاعدادي والثانوي بنسب متقاربة. وتزيد نسبة العمل كلما ارتفع مستوى التعليم بحيث بلغت نسبة العاملات من الحاصلات على درجة البكالوريوس ٥٤٪ من بين هذه الفئة / ودراسات الماجستير شكلت نسبة العمل لديها حوالي ٧٧٪ بحيث شكلت نسبة العمل وبين الحاصلات على الدكتوراة كانت نسبة العمل ١٠٠٪ من مجموع هذه الفئة. وبهذا يكون للتعليم علاقة مباشرة مع قدرة المرأة على الحصول على عمل. في المقابل لا بد من النظر إلى ما نسبته من ٤٥٪ من الحاصلات على البكالوريوس كانت غير عاملة في وقت إجراء المسح وهي نسبة ليست بالبسيطة. وبمقارنة نسبة التعليم مع البحث عن عمل تبين بأن نسبة ٥٠٪ من مجموع من يبحثن عن عمل هن من الحاصلات على البكالوريوس تلاها من مستويات التعليم الثانوي والاعدادي. وكانت ما نسبته ٤٥٪ من مجموع الحاصلات على البكالوريوس في حالة بحث عن العمل، وهي ذات النسبة بمن كن متعطلات عن العمل من هذا المستوى في وقت إجراء البحث. وتخالف هذه الأرقام المعتقدات السائدة بان حصول المرأة على الشهادة الجامعية لا يرتبط برغبتها بالعمل، حيث تبين الأرقام بإن عدم عمل النساء من الفئات التعليمية الجامعية والعليا يرجع إلى عدم وجود فرص عمل بالأساس لهذه الفئة، وليس رغبة المرأة أو نظرتها للعمل على أنه ليس دورا من أدوارها.

Crosstabulation : 10 الجدول حالة العمل * المستوى التعليمي

			حالة العمل		
			عاملة	غير عاملة	Total
المستوى التعليمي	أمية	Count	4	40	44
		% within المستوى التعليمي	9.1%	90.9%	100.0%
	تقرأ وتكتب	Count	10	28	38
		% within المستوى التعليمي	26.3%	73.7%	100.0%
	ابتدائ	Count	25	96	121
		% within المستوى التعليمي	20.7%	79.3%	100.0%
	اعدادي	Count	72	222	294
		% within المستوى التعليمي	24.5%	75.5%	100.0%
	ثانوي	Count	190	478	668
		% within المستوى التعليمي	28.4%	71.6%	100.0%
	جامعي	Count	588	489	1077
		% within المستوى التعليمي	54.6%	45.4%	100.0%
	ماجستير	Count	50	15	65
		% within المستوى التعليمي	76.9%	23.1%	100.0%
	دكتوراه	Count	5	0	5
		% within المستوى التعليمي	100.0%	0.0%	100.0%
Total		Count	944	1368	2312
		% within المستوى التعليمي	40.8%	59.2%	100.0%
			100.0%	100.0%	100.0%
			40.8%	59.2%	100.0%

كما يؤثر التعليم على طبيعة العقود وبالتالي الأمان الوظيفي للنساء، فما نسبته ٧٥٪ من النساء من المستوى الأمي لا يوجد لديهن عقود، وممن يقرأن ويكتبن ٦٠٪ لا يوجد لديهن عقود و ٣٠٪ من مجموع هذه الفئة تعمل بالمياومة بما يعنيه بأن ٩٠٪ من هذه الفئة تعمل بشكل غير أمن.

المستوى التعليمي * طبيعة العقد الجدول 11 Crosstabulation :

		طبيعة العقد					
		مياومه	شهري	سنوي	دائم	لا يوجد عقد	Total
المستوى التعليمي	أمية	0	1	0	0	3	4
		0.0%	25.0%	0.0%	0.0%	75.0%	100.0%
	تقرأ وتكتب	3	1	0	0	6	10
		30.0%	10.0%	0.0%	0.0%	60.0%	100.0%
	ابتدائ	3	5	3	2	12	25
		12.0%	20.0%	12.0%	8.0%	48.0%	100.0%
	اعدادي	7	19	8	3	35	72
		9.7%	26.4%	11.1%	4.2%	48.6%	100.0%
	ثانوي	9	43	23	28	87	190
		4.7%	22.6%	12.1%	14.7%	45.8%	100.0%
	جامعي	6	88	210	189	95	588
		1.0%	15.0%	35.7%	32.1%	16.2%	100.0%
	ماجستير	0	4	22	17	7	50
		0.0%	8.0%	44.0%	34.0%	14.0%	100.0%
	دكتوراه	0	0	2	1	2	5
		0.0%	0.0%	40.0%	20.0%	40.0%	100.0%

وقد يرجع هذا إلى وجود النساء العاملات من المستويات التعليمية المتدنية في مجال العمل غير الرسمي، والذي يتم فيه استغلال المرأة للعمل بدون أي حقوق قانونية. في المقابل نرى بأن نسبة من لا يوجد لديهن عقود تتناقص كلما زادت درجة التعليم للفئات ذوات التعليم الجامعي والعالي (الماجستير) بنسبة ١٦٪ و١٤٪ على التوالي، وأيضا شكلن النسب الأعلى فيما يتعلق بوجود عقود دائمة (٢٣٪، ٣٤٪ على التوالي) أو عقود سنوية (٣٥٪، ٤٠٪). وترجع نسبة ٤٠٪ من النساء الحاصلات على الدكتوراة على عدم وجود عقود إلى أن النسبة المشاركة من هذه الفئة كانت قليلة (٥ نساء) كان منهن اثنتين بدون عقود واثنتين بعقد دائم وواحدة بعقد سنوي، وبربط هذا بقطاع العمل تبين بأنهن يعملن أعمالا حرة تم تحديدها بالاستشارات.

لا يشير عمل النساء من المستويات العلمية بكالوريوس فأعلى إلى العمل ضمن تخصصهن العلمي حيث لدى مقارنة التخصص العلمي بطبيعة المهنة نجد أن هناك فجوة بين التخصص العلمي وطبيعة المهنة الحالية للنساء، فعلى سبيل المثال لا الحصر، العدد الأكبر من الحاصلات على البكالوريوس في تخصصات الهندسة الكهربائية، المعمارية، الجينات، الكيميائية وغيرها يعملن أعمال سكرتارية أو أعمالا إدارية أخرى ورعاية لا تتعلق بتخصصهن العلمي، وقد تم ملاحظة ذلك أيضا على التخصصات المرتبطة بالمحاسبة والمالية. وكان التطابق بين التخصص العلمي والمهني لمهن التمريض، الطب، الصيدلة والتدريس أكثر من غيرها من المهن، تلا ذلك نوع من الانسجام بين تخصص القانون ومهن المحاماة والمهن الإدارية في القضاء، مع ملاحظة أن نسبة كبيرة من النساء من حملة الشهادات في تخصصات القانون والتدريس/التعليم كن عاطلات عن العمل، وذكرن أنهن في مرحلة البحث عن عمل خلال فترة اجراء البحث.

وبربط حالة العمل بمكان السكن كما تؤشر البيانات فإن أكثر من نصف العاملات هن ممن يسكن المدينة وبنسبة ٦٩.٥٪ من مجموع العاملات، تلا ذلك من يسكن في القرى وبنسبة ٢٢.٦٪ وشكلت النساء في المخيمات الفلسطينية النسبة الأقل من مجموع العاملات والتي بلغت ٧.٩٪ من مجموع العاملات. وبهذا يكون لمكان السكن علاقة مباشرة مع حالة العمل للنساء حيث تقل النسبة بشكل ملحوظ لدى النساء في المخيمات والتي شكلت فيها النساء غير العاملات ٧٥٪ من مجموع المشاركات في الدراسة اللواتي يسكن في المخيم، مقابل ما نسبته ٥١٪ لغير العاملات من مجموع من يسكن المدينة و٥٣٪ من مجموع من يسكن القرى. وتعود هذه لأسباب مرتبطة بتوفر فرص العمل للنساء في المدن أكثر من القرى والمخيمات، عوضا عن الظروف الأخرى المرتبطة بالمواصلات وغيرها والتي قد تعيق وصول النساء خارج المدن إلى الفرص الموجودة في المدن.

وبالنسبة لمكان السكن وطبيعة العقود نجد بأن نسبة من يعملن بتعاقد يومي ويسكن المخيم شكلن ما نسبته٦.٧٪ من مجموع العاملات بالمياومة مقابل ما نسبته ٢.٣٪ للقرى و٢.٧٪ لمجموع من يسكن المدن، كما تزيد أيضا نسبة من لا يوجد لديهن عقود من مجموع النساء اللواتي يسكن المخيمات (٣٠٪) مقابل ٢٣٪ لمجموع المشاركات في البحث من سكان القرى و٢٦٪ من مجموع المدن. وكان للنساء في القرى نسبة أكبر ممن يعملن بعقود دائمة (٣٤٪) مقابل ٢٣٪ من مجموع من يسكنّ المدن ولديهن عقود دائمة و١٤.٧٪ من مجموع من يسكن المخيمات لديهن عقود عمل دائمة. وقد يعود هذا إلى أن نسبة النساء من القرى تعمل في القطاع الحكومي بنسبة أكبر (٣٤.٣٪) من النساء في المدينة والتي شكلت نسبة عملهن في القطاع الحكومي (٢١) من مجموع من يسكنّ في المدينة و١٤٪ من مجموع من يسكن في المخيمات. وقد ظهر من خلال المقابلات قضايا مرتبطة بوضع المرأة في القرى وعملها غير المأجور وما يمكن أن يترتب على عدم حصولها على أجر من انتهاكات خاصة فيما يتعلق بممارسات حرمان المرأة من الميراث والاجحاف الذي يحدث بحق المرأة من قبل أهل الزوج بعد وفاته ليس فقط في حال عدم وجود أبناء ذكور، ولكن أيضا بوجودهم، كما كان في ثلاث حالات تم ذكرهم، نعرض واحدة منهم كما رويت على لسان أحد مساعدات البحث التي أجرت المقابلة:

Crosstabulation 12 الجدول طبيعة العقد * مكان السكن

			مكان السكن			
			مدينة	قرية	مخيم	Total
طبيعة العقد	مياومه	Count	18	5	5	28
		% within مكان السكن	2.7%	2.3%	6.7%	3.0%
	شهري	Count	86	51	24	161
		% within مكان السكن	13.1%	23.9%	32.0%	17.1%
	سنوي	Count	222	34	12	268
		% within مكان السكن	33.8%	16.0%	16.0%	28.4%
	دائم	Count	156	73	11	240
		% within مكان السكن	23.8%	34.3%	14.7%	25.4%
	لا يوجد عقد	Count	174	50	23	247
		% within مكان السكن	26.5%	23.5%	30.7%	26.2%
			18.4%	5.3%	2.4%	26.2%
Total		Count	656	213	75	944
			69.5%	22.6%	7.9%	100.0%
		% within مكان السكن	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

تزوجت سميرة من شخص يكبرها بالعمر ومن نفس العشيرة ، الزوج كان نوعا ما مقتدرا ولديه مشاريع تجارية في القرية والقرى المجاورة، عملت سميرة مع زوجها خلال 15 عاما وكانت تحديدا مسؤولة عن إدارة عدد من المزارع في القرية وأنجبت منه 6 أولاد، لم تحصل سميرة على أجر نتاج عملها في إدارة المزارع مما أدى إلى أنه لم يكن لديها أي توفير أو مصـــادر مالية. توفي الزوج بجلطة وللحصـــول على ثروة الزوج حاول أخُ الزوج أن يتزوجها، وعندما رفضت لأنه أصلا متزوج قام بطردها من المنزل بدون أطفالها، قام بأخذ المنزل الخاص بهم ووكل الميراث بحكم أنه يريد حماية ميراث أولاد أخيه ، لم يعترض والد سميرة وأخوتها كونهم من نفس العائلة وقال لها والدها "حقهم أولادهم هذول ومالهم أنت ما بطلعك تعترضـــي" وخلال ســـنة قام والدها بإرغامها على الزواج من شـــخص آخر، ولم ترى ســـميرة أبناءها منذ فترة طويلة وقد تم إعطاؤها أرقام هواتف برامج الاتحاد الخاصـــة في العنف من برنامج خط الإرشـاد القانوني والنفسـي والاجتماعي ودار ضـيافة الأطفال من أجل التواصـل للمسـاعدة في حال كان لديها رغبة بذلك.

حالة ســـميرة وأخريات ممن يعملن في مشـــاريع العائلة بدون مقابل أو أجر ولا يتم تقدير العمل الانتاجي لهن وبالتالي لا يتمكنّ من الحصـول على المصـادر المالية والتوفير، وتبين تقاطع هذه الحالة مع قضـايا مرتبطة بالعنف والنظام العشـائري في القرى، والتي سيتم التطرق لها بشكل مفصل في فصل تحليل العنف والمشاركة الاقتصادية والسياسية، وأيضا تربط بين واقع المرأة العاملة في المشـاريع العائلية وقوانين الأحوال الشـخصـية، هذه الحالات على الأغلب خارج اطار الحسـبة الاقتصـادية المرتبطة في مســـاهمة المرأة ســـواء في دخل الاســـرة أو الاقتصـــاد الوطني وبالتالي تبين الفجوات فيما يتعلق بدور المرأة ومساهمتها الاقتصادية.

إن قطاع العمل للمرأة يتأثر بمكان السـكن، حيث أن من يسـكن القرى كان لهن النسـبة الأكبر في القطاع الحكومي وبما يقدر ب ٣٤٪ من مجموع من يسكن القرى، مقابل ٢١٪ للنساء من سكان المدن وما يقارب ١٥٪ من مجموع من يســـكن المخيمات الفلســـطينية. في المقابل تعمل الغالبية العظمى من النســـاء في المخيمات في القطاع الخاص وبنسبة ٦٥٪ و٢٠٪ يعملن لحســـابهن الخاص. ويرتفع عمل المرأة في

مكان السكن * قطاع العمل الجدول 13 Crosstabulation

			قطاع العمل			
			حكومي	خاص	عمل حر	Total
مكان السكن	مدينة	Count	139	414	100	653
		% within مكان السكن	21.3%	63.4%	15.3%	100.0%
	قرية	Count	73	98	42	213
		% within مكان السكن	34.3%	46.0%	19.7%	100.0%
	مخيم	Count	11	49	15	75
		% within مكان السكن	14.7%	65.3%	20.0%	100.0%
Total		Count	223	561	157	941
		% within مكان السكن	23.7%	59.6%	16.7%	100.0%
			100.0%	100.0%	100.0%	100.0%
			23.7%	59.6%	16.7%	100.0%

القطاع الخاص وبنسبة ٦٣٪ للنساء في المدن وحوالي ١٥٪ يعملن لحسابهن الخاص. ومن مجموع من يسكن القرى بلغت نسبة النساء العاملات في القطاع الخاص ٤٦٪ مقابل ٢٠٪ يعملن بشكل حر. وقد تشكل المشاريع الزراعية والإنتاجية المنزلية نسبة أكبر بين النساء في القرى والمدن عنها للنساء في المدينة، وذلك لعوامل مرتبطة بتوفر المواد الأولية خاصة في حال المشاريع الزراعية والغذائية إلا أنها تواجه مشكلات مرتبطة بإمكانيات التوزيع، كما تأثرت هذه المشاريع بعوامل تحرير السوق وارتفاع أسعار المواد الخام ووجود البضائع المستوردة والتي غالبا ما تكون كلفت شراءها أقل من المنتوجات المحلية وخاصة تلك التي تنتج في المنزل. وقد واجهت الباحثات خلال إجراء البحث الميداني قضايا مرتبطة بعدم نظر المرأة إلى ما تقوم به من عمل في المشاريع العائلية أو المشاريع الانتاجية المنزلية سواء الأعمال المرتبطة ببيع مواد التجميل، تجفيف الخضار والفواكه، تنسيق زهور، تجميل، التسويق لمنتجات مثل العسل والمواد التجميلية عبر الانترنت على أنه عمل، بالرغم أن ما تقوم به من عمل كان المصدر الرئيسي لدخل العائلة. في الكثير من الأحيان تعاملت المرأة مع هذه الاعمال "حل مؤقت" او "المساعدة الزوج" بمعنى أن النساء ضمن هذا النوع من العمل كون أن عملهن من المنزل لا تنظر لنفسها كعاملة كونها تعمل من المنزل، وقد يرتبط هذا بفكرة العمل المنتج للرجل خارج المنزل وأن أي عمل حتى لو كان مدرا للدخل يبقى ضمن العمل المنزلي غير المقدر ولا يعطى قيمة وظيفية كونه لا يحتاج مهارات خاصة غير تلك المتوفرة لدى المرأة من رعاية وطبخ وتجميل وخياطة وغيرها. وبالنظر إلى النساء اللواتي يقمن بهذه الاعمال فلم تكن هذه الأعمال حكرا على غير المتعلمات أو اللواتي لا يوجد لديهن مهن وشهادات جامعية، لقد كان من المثير للانتباه عمل النساء من الفئات العلمية المختلفة في الأعمال المنزلية الانتاجية، على سبيل المثال كان هناك خريجات محاسبة، علوم مصرفية وتخصصات أخرى مثل الحاسوب ضمن فئة النساء اللواتي كن يعملن في الانتاج المنزلي، وكون أن هذه الأعمال هي خارج تخصصاتهن لم ينظرن لها كعمل، الأمر الذي يعمل على عدم تقدير النساء لما يقمن به من مساهمة كون أن هذه المساهمة لا تتضمن القيام بأعمال من "الدرجة الأولى" وتُبقي على وضعهن كعاملات في مجال العمل "الأنثوي" المتدني قيمة لما يعتقد بأنه ليس بحاجة لمهارات وخبرات. وهذا ما أشارت له فريزر في نظريتها حول عدم الاعتراف والتقدير المبني على أساس الجندر من خلال تنظيم الجندر لعمليات الانتاج والتراتبية التي تنتجها أفكار ومعتقدات مرتبطة بدور المراة والرجل في الاقتصاد. إن اضطرار النساء بالرغم من خبراتهن المهنية والتعليمية للقيام بأعمال انتاجية داخل المنزل نتيجة لعدم القدرة على الحصول على عمل مناسب أو إمكانية وجود فرص للعمل بتخصصاتهن تُبقي على مثل هذا الفكر القائم حول عمل المرأة حتى من قبل المرأة نفسها، والتي لا تقدّر عملها ولا مساهمتها كونها لا تستخدم فيها مهارات سامية أو متعلمة مثل تلك التي يقوم بها الرجال، في المقابل لا تعتبر المهارات الخاصة في مشاريع الأعمال المنزلية متعلمة أو

بحاجة إلى خبرات لما تم ربطه بها من خصـــائص أنثوية بما يعنيه أنها جزء من تكوين المرأة. إن ربط هذه الأعمال بتكوين المرأة الأنثوي يجعلها دائما في ســلم الأعمال المتدنية ومن هنا لا يكون له أثر على تغيير المفاهيم المجتمعية حتى وإن كان لهذه الأعمال مساهمة مباشرة في دخل الأسرة وتحسين أوضاعها الاقتصادية، وبذلك فإنه لا يعترف بدورها الاقتصادي وتقديره مما يجعل امكانية تأثيرها ســواء في القرارات العائلية أو القرارات الخاصــة بها غير ممكنة في الكثير من الأحيان لأن التغيير الذي حدث على عمل المرأة ومســاهمتها الاقتصــادية لم تصــل إلى مرحلة الاعتراف بدور مختلف للمرأة أو خلخلة الأفكار الذكورية عنها وعن الأعمال التي يمكنها أن تقوم بها.

التحكم في المصادر المالية: الادخار والمساهمة في دخل الاسرة

وقد كان من المهم التعرف على وجهات نظر النساء وممارستهن فيما يتعلق بمصادر دخلهن وكيفية التحكم بها ونسبة مساهمتهن في الأســرة. بشــكل عام هناك وجهتين نظر مجتمعية حول مســاهمة المراة في دخل الأســرة، الأول بأن عمل المرأة ليس عاملا أساسيا في تحسين أوضاع الأسرة المالية أن دخل المرأة عادة يكون لسد احتياجاتها الخاصة، والثاني أن النساء عموما تساهم في الدخل رغما عنها ولا يوجد لها قرار في عملية المساهمة. وفي هذا الإطار تم دراســة نســبة مســاهمة المرأة في دخل الأســرة وكيفية اتخاذ قرارات الانفاق. وكما هو مبين في الجدول (١٦) أن ما نسـبته ٨٩.١٪ من النسـاء تساهم في دخل أسرها مقابل ١٠.٩٪ لا يساهمن في دخل الأسرة، مما يعني بأن الغالبية العظمى من النساء تساهم بشكل مباشر في تحســين الظروف الاقتصــادية لأسـرهن. وبالنظر إلى العلاقة بين الحالة الاجتماعية والمســاهمة في دخل الأسرة نجد أن مساهمة النساء المتزوجات بلغت حوالي ٩٦٪ من مجموع المتزوجات العاملات وفقط ٤.٤٪ من النساء العاملات المتزوجات صرحن بأنهن لا يساهمن في دخل الأسرة من خلال رواتبهن. كما مثلت نسبة مساهمة الأرامل ١٠٠٪ من الدخل الأسري ويرجع هذا لأنهن من يرأسن أسرهن، وبلغت نسبة مساهمة النساء في حالة الطلاق ب ٨٩٪

الجدول (16) العمل *المساهمة في دخل الاسرة

		هل تساهمين في دخل الأسره		
		نعم	لا	Total
عاملة حالة العمل		834	102	936
		89.1%	10.9%	100.0%
		100.0%	100.0%	100.0%
		89.1%	10.9%	100.0%

الجدول (17) المساهمة في دخل الأسره * الحاله الأجتماعية

		الحاله الأجتماعية						
		عزباء	مخطوبة	متزوجة	منفصلة	مطلقة	ارملة	Total
هل تساهمين في دخل الأسره نعم	Count	186	42	474	21	77	34	834
	% within الحاله الأجتماعية	78.8%	72.4%	95.6%	80.8%	89.5%	100.0%	89.1%
لا	Count	50	16	22	5	9	0	102
	% within الحاله الأجتماعية	21.2%	27.6%	4.4%	19.2%	10.5%	0.0%	10.9%
Total	Count	236	58	496	26	86	34	936
	% within الحاله الأجتماعية	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

والمنفصلات بدون طلاق رسمي ٨٠٪. وتشير هذه النسب الى ان مساهمة النساء خاصة من هن في حالة الزواج، الانفصال، الطلاق أو الترمل نسبة عالية جدا، وأن الحالة الاجتماعية للمرأة وتحديدا وجود أطفال يجعل المرأة تنظر إلى تحسين البعد المالي للأسرة والمساهمة به كجزء أساسي من مسؤولياتها وليس مسؤولية ثانوية، وبالتالي فإن عمل المرأة ليس مكملا للرجل بل مساويا له من حيث المساهمة في دخل الأسرة.

وحول الحرية في اتخاذ قرار المساهمة في دخل الأسرة فقد أشارت حوالي ٨١٪ من المستجيبات للدراسة بأن القرار قرارهن، وأنه لا يوجد إرغام لهن على المشاركة برواتبهن في الاسرة مقابل ١٩٪ أشرن بأن هناك نوع من الارغام في المساهمة في دخل الأسرة. وحول نسبة المساهمة في دخل الأسرة من المجموع الكلي للراتب نجد بأن النسبة الأكبر من النساء تساهم بكامل الراتب في دخل الأسرة (٤٧.٥٪)، مقابل ٢١٪ تساهم بنصف الراتب الخاص بها في دخل الأسرة، وحوالي ١٥٪ تساهم في غالبية الراتب، حددت من قبل النساء ب ٧٠٪ من الراتب فأكثر. وجاءت المساهمة في ثلث الراتب حوالي ٥٪ وبنسبة ضئيلة من الراتب بحوالي ٧٪ ونسبة غير محددة ٣.٥٪. بالنسبة للجزء من الراتب والذي لا تقوم المرأة في المساهمة به في دخل الاسرة، شكلت المواصلات للعمل النسبة الأكبر مما ذكرته النساء من مصاريف خاصة، تلاها مصاريف مرتبطة بالملبس والاحتياجات الخاصة، ارتباطات مالية لعائلتها مثل الانفاق على الوالدين، وقد تم الإشارة من عدد ليس بالقليل لمصاريف مرتبطة بحضانة الأطفال، الراتب الشهري للعاملة المنزلية ، مستحقات خاصة في المساعدة في أعمال المنزل، مصاريف مرتبطة بعمليات الترفيه للأطفال. وبالنظر إلى القائمة التي حددتها النساء كمصاريف خاصة نجد أن معظمها يندرج تحت المصاريف العائلية وليس الخاصة، ولكن وضعها ضمن البعد الخاص مرتبط بنظرة المرأة لما هو خاص ويحدد من قبلها ضمن نظرتها إلى مسؤوليتها كامرأة، على سبيل المثال مصاريف الحضانات أو المساعدة في الأعمال المنزلية مرتبطة بدورها كامرأة وبالتالي تعتبر نفسها مسؤولة عن هذا النوع من المصاريف كون أن عملها هو السبب الرئيسي في الاحتياج لمثل هذه الخدمات.. لم يتم دراسة مساهمة الرجل ولكن في حال دراسة ذلك من المتوقع أيضا أن لا تكون المساهمة 100% حيث أن هناك أيضا مصاريف خاصة للرجل مثل المواصلات وغيرها، لكن هذه المصاريف لا تعتبر خاصة كما هي للنساء لما هو

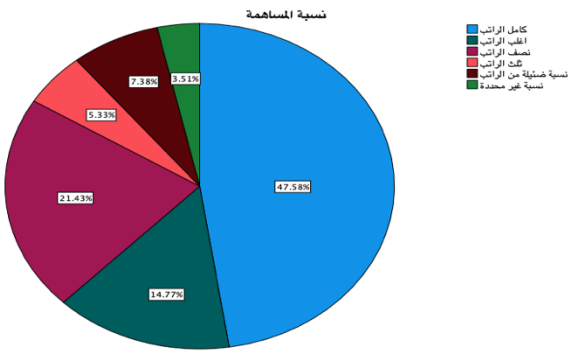

موجود من معتقدات حول أن المسـؤولية المالية للعائلة هي قائمة على الرجل، بالرغم أن هناك حالات كثيرة في النقاش مع الباحثات ذكرت النساء بإن مساهمتهن من الراتب أكبر من مساهمة الرجل.

في الاجابات النوعية للأسئلة المفتوحة عبرت النساء عن التزام ومسؤولية مالية اتجاه الاسرة فيما يخص قرارات المساهمة في الانفاق والدخل وبتعبيرات جاء أكثرها تكرارا مثل: "أساهم في الدخل لأنه من واجبي" ومسؤولية الانفاق مسؤولية مشتركة" "هذا جزء من التزامي اتجاه أسرتي" مما يؤشر على وجود الحس بالمسؤولية المالية لدى المرأة اتجاه العائلة ومساهمتها القائمة على تحسين دخل الأسرة مما يدحض الأفكار المرتبطة بعمل المرأة كعمل ثانوي أو أن عمل المرأة لا يؤثر في دخل الأسرة، أو أن المرأة تقوم بالمساهمة رغما عنها، كما يشير إلى أن إحساس المرأة بقيمة العمل كقيمة أساسية وليست قيمة ثانوية مقارنة بأدوارها الأخرى خاصـة منها الرعائية والتي تحدد كقيمة عليا في المقابل يحدد قيمة العمل للمرأة بالمتدنية. وفي الوقت الذي عبرت المرأة عن العمل كقيمة مهمة وأساسية وكجزء من دورها وجدت أيضا تعبيرات تشير إلى أن عملها ومساهمتها الاقتصادية في العائلة ما زالا غير مقدّران، في المقابل اعتبرت عدد من المشاركات في البحث عملهن مساعدة لأزواجهن أو عمل لفترة مؤقته ، ويعكس هذا ايضا نوعا من عدم التقدير لعمل المراة من النساء العاملات أنفسهن بحيث أنهن لا يرين عملهن كشيء أساسي وإنما مكمل أو مرحلي، وبالتالي لا يعمل هذا على تثمين ما يقمن به أو تغيير الفكر القائم حول عمل المرأة.

وبسؤال النساء عن طبيعة الارغام للمساهمة في دخل الاسرة فقد تبين بأن النسبة الأكبر منهن حوالي ٩٣٪ من مجموع من يتعرضن للإجبار، واللواتي شكلن ١٩٪ من مجموع العاملات يكون الارغام مرتبط بقرارات الصرف وليس عملية المساهمة بحد ذاتها، بمعنى أنهن لا يكون لديهن مساهمة في قرارات الصرف والانفاق وطبيعتها. وضمن هذا الوضع فإن عملية الرفض لم تكن بشكل عام رفضا للمساهمة، بل رفضا لما عبرت عنه النساء من حالات من الاستغلال لعملهن واستخدام العنف والتهديد للوصول الى ذلك. وعن طرق الاجبار المستخدمة سواء في قرار المساهمة أو قرارات الانفاق على أمور معينة كان التهديد بالطلاق الأكثر استخداما، تلاه العنف الجسدي والعنف النفسي من شتائم وضغط وتهديد بالحرمان من الأطفال أو الطرد من المنزل، كما عبرت النساء عن طرق مرتبطة بمصادرة بطاقات الائتمان وعدم قدرتهن على الوصول إلى رواتبهن. بعض طرق الاجبار تضمنت إرغام المرأة على الحصول على قرض ودفع الأقساط من راتبها وبالتالي عدم قدرتها على السيطرة على الراتب، عدم إحضار الاحتياجات للمنزل والاطفال فتضطر المرأة الى صرف كامل الراتب، وفي أحيان أخرى ذكرت النساء عدم كفاية راتبها الخاص لسد الاحتياجات مما يضطرها إلى اللجوء للقروض والجمعيات أو الاقتراض من أقارب وأشخاص للتمكن من سد الاحتياجات المالية الأساسية للأسرة.

وبقياس عمليات الضـغط والاجبار على المسـاهمة في دخل الاسـرة وطبيعة الانفاق مع التوقف عن العمل للمرأة نجد بأن ٧٤٪ من النسـاء اللواتي كن يعملن وانسـحبن أو توقفن عن العمل، واللواتي بلغت نسـبتهن ٣١٪ من المجموع الكلي للمشـاركات في البحث، قد تعرضـن لعمليات اجبار على الانفاق، ولم يكن لديهن قرارات مستقلة أو مشتركة في عمليات الانفاق. وبالتالي تشكل عدم القدرة على التحكم بمصـدر الدخل أحد أهم العوامل المهمة في توقف المرأة عن العمل، بالإضـافة إلى عدد من الأسـباب الأخرى التي ذكرت المشـاركات في البحث أهمها مثل: عدم القدرة على الموازنـة بين أعباء المنزل والعمل، عدم وجود مواصلات عامة مناسبة، الاجبار على ترك العمل من قبل الزوج، بُعد مكان العمل، التحرش في مكان العمل.

أكثر من نصف النساء المشاركات في البحث لا يوجد لديهن حساب بنكي (٥٣.٨)، وترتفع نسبة عدم وجود حساب بنكي للنساء غير العاملات. حيث بلغت نسبة من لديهن حساب بنكي من٧٧.٨٪ مقابل ٢٤.٤٪ لغير العاملات من مجموع الكلي لحالة العمل لكل فئة. وشكلت نسبة العاملات من مجموع من لديهن حساب بنكي الغالبية العظمى وبنسبة ٦٨.٧٪ من مجموع من صـرحن بأن لديهن حسـاب بنكي. وممن لديهن حساب بنكي شكلن النساء العاملات ما مجموعه حوالي ٦٩٪ مقابل ٣١٪ لغير العاملات، لكن وجود حساب بنكي لا يشير إلى وجود استقلالية مالية للمرأة حيث أن بعض الوظائف خاصـة الحكومية تتطلب وجود حسـاب بنكي لغايات تحويل الراتب. وفي نقاش الباحثات مع النسـاء تبين أن هناك معيقات أمام النسـاء اللواتي لا يوجد لديهن وظيفة أو مبلغا ماليا معينا لفتح حساب بنكي، لذا تلجا النساء اللواتي يعملن لحسـابهن الخاص إلى ما يسـمى نظام المحفظة الإلكترونية وهو عبارة عن "حساب مالي إلكتروني يستخدم عبر تطبيق في الهاتف النقال لتحويل الأموال واسـتلامها ودفع الفواتير والادخار والتسـوق الإلكتروني وغيرها من الاسـتخدامات المالية، وهي أداة رقمية غير مرتبطة بحسـاب بنكي ويمكن إنشـاؤها عند مقدمي خدمة الدفع "زين كاش"، "دينارك"، "أورانج موني"،

الجدول 14حالة العمل * لديك حساب بنكي Crosstabulation

			لديك حساب بنكي		
			نعم	لا	Total
حالة العمل	عاملة	Count	734	210	944
		% within حالة العمل	77.8%	22.2%	100.0%
		% within لديك حساب بنكي	68.7%	16.9%	40.8%
	غير عاملة	Count	334	1034	1368
		% within حالة العمل	24.4%	75.6%	100.0%
		% within لديك حساب بنكي	31.3%	83.1%	59.2%
Total		Count	1068	1244	2312
		% within حالة العمل	46.2%	53.8%	100.0%
		% within لديك حساب بنكي	100.0%	100.0%	100.0%

الجدول (15) حالة العمل * لديك مدخرات/توفير خاصة بك

			لديك مدخرات/توفير خاصة بك		
			نعم	لا	Total
حالة العمل	عاملة		388	556	944
			41.1%	58.9%	100.0%
			57.7%	33.9%	40.8%
			16.8%	24.0%	40.8%
	غير عاملة		285	1083	1368
			20.8%	79.2%	100.0%
			42.3%	66.1%	59.2%
			12.3%	46.8%	59.2%

"محفظتي"، "المحفظة الوطنية"، "قدها"، و"آية""[2] والتي تسهل عملية التحويل بين النساء خاصة من يعملن في الأعمال المنزلية الانتاجية. وقد تزايدت الحاجة لمثل هذا النظام في أوقات الحظر نتيجة لوباء كورونا للعاملات أيضا في القطاع الخاص واللواتي كن يتقاضين رواتبهن بشكل نقدي. وبالرغم من التسهيلات التي تقدمها مثل هذه التطبيقات إلا أنها أيضا في بعض الحالات عملت على تسهيل السيطرة على مصادر الدخل بحيث أن هناك إمكانية لمعرفة تفاصيل التحويل وقيمتها على التطبيق من خلال الأزواج أو أفراد العائلة الآخرين، على سبيل المثال بعض التحديات التي ذكرتها النساء مرتبطة بعدم البوح عن كامل الدخل خوفا من صرفه على أمور ليست في مصلحة الاسرة مثل الدخان أو الكحول للزوج قبل تحويل راتبها عبر هذه التطبيقات الأمر الذي لم يعد متاحا بعد استخدامها للتطبيق، وبالتالي كان لهذه التطبيقات بعض الآثار السلبية في هذه الحالات. كما أن هذه التطبيقات تحتاج إلى وجود هاتف ذكي متقدم وسرعة انترنت غالبية الأمر الذي قد يكون غير متوفر لجميع النساء.

وبالنسبة لوجود أي نوع من المدخرات العينية والمادية للمرأة، أجابت الغالبية العظمى من المشاركات في البحث وبنسبة ٧١٪ بعدم وجود أي مدخرات خاصة بهن. وتتأثر أيضا الإجابة على سؤال المدخرات بحالة العمل، حيث أن من لديهن مدخرات من العاملات كان تقريبا ضعف من ليس لديهن عمل (٤١٪ للعاملات و ٢٠٪ لغير العاملات) من مجموع من لديهن مدخرات، ولكن هذا أيضا يشير إلى أن ٦٠٪ من العاملات غير قادرات على الادخار من خلال عملهن. وينسجم هذا مع مشاركة النساء في دخل الأسرة كما سيتم تناوله لاحقا، وأيضا ينسجم مع مستوى دخل النساء والذي كان متدنيا للغالبية العظمى منهن، بحيث تأثرت وبشكل واضح نسبة من لديهن مدخرات بمستوى دخل النساء العاملات حيث جاءت النسب الأكبر لمن كان مستوى الدخل لديهن أعلى من ١٠٠٠ دينار أردني، وتناقصت بتناقص الدخل، وبما أن الأقلية من النساء كانت من ذوات الدخل المرتفع فإن الاغلبية لا يمكنهن الادخار أو امتلاك مصادر عينية أو مادية. وأيضا تأثر موضوع المدخرات بنسبة دخل الأسرة الكلي حيث شكلت نسبة من لديهن مدخرات من مستوى الدخل المرتفع للأسرة (أكثر من ١٠٠٠) حوالي ٦٩.٩٪ من مجموع من لديهن مدخرات وتناقصت النسبة بتناقص دخل الأسرة. وتشير هذه البيانات إلى أن الوضع الاقتصادي للعائلة ومستوى الدخل هو أحد العوامل في وجود مدخرات لدى النساء، ولكنها أيضا تشير إلى أن هناك نسبة وليست بالقليلة للنساء من ذوات الدخل المرتفع ومستوى دخل الاسرة المرتفع لا يوجد لديهن مدخرات خاصة حيث أن حوالي ٣١٪ من نسبة النساء اللواتي لديهن دخل مرتفع لا يوجد لديهن أي نوع من المدخرات الخاصة وبالتالي يؤشر هذا على أن حوالي ثلث النساء من هذه الفئة يساهمن بكامل رواتبهن في دخل للأسرة. كما أشارت البيانات إلى أن وجود مدخرات يتأثر أيضا بمكان السكن حيث جاءت نسبة من لديهن

[2] https://alghad.com/استطلاع-58-من-الأردنيين-يواجهون-صعوبات/

مدخرات في المخيمات ضـئيلة جدا، تلاها نسـبة النسـاء في القرى وجاءت أعلى نسـبة للنسـاء في المدن (٧.٩٪، ١٩.٥٪، و٧٢.٧٪ على التوالي ومِن نسـبة من لديهن مدخرات). وقد يكون لقرارات التصـرف في الراتب أيضـا أهمية حيث أن نسـبة ٨٠٪ ممن لديهن مدخرات ذكرن بأنهن يتصـرفن بنوع من الاستقلالية في دخلهن مقابل ٢٠٪ أشـرن بأن القرار في التصـرف في الدخل من العمل ليس قرارا مستقلا وإنما أحيانا يكون هناك ارغام وفي حالات أخرى يكون هناك قرارا مشتركا، خاصـة مع الزوج للنساء المتزوجات.

وفي طور النظر للقرارات المالية للمرأة تم دراسـة بعض القرارات مثل قرارات الحصـول على قروض حيث أن ما نسـبته ٢٧.٧٪ من النسـاء المشـاركات في البحث حصـلن على قروض بنكية أو قروض من جهات أخرى مثل مراكز وجمعيات القروض الصـغيرة، وذكرت حوالي ٢٢٪ من مجموع من حصلن على قروض بأن قرار التقدم للقرض كان بالرغم عن إرادتهن وتم استخدام وسائل مختلفة من الضغط للتقدم للقرض (٧٪ ذكرن استخدام العنف الجسدي في عملية الارغام على الحصول على القرض). كما جاءت نسـبة حوالي ١٥٪ من مجموع من حصـلن على قروض سـابقة لمن كان قرار الحصـول على القرض مشتركا مع الزوج، وتفاوتت وبنسب أقل (وضئيلة) القرارات المشتركة للحصول على القرض مع الأب، الأخ، الابن.

كما اختلفت اسباب النساء للحصول على القروض، في مناطق عمان، على سبيل المثال، الحصول للقرض للنساء كان من أجل شراء سيارة، شراء منزل. شراء السيارة تم ذكره كأحد أهم طرق المحافظة على العمل أو التمكن من الموازنة بين الأعباء المنزلية والعمل من خلال توفير الوقت أو عدم التعرض للتحرش في المواصـلات العامة. في القرى والمخيمات والمناطق المهمشة في المدن العديد من النساء تقترض لسد الحاجات اليومية ، دفع رسوم الجامعات، دفع الايجار المتراكم للبيت أو لفواتير الماء والكهرباء المتراكمة، إحدى النسـاء التي تمت مقابلتها حصـلت على 15 قرضـا لمثل هذا النوع من الأغراض. وكان هناك عدد من النسـاء اللواتي قمن بالحصـول على قروض للزوج، الأب أو الأخ ولم يتم المسـاعدة من قبلهم للحصـول على العمل. في بعض الحالات الارغام على الحصول على قرض للنساء العاملات كانت للسيطرة على مصدر الدخل بحيث يكون الراتب سدادا للقرض وبالتالي لا تستطيع المراة التحكم بمصدر دخلها.

التأثير على حالة العمل للمرأة خلال فترة الحظر والجائحة

وقد تم إجراء الدراسة خلال السنة الأولى من الوباء بين الأشهر أذار ٢٠٢١ ولغاية آب ٢٠٢١، وبناء على ذلك تم إضافة أسئلة خاصة في تأثر عمل المرأة خلال ال ١٢ شهرا الماضية ، وكما يبين الشكل المرفق فإن ٥٩٪ من النساء العاملات في وقت إجراء المسح او العاملات سابقا وكن متعطلات عن العمل وقت إجراء المسح قد تأثرت وظيفتهن بشكل أو بآخر، من مجموع من تأثرت وظائفهن، ١٦٪ فقدت وظيفتها بشكل كامل، ١٩٪ فقدت الوظيفة بشكل مؤقت، ٢٠٪ تحولت إلى عمل جزئي و ٢٣٪ صرحن بإنهن فقدن جزءا من رواتبهن، وحوالي ٢٠٪ ذكرن طرق تأثر أخرى مثل التحول إلى العمل من المنزل أو تغير المهام الوظيفية.

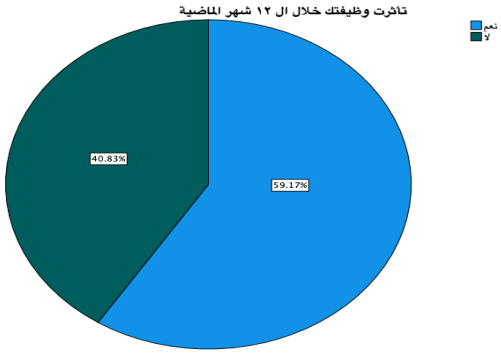

وعن أسباب تأثر الوظيفة خاصة في حال فقدان الوظيفة أو فقدان جزء من الراتب ذكرت النساء في الإجابة على الأسئلة المفتوحة بهذا الصدد بعض الأسباب عبرت عنها بعبارات تكررت بشكل كبير مثل "تم إعطاء الأولوية للشباب الذكور في الحفاظ على وظائفهم" " أخرجوني من العمل لأنه ليس لدي مسؤوليات مثل الشباب" " تم إلغاء جميع عقود الإناث لقدرة الشباب على العمل الميداني" "الأعباء المنزلية والتعليم عن بعد جعل القدرة على متابعة العمل من المنزل مستحيلة" "إغلاق الحضانات وبالتالي فقدت الوظيفة بشكل مؤقت"، تم الاستمرار في العمل للذكور والاستغناء عن الإناث" " تم الاستغناء عن جميع الموظفين خلال فترة الحظر ثم إعادة الذكور وفصل الإناث بعد انتهاء الجائحة". وقد كانت أكثر العبارات تكرارا تلك المرتبطة بتوقيف الإناث عن العمل مقابل استمرار الذكور وتلاها عبارات مثل التحول للإناث للعمل الجزئي بينما لم يتم نفس الاجراء مع الذكور، وعبارات كانت مرتبطة بعدم تناسب العمل من المنزل مع ظروف المنزل وخاصة في حال وجود أطفال ومتابعة التعليم عبر الانترنت. وتدلل هذه العبارات على التمييز المباشر ضد النساء خلال فترة الحظر والجائحة بشكل عام حيث أن أسباب التأثر كانت مرتبطة ليس فقط في حالة الجائحة والتي أثرت على المرأة والرجل، ولكن التأثير على المرأة كان له ارتباطات بعوامل مرتبطة بالتمييز على أساس الجندر.

إن التحول إلى الدوام الجزئي والذي عبرت عنه النساء كان مرتبطا بقضية الأعباء المنزلية الإضافية في وقت الجائحة والحظر وخاصة التحول إلى التعليم غير الوجاهي والمسؤوليات التعليمية التي قامت بها الأمهات خلال هذه الفترة الأمر الذي

أدى إلى عدم قدرة على القيام بالموازنة بين الأعباء المنزلية والرعائية والعمل للمرأة، ولأن السياسات الخاصة بالتعليم وخاصة الحكومي لم تستطيع أن تجد الوسائل المناسبة للتعلم الذاتي للطلاب وبدون الاعتماد على الأهل بشكل رئيسي.

الاعتبارات الأكثر تكرارا في عبارات النساء كانت متعلقة بأن فصل المرأة من العمل ليس له تأثير على دخل الأسرة كما هو الحال بالنسبة للرجل، وإذا ما قارنا هذا بمساهمة المرأة في دخل الأسرة نجد بأن هذه الأفكار بالأساس ليست صحيحة، ولا تعبر عن واقع الحال لكن وجودها يخدم مصلحة أصحاب العمل في الأوقات التي تحتاج فيها الشركات القيام بإعادة هيكلة وتقليص عدد الموظفين، ليكون للعوامل المرتبطة بالتمييز على أساس الجندر دورا رئيسيا في تمكين هذه الشركات من الهروب من الاستحقاقات المرتبطة بالحقوق العملية للمرأة وبنفس الوقت يكون التبرير مقبول مجتمعيا ولا يثير مقاومة من شأنها أن تكلف الشركات ماليا.

وبالطبع فإن هذا أيضا مرتبط بظروف أخرى في العمل من حيث طبيعة العقود. فبرصد التغيير على الوظيفة من ناجية الفقدان الكلي والجزئي للوظيفية ل ٥٥٧ امرأة ممن ذكرن بأن وظيفتهن قد تأثرت، نجد من الواضح أن أكثر النساء تأثرا هن من يعملن في القطاع الخاص أو الحر واللواتي لم يكن لديهن عقود ثابتة، على سبيل المثال كانت النسبة الأكبر لفقدان العمل بشكل دائم أو مؤقت للنساء اللواتي يعملن بالمياومة (٢٧٪ فقدان دائم للوظيفة و ٦٣٪ فقدان وظيفة مؤقت) وهو ما يقدر ب ٩٠٪ ممن مجموع من يعملن في المياومة ، تلا ذلك من يعملن بتعاقد شهري بحيث شكل الفقدان الدائم أو المؤقت للعمل ما نسبته حوالي ٥٨٪ من مجموع هذه الفئة، ونلاحظ بأن فقدان العمل خلال فترة الجائحة تناقص بشكل كبير بين فئة من لديهن وظائف دائمة ولم يكن هناك أي فقدان كلي للوظيفة. في المقابل شكّل التحول إلى العمل الجزئي النسبة الأكبر لهذه الفئة مقارنة بالفئات الأخرى بحيث شكل ٦٢٪ من مجموع هذه الفئة. بالنسبة لمن لم يكن هناك أي نوع من التعاقد فقد شكل خسارة جزء من الراتب النسبة الأكبر من مجموع هذه الفئة بما نسبته ٤٢٪ وفقدان وظيفة مؤقت بما نسبته ٣٥.٧٪، ويوضح هذا بأن التعرض لازمات وبائية أو غيرها يكون أثره أكبر على النساء عموما، وأشد في حالة العمل ضمن ظروف غير مستقرة ولا توفر الحد الأدنى من الأمان الوظيفي كما هي الحال لمن يعملن بدون آليات تعاقد تحافظ على حقوقهن العمالية، غياب هذه

طبيعة العقد * كيفيه التاثير على وظيفتك خلال 12 شهر الماضي الجدول 18

			كيفيه التاثير على وظيفتك خلال 12 شهر الماضي				
			فقدان وظيفه مؤقت	فقدان وظيفه كامل	التحول الى دوام جزئد	خسارة جزء من الراتب	Total
طبيعة العقد	مياومه	% within طبيعة العقد	63.6%	27.3%	0.0%	9.1%	100.0%
	شهري	% within طبيعة العقد	45.7%	13.3%	23.8%	17.1%	100.0%
	سنوي	% within طبيعة العقد	18.5%	5.5%	34.2%	41.8%	100.0%
	دائم	% within طبيعة العقد	2.4%	0.0%	62.2%	35.4%	100.0%
	لا يوجد عقد	% within طبيعة العقد	35.7%	16.8%	5.6%	42.0%	100.0%
Total		% within طبيعة العقد	26.3%	9.6%	29.8%	34.3%	100.0%

الآليات يعطى قوة وإعادة انتاج للقيم الذكورية والتي بالضرورة تخدم مصالح اقتصادية لشركات وإفراد لكنها تبرر وتوضع في قوالب المصلحة العامة والمصلحة الاقتصادية.

ملخص الفصل

لخص هذا الفصل حالة العمل وظروفه للمرأة والتي من خلالها تبين بأن غالبية النساء تساهم بشكل مباشر في دخل الأسرة وتحسين ظروفها وبأن مشاركة المرأة الاقتصادية هي مشاركة فاعلة، وما يجعل هذه المشاركة غير ظاهرة هي أولا عمليات عدم التقدير والاعتراف بالعمل للمرأة كجزء أساسي من دور المرأة وثانيا ظروف العمل والتي لا تساعد في تغيير التفكير النمطي حول العمل، العاملين مرتبطين بشكل أساسي في السياسات الاقتصادية القائمة، والتي لا تعمل على محاربة الفقر والبطالة من خلال سياسات اقتصادية قائمة على العدالة وتنتهج مبدأ المصلحة العامة. السياسات الاقتصادية الموجودة والتي تم نقاشها تعزز أفكار مرتبطة بأن عمل المرأة ووجودها في سوق العمل هو جزء من مشكلة البطالة، وهذا ليس منطقا غريبا على سياسات الاقتصادية المحكومة بشروط الاقتصاد الليبرالي الجديد. في أدبيات وممارسات هذا الاقتصاد الفرد هو المسؤول عن حالة الفقر وعدم التقدم في حالته الاقتصادية أو الوظيفية، وأن السوق المفتوح وتحرير الاقتصاد الوطني من شأنه أن يفتح الفرصة للأفراد للنجاح والتميز في حال كان لديهم الإرادة والتصميم، ويتم ضمن هذا السياق التسويق لأفكار تحرض الفرد على الفردية والاحتفال ببعض النماذج الناجحة عوضا عن التغيير الجماعي وبالتالي اعتبار الغالبية العظمى ممن لم يستطيعوا الوصول في حالة فشل، هذا الشكل يعزز لوم الذات وعدم الثقة أو لوم فئات معينة عن مصير الأغلبية مثل المرأة في هذه الحالة والتي يكون عملها سبب في بؤس من هم عاطلين عن العمل من الرجال، أو لوم اللاجئيين/ات أو المهاجرين /ات، وهذه الأفكار ليست قاصرة على مجتمع مثل الأردني لكن تقاطع أفكار الليبرالية الحديثة حول الفردية مع وجود نظام ذكوري وعشائري وجهوي يجعل من تأثيرها على المرأة مضاعفا. في نفس الوقت ظروف العمل التي تقوم به النساء خاصة في المزارع والمعامل والمصانع والتي لا توفر الحد الأدنى من السلامة أو الأمن الوظيفي تبقي على عمل المرأة كثانوي كون أن هذا العمل لا يدر دخلا تتمكن المرأة من خلاله بالمساهمة الحقيقية في تحسين أوضاع أسرهن، وأيضا لا يوفر ظروف استمرار العمل للمرأة وبالتالي لا يعتبر عملا دائما ويبقى في حالة المؤقت حتى لو استمر ذلك لعقود. هذه الظروف مسؤولة بشكل مباشر مع توجهات المرأة عن ذاتها وعملها، فهي ظروف لا تخلق سبل التغيير أو تنمي الشعور بالانتماء للعمل أو السعي في التطور فيه، وبالتالي تُبقي على الشعور بالعمل كعبء وليس جزءا من مسؤولياتها.

إذا كانت غالبية النساء الممثلات في عينة البحث يعملن أعمالا غير منظمة أو معترفا بها وبالتالي لا تظهر مساهمتهن سواء في الاقتصاد الأسري أو الوطني فهذا الوضع يؤثر فقط على النساء المتأثرات بهذه الظروف وإنما أيضا على الفئة القليلة من النساء اللواتي يعملن في أعمال معترف بها أو لديهن وظائف خارج نطاق العمل التقليدي للمرأة من خلال بقاء الصـــورة النمطية عن المرأة كما هي، المقصـود هنا أن نجاح أو تغيير حالات فردية او قليلة من النسـاء لن يكون له أثر على المرأة عموما إذا ما بقيت ظروف العمل عموما للمراة مميزة وتسـتغل ووضـع المرأة. عمليات الاعتراف والتقدير الفردي، كما ذكرت فريزر هي حالات تبقى ضمن الاستثناء، الاستثناء لا يعمل على تغيير الصور النمطية ولا يتحداها كون أنها تبقى حالة فردية، وجود العدالة يعني توفير الظروف التي تسمح للجميع بالوصول وتساعد على إعادة التوزيع للمصادر والسلطة.

قبل عملية الربط لما جاء في فصل المشاركة السياسية والمشاركة في سوق العمل للمرأة والعنف على اساس الجندر في هذا الفصل سيتم النظر الى العنف ضد المرأة باشكاله المختلفة وتحليل أشكال العنف وربطها بالمستويات التعليمية ، والعمل والمستويات المعيشية المختلفة من ثم سيتم تحليل مجالات الاقتصاد والسياسية كمحددات للبيئة التي يحدث فيها العنف.

نتائج المسح

تم الاجابة على السؤال المباشر من قبل النساء المشاركات في البحث "هل تم التعرض لأي شكل من أشكال العنف؟" بنعم لحوالي 60% مقابل 39.7 أجابت بإنها لم تتعرض لأي شكل من أشكال العنف، بما يعنيه أن الغالبية العظمى من النساء واجهت في حياتها على الأقل شكلا واحدا من العنف على الأقل لمرة واحدة. وقد تؤشر هذه على نسبة أعلى إذا ما اخذنا بعين الاعتبار إجابة السؤال من قبل النساء لباحثات لم يكن لديهن علاقة مسبقة معهن. وأظهرت البيانات بأن 61.2% ممن تعرض للعنف تعرضن له خلال ال12 شهرا الماضية مقابل 38.8% لم يتعرضن للعنف خلال ال12 شهرا السابقة للدراسة، مما يعني أن الغالبية العظمى ممن ذكرن بأنهن تعرضن لأحد أشكال العنف كان ذلك خلال ال 12 شهرا السابقة للبحث.. وبالنظر إلى تكرار حدوث العنف تؤشر البيانات أن النساء تواجه العنف لأكثر من مرة وبشكل متكرر، كما يبين الجدول (2) و بأن العنف ليس فعلا نادرا أو يحدث لمرة واحدة في غالبية الحالات، بحيث كانت نسبة من ذكرن بأنهن تعرضن للعنف لمرة واحدة حوالي 4% من مجموع من تعرضن للعنف، في المقابل جاءت نسبة التعرض للعنف على الأقل مرة في الشهر الأعلى وبنسبة 39%، الأسبوعي 28.6% ومرة يوميا 13% وأكثر من مرة في اليوم 12، بما يعنيه بأن 25% ممن يتعرضن للعنف يكون بشكل يومي، وأن تكرار العنف من أسبوع-شهر شكّل النسبة الأعلى بأكثر60% ممن أجبن بأنهن يتعرضن للعنف.

الجدول(1) تعرضتِ للعنف في ال12 شهر الماضية

		Frequency	Valid Percent
Valid	نعم	853	61.2
	لا	541	38.8
	Total	1394	100.0

الجدول (2) مدى تكرار وحدوث العنف

		Frequency	Valid Percent
Valid	اكثر من مرة في اليوم	163	12.1
	مرة يوميا	177	13.1
	أسبوعيا	386	28.6
	شهريا	536	39.6
	متكرر من وقت لآخر	32	2.4
	لا يوجد وقت محدد	5	.4
	فترات متباعدة	1	.1
	مرة واحدة	52	3.8
	Total	1352	100.0

وعن ارتباط العنف بعوامل مثل الجنسية وحالة اللجوء والهجرة نجد بأن النساء من اللاجئات والمهاجرات كن أكثر تعرضا للعنف من الأردنيات فبينما شكّل العنف بين النساء من الجنسية الأردنية 58% من مجموع الأردنيات شكل العنف ضد النساء من الجنسية المصرية 81% من مجموع المبحوثات من الجنسية المصرية (كان عددهن)13، عشرة منهن تعرضن للعنف، تلاها اللاجئات السوريات 73% والعراقيات اللاجئات (عدد 7) 71% ، خمسة من مجموع النساء السبعة المشاركات في البحث من العراقيات اللاجئات، اللاجئات الفلسطينيات 69% من مجموع هذه الفئة. كما شملت العينة عاملات مهاجرات من المغرب، بنغاليا، وروسيا وجاءت نسبة العنف بين كل مجموعة 100% (مع ملاحظة أن مجموع كل فئة من هذه الجنسيات كانت أقل من 5) (الجدول في المرفق الخاص في بيانات العنف. وبهذا تؤشر البيانات على أن عوامل اللجوء والهجرة هي عوامل محددة تساهم في زيادة العنف على النساء.

واوضحت أيضا البيانات أن هناك علاقة مباشرة بين وجود إعاقة لدى النساء بالتعرض للعنف، حيث أن 80% من النساء ذوات الإعاقة ذكرن بأنهن تعرضن للعنف، وذكرت أربع نساء من ذوات الإعاقة من أصل 47 امرأة بأنهن تعرضن للعنف مرة واحدة بما شكل 8.5% من مجموع النساء ذوات الاعاقة ب، و 4 منهن ذكرن بأن حدوث العنف متكرر ولكن بشكل متباعد (8.5%)، ما يعنيه أن 83% تتعرض للعنف بشكل إما دائم او متكرر (40.4% دائم و 42.6 متكرر). وأيضا كان هناك فرق فيما يتعلق بمدى التكرار للعنف حيث أن 40% منهن ذكرن بأن التعرض للعنف هو دائم مقابل 20% ممن ليس لديهن إعاقة ذكرن بأن العنف كان بشكل دائم.

بالنسبة لعلاقة العنف بالمستوى التعليمي فقد تبين بأن مستوى التعليم للمراة قد لا يكون محدِّد رئيسي، بحيث أن التعرض للعنف موجود بين الفئات التعليمية المختلفة، ومن المثير للانتباه بأن نسبة من ذكرن بأنهن تعرضن لشكل من أشكال العنف من الحاصلات على الدكتوراة كانت 100% (العدد5)، وبالرغم من أن نسبة تمثيل هذه الفئة قليلة ضمن عينة الدراسة إلا أنها تعبر عن العدد المتدني للنساء الحاصلات على الدكتوراة عموما وبالتالي فإن هذه النسبة مؤشر على أن حصول المرأة على تعليم عال، ليس محددا من محددات عدم التعرض للعنف، وتلا هذا المستويات التعليمية من الاعدادي فأقل حيث كانت نسبة التعرض للعنف بين مجموع كل من الاعدادي، الابتدائي ، تقرأ وتكتب أكثر من 77% من مجموع كل فئة، بينما جاءت نسبة التعرض أقل لمن هم من مستوى الأمية وكان عددهن 29 امرأة بحوالي 66% من المجموع الكلي لهذه الفئة، وشكل العنف حوالي 62% بين

الحاصلات على الثانوي، 52% للحاصلات على البكالوريوس و51% للحاصلات على الماجستير.

الجدول (3) التعرض للعنف * المستوى التعليميCrosstabulation

		المستوى التعليمي								
		أمية	تقرأ وتكتب	ابتدائي	اعدادي	ثانوي	جامعي	ماجستير	دكتوراة	Total
تعرضت للعنف	Count	29	30	91	226	411	569	33	5	1394
	% within للعنف	2.1%	2.2%	6.5%	16.2%	29.5%	40.8%	2.4%	0.4%	100.0%
	% within المستوى التعليمي	65.9%	78.9%	75.2%	76.9%	61.5%	52.8%	50.8%	100.0%	60.3%
	% of Total	1.3%	1.3%	3.9%	9.8%	17.8%	24.6%	1.4%	0.2%	60.3%
	Count	15	8	30	68	257	508	32	0	918
	% within تعرضتي للعنف	1.6%	0.9%	3.3%	7.4%	28.0%	55.3%	3.5%	0.0%	100.0%
	% within المستوى التعليمي	34.1%	21.1%	24.8%	23.1%	38.5%	47.2%	49.2%	0.0%	39.7%
	% of Total	0.6%	0.3%	1.3%	2.9%	11.1%	22.0%	1.4%	0.0%	39.7%
Total	Count	44	38	121	294	668	1077	65	5	2312
	% within تعرضتي للعنف	1.9%	1.6%	5.2%	12.7%	28.9%	46.6%	2.8%	0.2%	100.0%
	% within المستوى التعليمي	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%
	% of Total	1.9%	1.6%	5.2%	12.7%	28.9%	46.6%	2.8%	0.2%	100.0%

ولم يكن العمر محدد واضح في السؤال حول التعرض للعنف بشكل عام للفئات العمرية المختلفة حيث شكل ما بين 55%-66% من مجموع كل فئة ولكنه ظهر بشكل جلي كمحدد لسؤال التعرض للعنف في ال 12 شهر السابقة لاجراء البحث حيث كانت نسبة من تعرضن للعنف للأعمار 53 عاما فأكثر من مجموع هذه الفئة الأقل وبنسبة 40% من المجموع الكلي لهذه الفئة وممن تعرضن للعنف خلال ال12 شهرا الماضية، وترتفع النسبة بين النساء من عمر 18-22 سنة بحيث وصلت إلى ما نسبته 79% من مجموع هذه الفئة تعرضن له خلال ال12 شهر الماضية، وتتراوح نسب الفئات الأخرى ما بين 45-65% من مجموع كل فئة تناقصت حسب ارتفاع العمر، ولهذا دلالة على أن العمر قد يكون محدِّد لحدوث العنف بحيث يتناقص حدوثه مع تقدم العمر، ولكنه لا يعني غياب العنف تماما حيث أن نسبة ليست بالقليلة من بين الأعمار 40 سنة فأكثر تعرضت للعنف خلال السنة السابقة للبحث مما يعني أن هناك استمرارية في بعض الحالات لأنواع وأشكال العنف، وقد يكون هناك تناقص لأشكال عنف معينة وارتفاع لممارسات عنف أخرى حسب دورات الحياة المختلفة للمرأة، على سبيل المثال من مجموع من تعرضن للعنف

خلال السـنة الماضـية من مجموع الفئة العمرية 18-22 سـنة كان العنف الجسـدي والعنف الجنسـي أعلى من أنواع العنف تلاه النفسي والحرمان من المصاد، في المقابل جاء الجسدي والجنسي أقل للفئات العمرية الأكبر خاصة فوق 53 سنة، وازداد العنف النفسي والحرمان من الموارد بين هذه الفئة والفئات العمرية أكبر من 40 سنة مقابل الفئات العمرية الأقل عمرا.

بالنسبة للعلاقة بين التعرض للعنف عموما ومكان السكن نجد أن 63.6% من المجموع العام لمن شاركن في الدراسة ممن يسكنّ المدينة، تلاه 19% ممّن يسكنّ القرية و16% ممن يسكن المخيمات، لكن بمقارنة التعرض للعنف من مجموع كل فئة سكنية نجد بأن أكثر من صرحنّ عن العنف كنّ من المخيمات بما بلغت نسبته 69% من مجموع المبحوثات من المخيم، تلا ذلك المدينة وبنسبة 60% من مجموع من يسكن المدينة، و 54% من مجموع من يسكنّ القرى. وبينت عملية الربط بين الحالة الاجتماعية والتعرض للعنف بأن العنف ينتشر بين الفئات الاجتماعية المختلفة، ولكنه يزداد وبشكل كبير بين فئة النساء في حالة الطلاق أو الانفصال بحيث بلغت 93% في حالة الطلاق و 92% في حالة الانفصال، وكانت النسبة الأقل بين فئة من هن مخطوبات (48%) تلاها العزباوات (52%) ، المتزوجات (58%) والأرامل 59.5%. وبهذا تكون الحالة الاجتماعية مؤثرة خاصة في حالات من سبق لهن الزواج، لتكون حالة الانفصال والطلاق والترمل عوامل مساهمة في زيادة تعرض المرأة للعنف.

الجدول (4) التعرض للعنف * مكان السكن

			التعرض للعنف		
			نعم	لا	Total
مكان السكن	مدينة	Count	887	584	1471
		within مكان% السكن	60.3%	39.7%	100.0%
	قرية	Count	278	231	509
		within مكان% السكن	54.6%	45.4%	100.0%
	مخيم	Count	229	103	332
		within مكان% السكن	69.0%	31.0%	100.0%
	Total	Count	1394	918	2312
		within مكان% السكن	60.3%	39.7%	100.0%

وفي القيام بالربط بين الحالة اجتماعية لكل فئة والتعرض للعنف خلال ال12 شهرا من المجموع الكلي للمشاركات في البحث نجد بأن النسب الأعلى لمن هن في حالة الانفصال كانت الأعلى، وبفارق بين هذه الحالة والحالات الاجتماعية واضح (64%) مقابل 40% لمن هن في حالة الطلاق، تلاها حالتي الزواج والخطوبة بنسب متقاربة (38.2% و 38.5% على التوالي) وكانت النساء الأرامل الأقل (20%) من ناحية التعرض للعنف في ال12 شهرا السابقة لاجراء البحث ومن مجموع النساء الكلي ممن شاركن في البحث. وقد يكون تفسير ذلك مرتبط بما تتعرض له المرأة من ضغوطات في حال ترك بيت الزوجية

الجدول (5) الحالة الاجتماعية * تعرضت للعنفCrosstabulation

			تعرضت للعنف		
			نعم	لا	Total
الحالة الاجتماعية	عزباء	Count	269	249	518
		% within الحالة الاجتماعية	51.9%	48.1%	100.0%
	مخطوبة	Count	50	54	104
		% within الحالة الاجتماعية	48.1%	51.9%	100.0%
	متزوجة	Count	746	538	1284
		% within الحالة الاجتماعية	58.1%	41.9%	100.0%
	منفصلة	Count	59	5	64
		% within الحالة الاجتماعية	92.2%	7.8%	100.0%
	مطلقة	Count	182	12	194
		% within الحالة الاجتماعية	93.8%	6.2%	100.0%
	أرملة	Count	88	60	148
		% within الحالة الاجتماعية	59.5%	40.5%	100.0%
Total		Count	1394	918	2312
		% within الحاله الأجتماعية	60.3%	39.7%	100.0%

ومحاولةالانفصال أو أنه في الكثير من حالات الانفصال تكون ناتجة عن ممارسات عنف من الزوج، حيث لوحظ أيضا أن أشكال العنف المتعددة كانت أعلى بين هذه الفئات

وأيضا من الملاحظ بين فئة النساء من فئة حالات الطلاق والانفصال تعدد المعنفين (زوج، أخ، أب وأفراد آخرين من العائلة) أكثر من الفئات الأخرى، الأمر الذي

الجدول (6) تعرضت للعنف في ال12 شهرا الماضية * الحالة الاجتماعيةCrosstabulation

		الحالة الاجتماعية						
		عزباء	مخطوبة	متزوجة	منفصلة	مطلقة	أرملة	Total
هل تعرضتِ للعنف في ال12 شهرا الماضية	نعم	173	40	491	41	78	30	853
		33.4%	38.5%	38.2%	64.1%	40.2%	20.3%	36.9%
		7.5%	1.7%	21.2%	1.8%	3.4%	1.3%	36.9%

يؤشر على وجود حالة أكبر من الهشاشة للنساء في وضعية الانفصال والطلاق نتيجة لما هو موجود من معتقدات اجتماعية حول المرأة في حالة الطلاق، وما قد تتخلله عملية اتخاذ القرار في الانفصال والطلاق من ممارسات عنف مختلفة ضد المرأة من الزوج أو العائلة.

وكما هو مبين من الشكل الخاص بمكان العنف يبقى المنزل المكان الأخطر على حياة النساء الآمنة حيث بلغت نسبة من حددن بأن العنف يمارس ضدهن في المنزل الغالبية العظمى وبنسبة 76%، تلا ذلك وبفارق كبير، أماكن متعددة (10%) و الشارع (5%) ومكان العمل (4.6%) ومكان الدراسة (2.5%). وبالنسبة للأماكن المتعددة حددتها النساء ب: المنزل، العمل، الشارع. وتم ذكر أماكن أخرى لكن بنسب قليلة جدا لكنها تؤشر على أن العنف قد يحدث في أي مكان حتى تلك الأماكن التي من المفترض أن تقوم بحماية المرأة مثل مراكز الأمن والحدود والدوائر الحكومية.

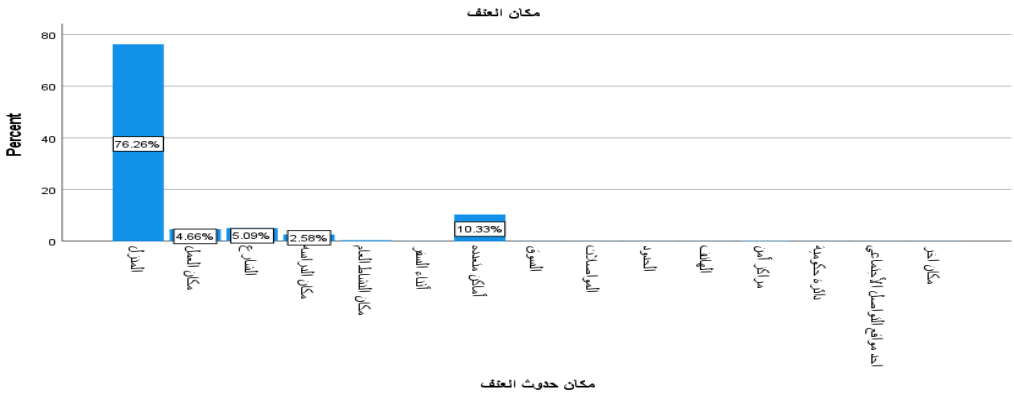

وعن الصلة بالمعنف كانت نسبة من صرحن بأن العنف من الزوج النسبة الأكبر من مجموع من تعرضن للعنف الكلي وبنسبة 37%، تلا ذلك أكثر من معنف (11%) الطليق (10%)، آخر (10%) الأب (8%)، شخص غريب (8%) والأخ (7.6%) صاحب العمل (2.7%) زملاء في العمل (1.9%)، والأم (1.7%) ، والابن والأخت والابنة بنسب قليلة لم تتعدى 1%.

الجدول (7) الصلة/العلاقة مع المعنف

		Frequency	Valid Percent
Valid	الابنة	1	.1
	الاب	114	8.2
	الابن	12	.9
	الأخ	106	7.6
	الأخت	1	.1
	الأم	24	1.7
	الزوج	517	37.1
	الطليق	142	10.2
	زملاء العمل	27	1.9
	رئيس العمل	38	2.7
	شخص غريب	116	8.3
	آخر	143	10.3
	أكثر من معنف	153	11.0
	Total	1394	100.0

وبالنظر للمتعدد فقد حددت النساء، وبناء على التكرارالمتعددين في الاستمارة، جاء الترتيب الأول (الزوج، الأب ، الأخ)، الثاني كان (صاحب العمل والزوج) والثالث (الأب والأخ) وكان هناك أحيانا تعدد من خمسة أشخاص. وعن المعنفين الآخرين تم ذكر: المحاضر في الجامعة، طبيب، الجار، الخطيب، الصديق، سائق التكسي/الباص، صاحب محل تجاري، من عائلة الزوج، الأب، الأم، أخ الزوج، أبناء العم أو

الخال، الخ. بينما تؤشر ارتفاع الارقام للأشخاص والتي تربط النساء بهم علاقة عائلية مباشرة مثل الزوج والأب والأخ النِسب الأكبر على أن السلطة الناجمة عن مثل هذه العلاقات يتم التعبير عنها وضمان استمراريتها باستخدام أشكال العنف المختلفة. لكن أيضا يشير وجود أشخاص آخرين ممن لا تربطهم بالمرأة علاقة سلطة مباشرة إلى أن هناك سلطة ذكورية مجتمعية تضع المرأة في مواضع خطر مختلفة، ولا بد من النظر إلى تقاطع السلطة الذكورية الناتجة عن علاقات مباشرة مع العلاقات غير المباشرة، حيث أن المصدر للسلطتين مترابط ويحكمه نفس المنظومة القيمية، فالأب، الأخ والزوج والذين يعتبروا أن استخدام العنف ضد المرأة بأشكاله المختلفة هو "حق" مكتسب بحكم العلاقة وناتج عن تراتبية العلاقة والسلطة ويتم تبريره في غالبية الأحيان على أنه شكل من الحماية للمرأة، مما ينتج ضمن هذه الممارسات نوع من العلاقة العامة بين المرأة والرجل بحيث تصبح العلاقة التراتبية العائلية هي علاقة تراتبية عامة بين المرأة والرجل، بما معناه أن ممارسة العنف ضد المرأة ينتج شكل من التعامل مع المرأة عموما، لذا نرى أن هناك أشكال من العنف والضغوطات تمارس على المرأة من خارج إطار عائلتها وذلك لأن ما ينتجه المنزل من علاقات تعكس نفسها على العلاقات خارج إطار المنزل، ومن هنا فإن المنظومة القيمية الأسرية المميزة بين المرأة والرجل تساهم بشكل مباشر في أشكال العنف خارج المنزل سواء كان هذا في اطار العمل، الشارع، المدرسة، الجامعة وغيرها من أماكن. وتنتقل السلطة الممارسة من الأب والتي تتمثل باشكال عنف مختلفة الى الاخ والزوج ومن ثم تتدرج لتصل الى الرجال عموما سواء في الشارع أو مكان العمل، بغض النظر إذا كان هناك علاقة مباشرة مثل صاحب أو زملاء العمل أو الغرباء في الشارع والسوق والمواصلات العامة. لذا فإن شكل الحماية من العنف خارج المنزل سيكون من الصعب تحقيقه إذا لم يتم التعامل مع العنف داخل المنزل بتغيير للمنظومة القيمية التي تعطى الرجل الحق في ممارسة العنف

سواء للتأديب، الحماية، الارضاخ، تحديد الخيارات لمصلحة للمرأة أو العائلة، أوغيره من التبريرات التي تُعطى لتبرر ممارسة السلطة على المرأة والتي هي بالأساس ناتجة عن عدم توازن القوى المرتبط بالصورة النمطية عن المرأة وأدوارها سواء منها البيولوجية أو الجندرية.

وعن مساهمة الظروف الطارئة وأثرها على ممارسة العنف ضد المرأة مثل حالة وباء فيروس كرونا فإننا نجد بأن هذه الظروف قد تساهم في استمرار حدوث العنف ولكن ليست من العوامل

الجدول (8) تعرضت للعنف * هل تعرضت للعنف خلال فتره الحظرCrosstabulation

			هل تعرضت للعنف خلال فتره الحظر		
			نعم	لا	Total
تعرضت للعنف	نعم	Count	816	578	1394
		within %تعرضت للعنف	58.5%	41.5%	100.0%
		within %هل تعرضت للعنف خلال فتره الحظر	100.0%	38.6%	60.3%
		% of Total	35.3%	25.0%	60.3%

الجذرية التي تؤسس للعنف، فعند سؤال من تعرضن للعنف خلال فترة الحظر إذا ما كان العنف للمرة الأولى فقط حوالي 7% من مجموع من تعرضن للعنف ذكرن بأن العنف كان للمرة الأولى بما يعنيه أن 93% ممن تعرضن للعنف خلال فترة الحظر كن بالاساس عرضة له قبل فترة الوباء والحظر. وهذا يشير إلى أن وجود ممارسات العنف في أوقات عدم وجود أي ظروف طارئة /أزمات تعني بأن حدوثه على الأغلب سسيتمر خلال فترات الأزمات، ونرى من البيانات أن 58.5% ممن ذكرن بأنهن تعرضن للعنف تم ممارسة العنف عليهن خلال فترة الحظر الأولى (اذار-ايار 2020) وأن 41% ذكرن بأنه لم تكن هناك ممارسات عنف ضدهن خلال هذه الفترة.

كما تم البحث حول إذا ما كان هناك أي تغييرات بما يتعلق في العنف خلال فترة الحظر حيث ذكرت 31% بأن فترة الحظر أدّت إلى نوع من التغيير في ممارسة العنف بينما الغالبية حوالي 68% ذكرت بأنه لم يكن هناك أي تغيير. وبالنسبة لطبيعة التغيير فقد ذكرت 80% ممن تعرضن للعنف خلال فترة الحظر بأن العنف ازداد بينما ذكرت ما نسبته 16% بأن ممارسات العنف انخفضت و 3.7% ذكرن بأن العنف توقف. وعن الأسباب التي ساهمت في توقف أو انخفاض ممارسات العنف ذكرت النساء عوامل مثل التوقف عن العمل في حال

الجدول (9)هناك أي تغير فيما يتعلق بالعنف خلال فترة الحظر

		Frequency	Valid Percent
Valid	نعم	433	31.1
	لا	961	68.9
	Total	1394	100.0

كان لعنف في مكان العمل وخلال فترة الحظر كان العمل من المنزل، موت الزوج (حالة واحدة) وعوامل أخرى مرتبطة بالإقامة في منزل الأهل والانفصال المؤقت نتيجة الحظر، وعدم قدرة المعنف التفرد بالمرأة نتيجة وجود أشخاص في المنزل في جميع الاوقات. وهذه العوامل تبين بأن التغيير غير مرتبط بتغيير سلوكي وإنما عوامل خارجية أدت إلى انخفاض الممارسات وأن التوقف لا يؤشر على توقف عن الممارسة وإنما عدم توفر الظروف التي كانت مهيئة لممارسة العنف ضد المرأة. هنالك عدد قليل من النساء ذكرن في الأسئلة المفتوحة بإن التغيير كتن إيجابيا من ناحية التوقف عن العنف تماما .ومما تم ذكره عن التغيير المرتبط بإن العنف قد اصبح أقل كان هناك حالات مرتبطة بالانفصال عن المعنف ، موت المعنف في إحدى الحالات او عدم قدرة المعنف الاستفراد بالمرأة، لذلك لا يشير هذا الى اي نوع من التغيير وإنما الى حالة من الانقطاع عن ممارسة العنف نتيجة لظروف طارئة.

الجدول (10) طبيعة التغيير

		Frequency	Valid Percent
Valid	ازداد العنف	346	79.9
	قل العنف	71	16.4
	توقف العنف	16	3.7
	Total	433	100.0

ومن أشكال العنف التي واجهتها النساء عموما اللواتي تعرضن للعنف كما هو مبين في الجدول (11) فإن العنف الذي تواجهه النساء على الأغلب متعدد الأشكال بحيث أن أكثر من نصف من يتعرضن للعنف واجهن أكثر من شكل من العنف تضمن ذلك عنف جسدي/حرمان من الموارد والمصادر/عنف نفسي وغيره، تلا ذلك العنف النفسي (30%) والعنف الجسدي (10%) ، والعنف الجنسي (4%) والحرمان من الموارد حوالي 3% ، التزويج المبكر والاجبار على الزواج حوالي 0.6%. ولا يعني أن التزويج المبكر والاجبار على الزواج هي الأقل ممارسة، ولكن يؤشر هذا إلى نسبة النساء اللواتي اعتبرن أن الاجبار والتزويج المبكر هي أشكال من العنف. وبالنظر إلى فئة من ذكرن بأن الزواج المبكر كان شكلا من العنف فهي الحالات التي تم فيها التزويج لأعمار صغيرة جدا كان أصغرها 11 عاما وأكبرها 15 عاما. كما تضمن هذا الشكل من العنف ممارسات وأشكال من العنف الأخرى مثل التزويج للطفلات من قبل الأهل مقابل مبلغ من المال والذي يعد شكلا من أشكال الاتجاربالمرأة والطفلات، عمليات ما يسمى "البدل" بين الاقارب، تحسين علاقات أو حل خلافات بين الأقارب من خلال تزويج الطفلات.

جدول (11) شكل العنف

		Frequency	Valid Percent
Valid	جسدي	138	9.9
	نفسي/لفظي	422	30.3
	جنسي	58	4.2
	اقتصادي/حرمان من الموارد والفرص	40	2.9
	زواج مبكر	7	.5
	اجبار على الزواج	2	.1
	متعدد	727	52.2
	Total	1394	100.0
Missing	لا ينطبق عليها السؤال	918	
	Total	2313	

وقد أشارت الباحثات إلى أن عددا من النساء صرحن عن العنف في المقابلة ولم يصرحن عنه خلال تعبئة الاستمارة، واحتراما لرأي النساء وخصوصيتهن في القرار لم يتم تعديل الاجابة على الاستبانة. على سبيل المثال قضايا العنف الالكتروني والابتزازعبر الانترنت من القضايا التي ظهرت خلال المقابلات، كما صرحت بعض النساء عن أشكال من العنف مرتبطة بالهجر والحرمان العاطفي نتيجة لوجود علاقات لدى الزوج من خلال الانترنت، وقد ذكرت بعض النساء بأن هذا الشكل من العنف قد تزايد خلال فترة كورونا وأصبح هناك إدمان على العلاقات عبر الانترنت. مشاركتين في البحث تحدثتا عن فبركة للصور وابتزازهن ولم يستطعن إخبار أحد خوفا من عدم تصديقهن، إحدى حالات العنف ترتب عليها ابتزاز مالي ، ارسال "كروز" دخان اسبوعيا حتى لا يرسل الصور المفبركة لزوجها. هناك عدد من النساء أيضا صرحن عن أنواع من العنف لم يتم ذكرها

خلال تعبئة الاستمارة بالتحديد كان هذا متعلق في العنف الجنسي، وقد أشارت إحدى الباحثات بأنها خلال فترة المسح لم تلتقي بأي امرأة ممن قابلتهم ممن يواجهن العنف الجنسي إلا أنه تم الاتصال بها من بعضهن على هاتف الاتحاد لاحقا ليخبرنها عن أشكال من العنف الجنسي تم التعرض لها مسبقا، وبالطبع لم يتم تسجيل هذه الحالات في الاستمارات، وقد شاركت باحثة أخرى تجربتها كالتالي:

من جميع الاستمارات التي قمت بتعبئتها والمخصصة لمنطقتي لم تصرح اي امرأة بالتعرض للعنف جنسي، ولكن هناك امراة عندما انتهينا من ملء الاستمارة وانتهيت من المقابلة معها قالت لي: "أنا لا أريد ان تكتبي عن العنف الجنسي الذي تعرضت له في الاستمارة" وعندما قمت بطمأنتها بأنه لن يتم ذكر الاسم أو مكان السكن أو أية معلومات قد تشير إلى شخصيتها، أخبرتني بأنها تعرضت للعنف الجنسي والتحرش من قبل مديرها بالعمل وتركت العمل ولم تخبر زوجها خوفا منه وقامت بتغيير مهنتها والعمل بغير تخصصها "لكي أمشّي أمور المنزل ومصاريفه"، كما صرحت لإن المدير من نفس العشيرة ولكن من عائلة أخرى خافت ان يحدث عنف بين العائلتين "بسببي" كما قالت.

ما ذكرته هذه الباحثة تكرر من عدد من الباحثات الأمر الذي ينبئ بعدد أكبر من النساء اللواتي تعرضن للعنف من نسبة من ذكرن بأنهن تعرضن للعنف، وخاصة العنف الجنسي. كما يشير هذا إلى الخوف من أن يُلقى اللوم على المرأة. وكما لوحظ من جملة المرأة في الاقتباس من الباحثة أن المرأة خافت أن يكون اقتتال العائلات "بسببها" بما يعنيه أنها أيضا تضع نوعا من المسؤولية على ذاتها وليس على المعنف الذي تحرش بها. ويعود هذا إلى الأفكار المجتمعية حول العنف ووضع اللوم على المرأة كمتسببة به، وقد تم الإشارة إلى عوامل أخرى مرتبطة بسلوك المعنف في حالات البطالة والضغوطات المالية بحيث بررت النساء العنف الممارس ضدهن كنتاج للضغوط الاقتصادية وعدم قدرة الرجل على القيام بدوره في سد احتياجات العائلة ، من الامثلة على ذلك ما قالته إحدى الباحثات عن امرأة ممن تمت تعبئة الاستمارة معها ولم تصرح بإنها تعرضت للعنف، جاءت بعد ذلك لحضور محاضرة في الاتحاد وطلبت الحديث مع الباحثة وأخبرتها عن العنف الذي كانت تتعرض له من زوجها من ضرب وتعنيف بأشكال مختلفة قبل جائحة الكورونا، إلا أنه تضاعف خلال الجائحة. وقد حاولت المرأة تفهّم عنف زوجها لها بأنه ناتج عن ضغوط عليه ولهذا السبب كان يعنفها. لم تخبر المرأة أحدا وقالت: "خفت أترك

الجدول (12) البوح عن العنف

		Frequency	Valid Percent
Valid	البوح عن العنف	1050	75.3
	التبليغ لجهة رسمية	292	20.9

أولادي وزوجي وهذا فقط كان عنف من أجل الظروف المادية"، وعن إخبارها لأهلها أو البوح والتبليغ عن العنف ذكرت بأن أهلها لن يقتنعوا بأن هذا خطأ، وأشارت أن هنالك حالات بلّغت حماية الاسرة ولم تستفِد. وقد تم الإشارة إلى عدم كفاية التبليغ للجهات الأمنية من عدد من النساء في الأسئلة

المفتوحة تكررت بإجابات "كُتب على الزوج تعهد بعدم التعرض لي ويرجع يضربني" وعن الحالات التي تدخلت فيها العائلة ذكر البعض بأن "أهلي وزوجي متفقين على هذا الموضوع، على الفاضي تدخلهم". ولا يعني عدم التبليغ من الغالبية العظمى للجهات الرسمية أن النساء تسكت عن العنف ضدها، فقد ذكرت 75% من النساء أنها تبوح بالعنف ضدها، في غالبية الاحيان للأم، الأخت، الصديقة ، أو برامج دعم ومساندة في الجمعيات، أما التبليغ للجهات الرسمية فقد بلغ نسبته حوالي 21% من المجموع الكلي لمن تعرضن للعنف. أما بالنسبة لمن تعرضن للعنف خلال ال 12 شهر السابقة لإجراء المسح فقد كانت النسبة حوالي 19% قمن بالتبليغ للجهات الرسمية من مجموع هذه الفئة، مما يعنيه أن حوالي 81% لم تقم بالتبليغ عن العنف. وقد جاءت نسبة التبليغ أعلى في حال الخلافات الزوجية التي تؤدي إلى الانفصال وخلال مرحلة اجراءات الطلاق عنها في الحالات التي لا

الجدول (13) هل تعرضت للعنف في ال12 شهر الماضيه * هل تم الابلاغ عن العنف Crosstabulation

		هل تم الابلاغ عن العنف		
		نعم	لا	Total
نعم	Count	163	690	853
	% within هل تعرضت للعنف في ال12 شهر الماضيه	19.1%	80.9%	100.0%

يكون فيها انفصال وقد بلغت نسبة التبليغ في هذه الحالات أكثر من نصف التبليغات 57.9% كانت من مجموع من بلغن عن العنف. في نفس الوقت كانت التبليغات عن العنف من الأب (2.1%) والأخ (3.4%) والابن (0.3) بنسب قليلة من مجموع التبليغات، وكان هناك تبليغات ضد أكثر من معنف بما يقارب 9.2%، حوالي 2.7% من التبليغات ضد زملاء في العمل، 2.4% رئيس العمل، وكانت نسبة التبليغ أكبر في حال عدم وجود أي علاقة مع المعنف وبما نسبته 22% من مجموع التبليغات.

وقد كانت أعلى نسبة تبليغ عن العنف للأردنيات من المجموع العام 79% (21% من مجموع الأردنيات اللواتي تعرضن للعنف)، تناقص التبليغ من اللاجئات لحوالي 12.1% من مجموع التبليغات (فلسطينية (6.9)، عراقية (0.3) وسورية 11.8%)، وتوزعت النسبة المتبقية على العاملات المهاجرات (المغربيات، الروسية ، البنغالية) وغير الأردنيات المتزوجات من أردنيين من الجنسية المصرية واللبنانية والمغربية. وقد لوحظ نسب أقل للاجئات والعاملات المهاجرات من مجموع كل فئة مقارنة بالتبليغ من مجموع الأردنيات اللواتي تعرضن للعنف وقمن بالتبليغ وبلغت 21% بين الأردنيات. وفي طور نقاش

عمليات التبليغ مع النساء كانت هناك مخاوف مختلفة من قبل النساء حسب الجنسية ومكان السكن وأيضا مستوى الدخل وحالة العمل وغيره من عوامل.

في حالة النساء من جنسيات أخرى كانت المخاوف مرتبطة بقدرة الرجل على تسفير المرأة في حال الشكوى، أو وجود تجارب لنساء أخريات من نفس الجنسية لا يتم التعامل معهن حسب اجراءات القانون وإنما تكون كلمة الزوج مصدقة، ويرتبط أيضا بهذا قوانين الجنسية والإقامة بحيث أن الزوج هو من يمنح الزوجة الإقامة أو الجنسية وبالتالي يتحكم في إقامتها ومنحها الجنسية في الأردن وبغض النظر عن وجود أطفال من عدمه مما يخلق حاله من عدم الأمان والقدرة على التبليغ في حالة العنف. بالنسبة للنساء من الجنسية العربية واللواتي يرغبن بالحفاظ على جنسيتهن الأصلية وعدم اسقاطها يشكل عدم السماح بازدواجية الجنسية بين الدول العربية تحديا آخر (بناء على اتفاقية الجنسية المعقودة بين دول الجامعة العربية لسنة 1954، في مادتها السادسة على أن: (لا يُقبل تجنس أحد رعايا دول الجامعة العربية بجنسية دولة أخرى من دول الجامعة إلا بعد موافقة حكومته وتزول عنه جنسيته السابقة بعد اكتسابه الجنسية الجديدة) (Rubenstein and Adler, 1999).)

الحالات الأخرى والتي ظهرت لدى النساء المتزوجات من غير الأردنيين واللواتي يضعن اللوم على أنفسهن نتيجة اختيار الزواج من شخص غير أردني وبالتالي ترى المرأة نفسها المسؤولة عن حالة العنف ولا تقوم بالتبليغ. هذا اللوم مرتبط بتغريب النساء عن جنسيتها ومواطنتها بحكم ان الزواج من غير الأردني يخرجها عن مواطنتها لوجود

الجدول (14) هل تم الابلاغ عن العنف * هل تعرضت للعنف في ال12 شهر الماضية * مكان السكن Crosstabulation

مكان السكن	هل تعرضت للعنف في ال12 شهر الماضيه		هل تم الابلاغ عن العنف نعم	هل تم الابلاغ عن العنف لا	Total
مدينة	Count		108	415	523
	within %مكان السكن		20.7%	79.3%	100.0%
قرية	Count		28	152	180
	within %مكان السكن		15.6%	84.4%	100.0%
مخيم	Count		27	123	150
	within %مكان السكن		18.0%	82.0%	100.0%
	% of Total		20.9%	79.1%	100.0%

فهم يؤسس لتبعية المرأة للزوج، وبالرغم من التعديلات التي حدثت على قانون الجنسية مطلع الثمانينات والتي عدلت المادة التي كانت تفقد المرأة جنسيتها في حال الزواج من شخص غير أردني الإ أن عدم مساواتها مع الرجل في منح الجنسية لأبنائها وزوجها والمرتبط بالبعد القيمي الرمزي للأدوار والقيم على أساس الجندر يجعل من قضية التبعية للزوج بعدا ماديا يتمثل في التعرض لأنواع عديدة من العنف بصمت. الآثار الأخرى تتمثل في قضية أحدى العاملات المزارعات والتي اتخذت خيار

الزواج من عامل من جنسـية أخرى ممن يعملون معها بالزراعة والتي ذكرت بأن جميع من حولها يلومها على الزواج من شخص عير أردني كونها تنتمي لعشيرة، قضية هذه المرأة بينت أن العشيرة أيضا تتخلى عن النساء في حال تزوجت من خارج إطار العشيرة، وبالتالي تفقد وسائل الحماية التي قد توفرها العشيرة في بعض الحالات. وقد كان هناك حالات مرتبطة باختفاء الزوج أو سفره إلى بلده الأصلي وترك الزوجة والأبناء ومعاناة قانونية من قبل النساء للحصول على الطلاق والامتيازات التي أقرتها الحكومة لأبناء النساء المتزوجات من غير الأردنيين. ويبين تعرض هذه الفئة للعنف ليس فقط تعددية أنواع العنف الذي تتعرض له ولكن أيضا لأن العنف ممنهج يرتبط بشكل مباشر بالقوانين المميزة والقاصرة عن التعامل مع المرأة بشكل متساوٍ مع الرجل.

في المقابل يمثل البعد العشائري تحديا آخر للنساء من حيث امكانية التبليغ، كما يظهر في الجدول (14) فإن نسبة التبليغ من مجموع من يسكن القرى كانت الأقل مقارنة بنسبة التبليغ بين من يسكن المدن والمخيمات، وبناء على ما جاء في مقابلات النساء فإن الشكوى للجهات الأمنية اذا لم تكن بمعرفة العائلة قد يكون لها آثار سلبية على المرأة، وقد ذكرت أسباب تتعلق بصعوبة الشكوى من قبل النساء في القرى نتيجة لعلاقات القرابة بين الزواج أو نتيجة لعلاقة القرابة مع المسؤولين في المراكز الأمنية والتي عادة ما تعيق الشكوى وتضغط على المرأة من أجل التنازل.

وضمن الأسباب العامة والتي تم تكرارها لأسباب عدم التبليغ بعبارات مثل:" التبليغ للشرطة يزيد المشكلة ولا يحلها" ، الخوف من الطلاق: ما حدا ممكن ينفعني إذا تطلقت" " الخوف على الأطفال" " الخوف من التعرض للإحراج: غير مقبوله بالمجتمع بأن السيدة تشتكي على زوجها " ، " لا يجوز أن أشتكي على والدي"، " لا يوجد مصدر مالي في حال تم حبس الزوج" ، " شو بدي أحكي" ، " كل النساء يتعرضن لنفس الشيء وبيصير في كل بيت" ، "لمين بدي اشكي ما حدا ممكن يساعد" ، "مابدي اكبر المشاكل ،عيب اشتكي على زوجي" "مشاكل أسرية خاصة ما بتنحكي لحدا " بسبب القرابة وحتى لا يحدث خلافات داخل العائلة" " رفض الأهل للشكوى" " الخوف من فقدان العمل" "الخوف من لومي ولا يوجد أحد يساندي وخاصة أنني لست في بلدي" "أولادي شباب ما بحب يحكوا امك اشتكت على أبوك"، " بحبه وما بحب اشتكي عليه وأصلا هو منيح بس الله بعين من الضغط هيك صار " "ممكن أن تتعرض حياتي للخطر أكثر " "مافي سند" ، "مابعرف وين اروح" كنت أعتقد أن هذا هو الشيء الطبيعي ولم أكن أعلم عن جهات بتساعد" "لأن الشكوى دون فائدة كتاب تعهد. ويتم ممارسة العنف مرة أخرى".

وتبين هذه العبارات بإن أسباب عدم الشكوى والتبليغ متعددة ومتشابكة ويمكن أن تقسم إلى إسباب تتعلق بعدم وجود آليات حماية ناجعة للمرأة، الآثار التي ستترتب على المرأة نتيجة الشكوى من وصمة عار وآثار أيضا اقتصادية في حال حبس المعتدي خاصة في الحالات التي يكون فيها المعتدي هو المعيل من أب، زوج وأخ، عدم وجود المساندة للمراة في اتخاذ القرار وعمليات اللوم الاجتماعي للمرأة، عمليات تطبيع العنف ضد المرأة والتعامل معها كحق للرجل. وفي الوقت الذي عبرت المرأة فيه عن عدم التبليغ لهذه الاسباب كان من الواضح بأن التبليغ لا يرتبط برضا أو قبول عن العنف وإنما الصمت عن العنف يرتبط ارتباطا مباشرا بالعنف المؤسسي الممنهج والذي تتقاطع فيه عدة عوامل من غياب لآليات الحماية والانصاف، البعد الثقافي من وصمة عار، البعد الاقتصادي وعدم استقلالية المرأة المادية، عدم قدرة المرأة على اتخاذ قرارات خارج التوافق الأسري، عدم وجود الحماية الاجتماعية التي قد توفرها الأسرة في حالة اللجوء والهجرة وبالتالي تصبح المرأة أكثر عرضة لممارسات الاستغلال والعنف بشكل أكبر.

وفي غياب، او وجود دور يساهم في استمرار العنف ضد المرأة، من قبل الدولة تكون الأدوات التي تستخدمها النساء في مواجهة العنف على الأغلب تلك التي طورت على صعيد الأسري أو العشائري من وسائل توافق أسري ووساطة والتي عادة لا تقود إلى إنهاء العنف وإنما استمراره، فقد ذكرت عدد من النساء زيادة العنف بعد الوساطات نتيجة لمعرفة المعنف بأنه لن يحاسب، لذا عبرت النساء بعبارات مثل "محاولة التدخل من العائلة والواسطة من أي شخص غير مجدية" وأن النتيجة أنّ عددا كبيرا من الناس يصبحوا على علم بالموضوع، مما يسبب الحرج للمرأة ويضطرها للسكوت في حالات حدوث العنف بعد الوساطات العائلية. وفي ظل هذا الوضع ووجود نسب متدنية للتبليغ بين النساء عموما باختلاف طبقاتهن ومستوياتهن التعليمية فإنه تم الاستسفسار من النساء عن أساليب مواجهة العنف والحماية الشخصية التي يستخدمنها في حياتهن اليومية وقد ذكرت النساء عبارات تدلل على تطوير وسائل حماية خاصة تتضمن بداية فهما مرتبطا أحيانا بمسؤوليتها عن العنف " أحاول القيام بأمور لا تثير الغضب" ، "أتجنبه عندما يكون غاضبا" . وفي النقاش مع النساء ذكرت النساء بأن مثل هذه الاستراتيجيات لا تفيد ولا تمنع العنف لكنها محاولات، بمعنى أن المرأة حتى لو عبرت ببعض المقولات التي قد تشير إلى لوم نفسها قد لا يكون هذا واقع الحال وإنما تحاول فهم ما يحدث، وبما أن الشائع مجتمعيا تحميلها المسؤولية قد تجد بعض النساء يستخدمن نفس المنطق المجتمعي.

من الاستراتيجيات الأخرى، اتضح بإن الأغلبية من النساء ذكرن بأنهن حاولن التفاوض والنقاش والحديث مع المعنف سواء كان الزوج، الأخ، الأب مرارا، التهديد بالتبليغ والشكوى، المواجهة والرد بالمثل سواء الضرب أو العنف اللفظي، الدفاع عن النفس، االخروج من البيت، القيام بتغييرات في المنزل لتفادي الخطر مثل أبعاد أي مواد حادة أو زجاجية عن الأماكن التي يحدث بها العنف، اغلاق الغرفة، التوقف عن العمل لمعاقبتها المعنف ماديا، التهديد بالطلاق، الصراخ لجلب انتباه الجيران، الصمت وعدم الصراخ حتى لا يتمادى أكثر في العنف. بعض النساء استخدمت وسائل أخرى مثل الهجر في المنام لأيام، الاضراب عن الطعام، التهديد بالانتحار، احراج الزوج أمام أصدقائه بإعلامهم، اعلام رؤساء عملهم (مثال امرأة من المشاركات كانت زوجة مدرس محترم في المنطقة أخبرت مدير المدرسة وهددت بإعلام الطلبة والهيئة التدريسية مما جعله يخاف على سمعته). ونجد بأن بعضا من هذه الوسائل قد تحدث أضرارا للمرأة مثل الاضراب عن الطعام أو التهديد بالانتحار أو ترك العمل ولكنها تعبر عن انعدام الوسائل الأخرى لمواجهة العنف أمام المرأة.

في نفس الوقت تشير عبارات النساء المختلفة بأن الغالبية العظمى منهن حاولن القيام أو اتخاذ استراتيجيات معينة لمجابهة العنف، إلى أن هناك عدم قدرة على تطبيع حالة العنف بين النساء بمعنى أنه وبالرغم من الشائع عن قبول العنف لوضعها إلا أن هذا ليس مرتبطا بعملية قبول، وإنما عملية تحمل تفرضها عليها البيئة المحيطة بالعنف. وكان من الملاحظ اختلاف ردود المرأة على العنف وارتباط هذا الاختلاف بالعلاقة مع المعنّف، في حالة الأب والأخ كانت الغالبية العظمى تفضل الصمت أو تبرره بحكم علاقة السلطة وحق التربية والخوف من وصمة العار للتبليغ عن الأب أو الأخ ، في المقابل كان الدفاع عن النفس، محاولة النقاش واستخدام الوساطة، الرد بالمثل وغيره من وسائل في حالة الزوج مما يعني أن هناك نظرة لعلاقة السلطة مختلفة بين سلطة الأب والأخ وسلطة الزوج. وفي نقاش هذا الموضوع أكدت بعض الدراسات إلى أن استناد المرأة في الحماية على عائلتها، بالتحديد الأب والاإوة في سياق لا يوجد فيه أدوات ممنهجة وفاعلة للحماية بالإضافة إلى عدم الاستقلالية المادية للمرأة، يجعل من الصعب على المرأة اللجوء إلى الشكوى عن العنف أو مواجهته في حال كان من الأب أو الأخ (Jabiri, 2016). من هنا فإن البيئة المهيئة للعنف ضد المرأة من عدم مساواة في المجالات المختلفة تلعب دورا اساسيا في تحديد خيارات المرأة المرتبطة بمواجهة العنف بأشكاله المختلفة. وفيما يتبع سيتم النظر والربط بين ماتم نقاشه من أنواع وأشكال العنف المختلفة التي تواجهها المرأة وعدم المساواة في البنى السياسية والاقتصادية والتي تهيئ الظروف لاستمرار العنف وتحديد مشاركتها السياسية والاقتصادية.

العنف ضد المرأة على اساس الجندر والمشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة

إن تناول المجالات السياسية والاقتصادية ومحاولة فهم وضع المرأة كان محاولة لفهم البيئة التي يحدث فيها العنف ضد المرأة. ليس من هدف الدراسة تبيان بأن العنف يحدث أم لا، فالمنطلق الاساسي هو أن العنف ضد المرأة كونها امرأة موجود بأشكاله المختلفة. هناك العديد من مظاهر العنف ضد المرأة والتي تتجلى عادة بأنواع شديدة من العنف تصل إلى القتل، وتُلاقي مثل هذه الأنواع في حالات معينة تعاطفا مجتمعيا شديدا يصل للرفض والتعاطف مع النساء، لكن هذه الأشكال هي عبارة عن تجليات لواقع سياسي اقتصادي ثقافي وجندري. لا تقتل جميع النساء ضمن هذه البيئة ولكن هناك عوامل تمهّد لإمكانية حدوث ذلك، لذا، العنف بما فيه القتل أو حالات التعذيب مثل قضية الزوج الذي فقأ عيني زوجته هي نتاج بيئة مهيئة، ولا يمكن النظر لها كحالات فردية فقط أو استثنائية. هذه الحالات أيضا موجودة عالميا بمعنى أن ظاهرة العنف ضد المرأة منتشرة في أغلب المجتمعات ولكن تختلف أشكال العنف ومنطلقاتها. هذه الحقيقة قد تكون أيضا عاملا من عوامل تنميط العنف ضد المرأة عندما لا يوضع العنف ضد المرأة في سياقاته الاقتصادية والسياسية، فيكون هناك نوع من التبرير للعنف الذي يحدث في مجتمع معين، مثل الأردن، على اعتبار أن قضية العنف ليست قضية خاصة في الأردن وإنما عامة تواجهها جميع المجتمعات، وعوضا أن يوجّه هذا الأنظار للدول لتحمل مسؤولياتها يتم التعامل معه لجعل موضوع العنف "طبيعيا". قضية السياق تضع موضوع العنف ضمن إطاره المحلي وبنفس الوقت تعمل على ربط المحلي للعنف بالسياق السياسي الاقتصادي العالمي. من هنا فالدراسة حاولت التعامل مع العنف الهيكلي الممنهج ضد المرأة، وليس فقط أشكال العنف وأنواعه مثل الجسدي، الجنسي، النفسي، الحرمان من المصادر، أو التزويج المبكر. هذه الأشكال تم استخدامها للنظر إلى ما يجعل حدوثها ممكنا خصوصا على الصعيد الخاص، وكيفية تشابكها مع قضايا أخرى يتم المأسسة لها في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

تعريفات العنف ضد المرأة السابقة عموما ركّزت على الفعل الموجّه ضد المرأة بصورة أساسية كما جاء في التوصية (١٩) لاتفاقية سيداو، والذي نص في الفقرة السادسة على: "تعرف الاتفاقية في مادتها الأولى التمييز ضد المرأة ويشمل التمييز العنف ضد المرآة القائم على أساس الجنس أي الموجّه ضد المرأة بصفتها امرأة، أو ذاك الذي يلحق للمرأة بصورة غير متوازنة ويشمل ذلك الأفعال التي تلحق الأذى أو المعاناة الجسدية أو العقلية أو الجنسية، والتهديد بمثل هذه الأفعال والقهر وأشكال الحرمان الأخرى من الحرية"(CEDAW, 1979) ، وقد تم تحديث هذا التعريف من قبل لجنة اتفاقية الغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في التوصية العامة رقم (35) في جلستها الخامسة والستين بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٤ والتي تبنّت تعريف العنف ضد المرأة بحيث أصبح استخدام مفهوم " العنف على أساس النوع الاجتماعي ضد المرأة" (CEDAW

(Committee, 2017عوضـــا عن العنف ضـــد المرأة المبني على الجنس، ويأتي هذا التحديث للمفهوم من خلال النظر إلى الأسباب الجذرية والآثار "ذات الطابع على أساس النوع الاجتماعي للعنف. ويعزز المصطلح كذلك فهم العنف بوصفه مشكلة اجتماعية، لا فردية، تتطلب استجابات شاملة، بما يتجاوز الاستجابات لأحداث محددة، وفرادى الجناة، والضحايا/الناجيات. " ومن هنا فإن اللجنة ترى أن العنف المبني على النوع الاجتماعي ضـــد المرأة هو "إحدى الوســـائل الاجتماعية والســـياســـية والاقتصادية الأساسية التي تُستخدم لإدامة وضع تبعية المرأة إزاء الرجل والأدوار النمطية للجنسين." وبناء على ذلك فإن هذا العنف يشكل "عائقا أساسيا أمام تحقيق المساواة الموضوعية بين المرأة والرجل وأمام تمتع المرأة بما لها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية" (CEDAW Committee, 2017).

إن تطور فهم العنف ضد المرأة ضمن نطاق اتفاقية سيداو وآليات الأمم المتحدة عموما، مهم من ناحية اخراجه من الإطار الضيق الذي تم التعامل معه بداية، ولكنه أيضا ما زال بحاجة للمراجعة من حيث القدرة على الربط بين المجالات المختلفة التي تحيط بالعنف وتهيئ البيئة التي يحدث بها من مجالات سياسية واقتصادية، وربط لما يحدث على الصعيد المحلي بالصعيد العالمي، وبالتالي التعامل مع القضـــية وجذورها الهيكلية الممنهجة ســـواء محليا أو عالميا. إن الاعتراف بالعنف ووجوده ليس كافيا إذا لم يتم حصر الأضرار الناتجة عن التمييز الممنهج وعدم الاعتراف والتقدير للمرأة وأدوارها وربط هذا بقضايا التوزيع غير العادل للموارد والسلطة. على سبيل المثال، هل يمكن اعتبار قضايا الاغتصاب والقتل أنواعا شديدة من العنف وفي المقابل لا يعتبر اضطرار النساء للتسول أو التشرد وعدم وجود مأوى لهن، الجوع أو قضايا استغلال اللاجئات في العمل وغيره، عدم توفر ظروف عمل للمزارعات وموت وإصابات شديدة للبعض منهن ضمن ظروف الحر الشديد كأنواع عنف؟ من يحدد ويقرر في تحييد أنواع العنف وكيف يتم التعامل مع أشدها وأقلها شدة، هي أسئلة ما زالت بحاجة للنقاش ولكنها أيضا أسئلة لا بد من الوقوف عندها كي نتمكن من طرح قضايا المراة كقضايا مجتمعية وليس قضية "مرأة" منفصلة، لأن ذات الظروف يتعرض لها الرجال من ذات الطبقات الفقيرة والجماعات المهمشة، ولكن ما يجعل هناك خصوصية للعنف الممنهج ضد المرأة أن البيئة التي يحدث فيها العنف الهيكلي الممنهج تنتج أنواعا أخرى من العنف ضـــد المرأة ويتم إيجاد الأدوات المجتمعية والقوانين التي تشرعها وتعطيها طابعا محليا ، في غالبية الأحيان مرتكزا على العادات، التقاليد والدين.

ومما لا شك فيه بأن العنف الممنهج والذي قد تعاني منه فئات معينة في المجتمع لا يمكن أن تبقى ممارسات العنف ضد المرأة محصورة فيه، لأن استمرار وجود العنف يعني إعطاءه شرعية، ولذلك ما يحدث في طبقة معينة أو مجموعة مهمشة معينة لا بد أن يعكس نفسه على الطبقات والمجموعات الأخرى. في إطار أي مجتمع، لا يمكن الفصل التام بين معتقدات المجموعات

المختلفة التي تشكل المجتمع وبالتالي لا بد من وجود نقاط تتقاطع فيها هذه الجماعات حتى يتسنى استمرار شرعية هذه المعتقدات وضمان مقومات وجودها. لذا قد لا تعتقد النساء من الطبقات الغنية بأنها تتأثر مما يحدث للمرأة في الطبقات الفقيرة، وقد يكون هذا صحيحا على مستوى نوعية ومستوى الحياة على الصعيد المادي، ولكنه ليس صحيحا على المستوى المعنوي الرمزي لوجودها كإمراة ، لذا كما بينت نتائج البحث، العنف وممارساته المختلفة ، ليس محصورا في طبقة معينة وإنما عابر للطبقات والمستويات التعليمية والاقتصادية والثقافية. وهذه ليست نتيجة تعميمية بل حقيقة مهمة يجب التعامل معها ضمن تحليل البيئة والمجالات السياسية والاقتصادية، فالأضرار الناتجة عن عدم العدالة على أساس الجندر في ظل سياسات اقتصادية وسياسية مميزة تجعل ممارسة العنف تتجاوز الفردي أو البعد الشخصي ليكون أثرها أوسع وأعم على فئة النساء، بالطبع التفاوت في المخاطر والأضرار حسب موقع المرأة والتي تم التطرق لها في نتائج العنف، لكن من المهم النظر إلى كيفية تأثر المرأة عموما من خلال البعد الرمزي المعنوي للجندر كناظم للحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ولإعطاء مثال هنا، ربما أنواع العنف التي تتعرض لها النساء عضوات مجلس النواب من حالة التنمر والتهميش للنساء في البرلمان والتي هي مرتبطة في الصور النمطية وعدم الاعتراف والتقدير للمرأة على الصعيد الثقافي والاقتصادي، والبعد السياسي من عدم التعامل مع المرأة كمواطنة من الدرجة الأولى، وحساب نظام المحاصصة للمرأة غير العادل. إذا لن يكون من الممكن تغيير الفكرة عن دور المرأة في البرلمان فقط بإضافتها وإنما بمنظومة متكاملة من التغيير على الاصعدة السياسية والاقتصادية والقاعدية وبالتحديد النظر للعنف الموجه ضدها بصفتها امرأة. ولا يعتبر السؤال هل سيكون التغيير على الصعيد السياسي الاقتصادي أولا أم الثقافي محوريا في حال المطالبات التي تأخذ منهج المطالبة والاعتراف والتقدير بشكل موازٍ للتغيير على صعيد إعادة التوزيع للمصادر والسلطة، بينما إذا تم التركيز على جانب واحد سواء الثقافي أو الاقتصادي أو السياسي بعيدا عن الأبعاد الأخرى ستبقى النتائج محدودة، وفي حالات قد تكون لها آثار سلبية على المرأة، مثل عمل المرأة والذي أضاف عبئا، ويعرضها لأشكال أخرى من العنف كما تم نقاشه في فصل العمل.

إن المطالبة بزيادة أعداد النساء في البرلمان ومشاركة المرأة في العمليات الانتخابية، على سبيل المثال، لا بد أن يدمج صراحة مع المطالبة بتغيير أنماط القيمة الثقافية الرمزية المعطاة لكل من المرأة والرجل على أساس الجندر، القضية الأساسية هي أن المظالم على أساس الجندر المرتبطة في التوزيع والاعتراف كما تم نقاشه من خلال نظرية فريزر متشابكة بشكل معقد لدرجة أنه لا يمكن تصحيح أي منهما بشكل مستقل تماما عن الآخر. ومن هنا ولا يمكن للجهود الرامية إلى الزيادة الرقمية في حال وجود مظالم تنتج اضرارا خاصة لإنها لن تتحدي المعاني الجندرية التي ترمز إلى المرأة مثل الحساسية الشخصية والرعاية

وبدون تحدي الظروف الاقتصادية الهيكلية التي تربط هذه السمات بالتبعية والعجز. والنهج الذي يعالج الانخفاض الثقافي في قيمة "الأنوثة" على وجه التحديد داخل البنى المؤسسية المهيئة لانتاج اضرارا خاصة على المرأة هو وحده القادر على تحقيق إعادة توزيع جاد للسلطة وبنفس الوقت اعتراف حقيقي في المرأة.

ضمن السياق الأردني هناك العديد من الامثلة والتي تم مناقشتها والتي تبين بأن هناك ارتباط مباشر بين الرمزي والسياسي والاضرار الجندرية على المرأة كانتاج مباشر لطبيعة العلاقة التعاقدية بين الدولة والمرأة . فمن جهة، تربط قضايا المرأة بالهوية الوطنية ويتم التعامل معها كواجب وطني سيادي، لذلك تلاقي محاولات التغيير رد فعل سلبي يرتبط ارتباطا مباشرا بما يتم التعبير عنه رمزيا عن ما تمثله المرأة للهوية الوطنية. في المقابل، المرأة ليست مواطنة كاملة. هذه الازدواجية تخلق حالة التناقض، فكيف تكون من هي رمزا للهوية بالاساس غير كاملة المواطنة؟ لذا فالرمزية الوطنية هي القدرة على التحكم في المرأة والذي لا يمكن استمراره مع ما يحدث من تغييرات اقتصادية وثقافية بدون خلق حالة من التراتبية في العلاقات قائمة على عدم العدالة في التوزيع.

إن إنكار دور المرأة ومساهمتها وعدم الاعتراف بها قد يخلق رد فعل لدى المرأة بالابتعاد او خلق أدواتها الخاصة في التعامل مع السياسة، فكما رأينا غالبية النساء كان لهن

تعرضت للعنف * قمت بالتصويت في الانتخابات النيابية الأخيرةCrosstabulation

			قمت بالتصويت في الانتخابات السابقه		
			نعم	لا	Total
تعرضت للعنف خلال فترة حياتك؟	نعم	Count	550	844	1394
		within %تعرضت للعنف	39.5%	60.5%	100.0%

رأي سياسي فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية وغيرها ، وكان واضحا بإن ما يتخذنه من قرارات ليست قرارات معبرة عن سلبية المرأة او عدم علاقتها بالسياسة او انها لا ترى اهمية المجال السياسي على حياتها ولكن ينبع عن رفض لطريقة التعامل معها ، مثال النساء اللواتي يستفدن ماديا فترة الانتخابات ويشاركن في العمليات الانتخابية ولكن لا يقمن بالتصويت هو تجسيد عمل عن رفض لاستغلالهن او الالتفات لهن في هذه الفترة، وربما كان هذا مثالا مباشرا إلا ان

هناك أمثلة غير مباشرة كثيرة منها التعبيرات التي عرفت فيها المرأة السياسة وعبرت عن رفضها لها، على سبيل المثال قضايا الفساد، عدم وجود حريات وربطها بوجود قضايا يومية بحاجة الى التعامل معها خاصة القضايا الاقتصادية والقضايا المرتبطة بالعنف سواء منه المنزلي او في الاماكن العامة. وتنسجم هذه التعبيرات مع نسبة من ذكرن بإنهن لا يصوتن في الانتخابات ويتعرضن للعنف، فعند مقارنة من صرحن بإنهن تعرضن للعنف على الأقل مرة خلال فترة حياتهن تبين بإن 39% من مجموع من تعرضن للعنف فقط قمن بالتصويت مقابل 60% منهن لم يقمن بالتصويت. وقد انخفضت نسبة التصويت بشكل ملحوظ بين من تعرضن للعنف خلال ال 12 شهر السابقة للدراسة بحيث أن الغالبية العظمى من النساء اللواتي صرحن عن العنف لا يشاركن في الانتخابات وبما نسبته 71.4% الانتخابات مقارنة ب 28.6% قمن في التصويت في الانتخابات النيابية السابقة وفي نفس الوقت صرحن عن التعرض للعنف من مجموع من

هل تعرضت للعنف في ال12 شهر الماضيه * قمت بالتصويت في الانتخابات النيابية الأخيرة Crosstabulation

		قمت بالتصويت في الانتخابات النيابية الاخيرة		
		نعم	لا	Total
هل تعرضت للعنف في ال12 شهر الماضيه	نعم Count	244	609	853
	هل تعرضت للعنف في ال12 شهر الماضيه% within	28.6%	71.4%	100.0%

تعرضن للعنف خلال ال 12 شهر السابقة للبحث. من هنا ، تشير هذه النتائج إلى ان العنف ضد المرأة هو أحد محددات مشاركة المرأة في الانتخابات خاصة وأنها لم تختلف كثيرا عند القيام بربط العنف في التصويت في الانتخابات البلدية و اللامركزية. ولكن ارتفعت نسبة مشاركة النساء اللواتي صرحن عن العنف في مجال المنظمات والجمعيات غير الحكومية والعمل القاعدي فمن خلال الربط المباشر نرى أن من بين اللواتي صرحن عن العنف 49.2% لديهن نشاطات في منظمات غير حكومية و50.8% غيرناشطات على هذا الصعيد مما يشير الى أن العمل القاعدي للمنظمات غير

هل تعرضت للعنف في ال12 شهر الماضيه * هل لديك أي نشاطات فى منظمات غيرCrosstabulation

		هل لديك أي نشاطات فى منظمات غير حكومية؟		
		نعم	لا	Total
هل تعرضت للعنف في ال12 شهر الماضيه	نعم Count	418	431	849
	هل تعرضت للعنف في ال12 شهر الماضيه% within	49.2%	50.8%	100.0%

الحكومية يتقاطع مع هموم النساء واحتياجاتهن وبالتالي نسبة من يتعرضن للعنف ويشاركن في هذا المجال هي نسبة أكبر ممن يشاركن في العمليات الانتخابية. وتقل النسبة للعمل النقابي الى 11% بين من تعرضن للعنف خلال ال12 شهر السابقة للدراسة و 4% للمشاركة في الاحزاب السياسية، وهذه ايضا مؤشرات لا بد من التعامل معها بشكل جدية كردود أفعال للنساء على ما تمثله الاحزاب والنقابات لقضايا النساء وبالتالي علاقة النساء معها وليس أن عدم مشاركة المرأة مرتبط بسلوك خاص بصفات

المرأة ، عدم رغبة في دخول هذه المجالات او ان المراة ليست لديها اهتمامات. ولكن لا يمكن ان نفصل ايضا بين هذه الافكار وعلاقتها بالعنف، فالتمثيل السياسي يحتاج الى اعتراف بقدرات واحترام لهذه القدرات وعدم إنكارها، وعملية الانكار هي عملية تترجم من خلال ممارسات وسياسات وليس فقط أفكار، وبالتالي لا يمكن فهم العنف ضد المرأة بدون النظر الى العنف على أساس الجندر وعلاقته بالبعد الرمزي الثقافي والسياسي والاقتصادي.

إن تأثير عدم الاعتراف وانكار مساهمات المرأة ايضا تتجسد من خلال افكار مثل أن عمل المرأة شيئا ثانويا غير مؤثرأ في دخل الاسرة او الدخل القومي، هذه الافكار لها تبعات اجتماعية، سياسية واقتصادية. على البعد الاجتماعي، وكما بينت البيانات والأرقام بالرغم من أن عمل المرأة يساهم في دخل الاسرة بشكل كبير وان دخلها على الاغلب يسد الاحتياجات الاسرية المادية، وبذلك يكون له تأثير مادي ملوس في حياة الاسرة، الا انه وبشكل ملحوظ لم يعمل على تغيير ديناميكيات العلاقات الاجتماعية في الاسرة بحيث ينتج عنه علاقات شراكة متوازنة تتجلى في توزيع المسؤوليات الاسرية الرعائية او المتعلقة بالأعباء المنزلية، من هنا يشكل العمل عبئا إضافيا تتحمل مسؤوليته المرأة، وظهر ذلك بشكل واضح عند سؤال النساء عن المصاريف الخاصة والتي لا يساهمن بها في دخل الاسرة بحيث اعتبرت النساء المصاريف التي تستخدم للتعويض عن ادوارهن المنزلية والرعائية مصاريف خاصة، ولهذا رمزية مهمة في عملية التوزيع الجندري للأدوار في المنزل والتي لم تأخذ بعين الاعتبار التغييرات على الدور الوظيفي للرجل. البيانات تؤكد بشكل واضح بإن الغالبية العظمى من النساء لها دور انتاجي تساهم من خلاله في دخل الاسرة وبهذا فإنها تتشارك بهذا الدور مع الرجل ، لكن الحفاظ على القيمة الاجتماعية بربط دور الرجل بالإنتاج، بالرغم من مخالفة ذلك للواقع المعاش هو بعد مرتبط بالإبقاء على موازين السلطة القائمة والتي تصب لصالح الرجل، لذا من هنا نرى بأن الأفكار المجتمعية ليست بالضرورة ان يكون لها تجليات واقعية وبالرغم من مخالفة الواقع المعاش للرمزي والقيمي إلا أنه يتم انتاج أدوات للإبقاء على بعض القوالب النمطية حول المرأة كتقنيات للتحكم في المرأة وإبقاءها خارج اطار السلطة، الامر الذي له تبعات اقتصادية وأيضا سياسية سيتم التطرق لها في الأبواب الاخرى. على البعد الاقتصادي، وكما بينت النتائج المرتبطة بأوضاع العمل للنساء والتي اختلفت حسب الانقسامات الجغرافية والطبقية وقطاع العمل وغيره إلا ان عمل المرأة غير المنظم وغير المستقر يعني أن مساهمتها في الدخل القومي تكون غير مرئية.

ضمن الاضرار الجندرية التي تم رصدها تبين بأن غالبية النساء يعملن في ظروف استغلالية لا تتلاءم مع شروط العمل الملائم ولا تلتزم بالحد الأدنى للرواتب وبذلك يكون لهذا تبعات ليس فقط على مستوى الدخل والرفاهية للأسرة، بل ايضا تبعات على موازنة الدولة وقدرتها على توفير الخدمات لمواطنيها ومواطناتها. ان هذه الشركات التي تستند على الرمزية القيمية

للجندر باستغلالها للنساء تستطيع من خلال ذلك على سبيل المثال التهرب من دفع نصيبها من الضرائب او المساهمة في الضمان الاجتماعي والصحي للنساء مما يحرم الدولة من مصادر دخل مهمة، وأيضا تبقى مسؤولية التامين الصحي على عاتق الدولة ولا تتحمله الشركات الموظفة للنساء وبهذا فإن عمل النساء في هذه الظروف يصب في مصالح أفراد وشركات وليس المصلحة العامة. من هنا فإن السياسات الاقتصادية لا بد لها من الاخذ بالاعتبار لهذه الظروف كمحددات للاقتصاد الوطني وليس فقط محددات لعمل المرأة ودخلها. ان التحليل لحالة عمل المرأة يبين بإن الاستفادة من إنتاجية المرأة مازالت محدودة، وإن الحدود الموضوعة لها لا تتأثر بشكل رئيسي بالعوامل الاجتماعية والثقافية، بل بالسياسات الاقتصادية.

إن تحسين ظروف عمل النساء يرتبط بشكل كبير بالإصلاح الاقتصادي من خلال السياسات الموجه لمحاربة الفقر والبطالة ومجابهة كافة اشكال الاستغلال في العمل. إن ظروف العمل الحالية والتي تم نقاشها وتقاطعها مع القيم الجندرية التي لا تقدر للمرأة ما تقوم به من مساهمة، بالإضافة الى العوامل الأخرى من تمييز في العمل وعدم استقرار، تشكل بيئة طاردة للمرأة من العمل وغير مشجعة لاستمرارها وتطورها وبالتالي تدفع المرأة الى تفضيل الفقر في بعض الحالات على العمل ضمن هذه الظروف. وكان من الملاحظ بإن رغبة المرأة في العمل انطلقت من أسباب لا تختلف عن أسباب الرجل للعمل منها رفع مستوى دخل الاسرة والمساهمة في تحسين ظروف المعيشة، وكما تم نقاشه بالنسبة للنساء الحاصلات على بكالوريوس أعلى فإن جميعهن عاملات او يبحثن عن عمل بمعنى ان هدف المرأة من الدراسة لا يختلف عن هدف الرجل لكن ظروف العمل وإمكانية الحصول عليه وعدم التغيير في النظرة لقيمته بناء على البعد الرمزي القيمي لدور المرأة وليس المادي الواقعي هو ما يجعل هناك اختلاف بين اتجاهات واراء المرأة للعمل عنها لدى الرجل. ويتجلى هذا في المثل الواضح من الظروف الطاردة للنساء اللواتي يمتهن مهن اعتبرت حكرا على الرجال، مثل الهندسة، بحيث لا تستطيع المرأة المنافسة ضمن ظروف عمل لا تأخذ بالحسبان عدم التغيير في المجال الخاص مما يدفعها إما للانسحاب او التوجه نحو قطاع الرعاية. ولا يعمل عدم النظر لظروف استغلال المرأة في هذه القطاعات كجزء لا يتجزأ من الاستغلال الذي يواجه الرجل ايضا، فظروف العمل التي تم نقاشها ايضا ظروف لا توفر سبل الحماية والرفاهية للرجل، يتم ضمن هذا السياق تبرير استغلال الرجل بناء على قدرته التأخر بالليل والعمل لساعات طويلة وغيرة والناتجة عن افكار بإن الرجل لا يوجد لديه التزمات رعاية وعائلية مثل المرأة ، وبالتالي تستخدم مفاهيم ذكورية رمزية للإبقاء على حالة الاستغلال وعدم تشكيل أليات لمواجهتها.

كما ان هناك دور مهم للبنى التحتية واستثمار الدولة لشبكة المواصلات والطرق خارج إطار المدن الرئيسية في انسحاب او عدم رغبة المرأة بالعمل او الاستمرار به. ولهذا ارتباط وثيق بالسياسات الاقتصادية التي تم مناقشتها مسبقا بحيث ان اغلب الشركات التي تنفذ مشاريع الاستثمار في البنى التحتية تم خصخصتها وبالتالي يخضع تنفيذها الى مصلحة هذه الشركات والتي تقوم عادة بإطالة عمر مثل هذه المشـــاريع او تنفيذها على مراحل زمنية طويلة مما يجعل ممكنا عدم الاســـتفادة منها في بعض الأحيان خاصـة في دولة تتعرض لتغيرات وزيادة سكانية بشكل مستمر نتيجة حالة الحروب والصراعات والاحتلالات في المنطقة، وهو الامر الذي يعمل على توسعة وتغيير في شكل المدن واستيعاباها وبالتالي عدم وجود سياسات تأخذ بعين هذه التغييرات يؤدي الى وقف العديد من المشاريع. أثر ذلك على سبيل المثال على عمل المرأة بإن عدم وجود شبكات مواصلات أمنه تعرض المرأة لخطر التحرش الجنسي، الانسحاب من العمل او تحمل كلف مادية أكثر من طاقتها، فقد ذكرت بعض المشاركات بإنهن يلجأن للقروض لشراء مركبات خاصة نتيجة لعدم وجود مواصلات امنه، في امثلة أخرى ترفض النساء العمل الإضافي خوفا من التأخر ليلا وبالتالي تفقد دخل إضـافي لتبقى هذه مزايا للرجال. وأيضـا يعمل عدم قدرة المرأة على العمل ليلا على تفضيل بعض الشركات للرجال وبالتالي يحرم عدم وجود بنى تحتية مناسبة النساء اما من دخل إضافي او من العمل من الأساس. وقد تتأثر النساء من المناطق البعيدة والنائية أكثر من النساء في المدن، والنساء ممن لا يوجد لديهن مركبات خاصة اكثر ممن لديهن إمكانيات لشراء مركبات خاصة بهن، وخاصة ممن يتطلب عملهن التنقل بين المحافظات.

إن هذا الربط للعوامل الاقتصـادية والبنى التحتية وعمل المرأة وظروفه من شـأنه ان يبين التحديات الرئيسـية التي تواجه النســاء العاملات او التي واجهت من توقفن عن عمل، ولا يســتبعد التحليل العوامل الثقافية والاجتماعية، ولكن لا نســتطيع ان نحددها كمحددات رئيسية في ظل وجود معيقات ممؤسسة وهيكلية ومنظمة على صعيد السياسات الاقتصادية واستراتيجيات الاستثمار في البنى التحتية والتي تؤثر في ظروف عمل المرأة. لكن ما كان واضـحا بشكل كبير هو اثر هذه السياسات على الابعاد الاجتماعية والثقافية المرتبطة بتكريس القوالب النمطية لدور المرأة وبالتالي فإن النتيجة الأساسية التي يمكن ان نخرج بهه هي وجود أثر للسياسات الاقتصادية على الثقافي والقيمي بشكل جلي. ولمعرفة أثر القيمي والثقافي على الاقتصادي لا بد من إزالة جميع العقبات وتأهيل الظروف المناسبة لعمل المرأة والحد من التمييز في الرواتب ومحاربة الاستغلال في العمل حتى يتسنى معرفة حدود تأثير العوامل القيمية والاجتماعية على مشاركة المرأة في سوق العمل، لإن القيم المجتمعية هي قيم غير ثابته ومتغيرة وتتأثر بشكل كبير في التطورات والتغييرات السياسية والاقتصادية.

وكما تم مناقشته ضمن البيئة التي تشكل حاضنة لنوع مشاركة ومساهمة المرأة في العمل فإن القيم الرمزية للمرأة لم تتغير بتغيير أدوار المرأة المرتبطة بالعمل ويعود ذلك بشكل رئيسي الى حالة الانكار لمساهمتها المادية وعدم الاعتراف بها والتي تم نقاشها وظروف عمل المرأة ومستوى مساهمتها نتيجة للاستغلال والتمييز، ومن هنا نرى بإن العنف باشكاله المختلفة ضد المرأة بين العاملات شكل

حاله العمل * تعرضت للعنفCrosstabulation

		تعرضت للعنف		
		نعم	لا	Total
حاله العمل	عاملة	569	375	944
		60.3%	39.7%	100.0%

النسبة الأكبر حيث ان من تعرضن للعنف من العاملات حوالي 60.3% من المجموع الكلي للعاملات . وقد ظهرن نفس النتيجة بين غير العاملات حيث أن 60.4 من غير العاملات تعرضن على الأقل لشكل واحد من أشكال العنف خلال فترة حياتهن. لكن في النظر الى مجموع النساء من العاملات من مجموع من تعرضن للعنف للعنف خلال ال12 شهرا السابقة للدراسة كان من الواضح بإن التعرض للعنف بين النساء غير العاملات كان بنسبة أكبر (60.3% لغير العاملات مقابل حوالي 40% للعاملات). و من المهم الاشارة الى ان نسبة العاملات كانت أقل من غير العاملات في الدراسة لذا بمقارنة التعرض للعنف من مجموع كل فئة حسب حالة العمل في ال 12 شهرا السابقة كانت النتيجة متقاربة ، 43.6% بين العاملات و45% لغير العاملات. لكن بربط العمل بإشكال العنف نجد بإن هناك اختلاف، على سبيل المثال شكلت النساء غير العاملات ما نسبته 60% من مجموع من يتعرضن للعنف الجسدي مقابل 29% بين العاملات و 10% بين من يبحثن عن عمل، في نفس الوقت شكل العنف متعدد الاشكال ما نسبته 40.8% للعاملات و 51% لغير العاملات و 8.2% للباحثات عن العمل. وبمقارنة المتعدد بين كل فئة كان التعرض لأكثر من نوع عنف حوالي 40% من مجموع العاملات ونفس النسبة بين من يبحثن عن عمل و53.4% بين غير العاملات. وارتفعت نسبة التحرس الجنسي بين العاملات قليلا عنها بين عدم العاملات (5% مقابل 3% ، على التوالي) (انظر/ي مرفق شكل العنف والعمل). وبينت هذه النتائج بإن العمل قد يؤثرفي بعض اشكال العنف لكنه لا ينهيها تماما حيث ان الاشكال المختلفة وجدت بين العاملات وغير العاملات وبنسب ترتفع او تنخفض قليلا.

وتنسجم قوانين الأحوال الشخصية مع الدستور والتي تحدد بشكل واضح أدوار النساء والرجال من خلال مفاهيم الولاية والوصاية على المرأة (Jabiri, 2016) والتي لا تحدد فقط السلطة على المرأة فيما يتعلق في الزواج بل تتجاوز ذلك لتعطي الولي الحق في اختيار التعليم ، السكن ، السفر وغير ذلك من الأمور بناء على ما يتم فهمه من هذه القوانين من تقدير للمصلحة العامة ، وضمن الصلاحيات المعطاة للزوج في القانون، على سبيل المثال، يستطيع الزوج منع المرأة من العمل الا في حال وضعت المرأة العمل كأحد الشروط المضافة في عقد الزواج ،أو في حال عدم الاعتراض على العمل اذا كانت عاملة قبل إجراء

عقد الزواج، في المقابل لا تستطيع المرأة وضع أي شروط مرتبطة بعمل الرجل او تعليمة فقط تحدد الأمثلة شروطها فيما يتعلق بالسكن والتعليم والعمل الخاص بها بينما شروط الرجل التي حددتها الأمثلة الم (Jabiri, 2016)ذكورة في المادة مرتبطة في المرأة وأدوارها ولهذا دلالات على السلطة المعطاة لكل منهما ضمن إطار علاقة الزواج . ويتجسد هذا ايضا بسياسات وقوانين مميزة مثل على سبيل المثال نظام الخدمة المدنية يميز بين المرأة العاملة والرجل العامل من خلال بعض البنود مثل العلاوة العائلية والتي تمنح فقط للرجل ولا تمنح للمرأة الا في حال كانت متزوجة من رجل لا يستطيع العمل او لديه إعاقة جسدية، ومن خلال هذا البند يحدد النظام إن موضوع الإنفاق على العائلة هو أمر مرتبط بالرجل وليس المرأة . مثل هذه القوانين تجعل عمل ودور المرأة مرتبط بوظيفة المنزل لذا أي شيء خارج هذا الإطار يجب ان يكون مضاف كشرط بحيث يتم تحقيقه، وكما عكست نتائج وبيانات العمل هذا وبينت أن قدرة المرأة على المتابعة في العمل والتي هي مشروطة بموافقة الزوج بحيث تنسحب العديد من النساء من العمل عند الزواج او الانجاب سواء بناء على رغبة الزوج او عدم القدرة على الموازنة بين الواجبات المنزلية ومتطلبات العمل. ويشكل موضوع العنف الجنسي احد الأسباب التي يتذرع بها الأزواج عموما في الطلب أو اجبار الزوجة على ترك العمل، وفي ظل عدم وجود قوانين غير فعالة لتجرم العنف عموما وفي العمل خصوصا نرى بإن الخوف من التعرض للعنف الجنسي او التعرض له فعليا يكون من اهم أسباب الانسحاب كما بينته دراسة اتحاد المرأة والتي بحثت في العلاقة بين العنف الجنسي والعمل.

الخاتمة : الإنكار ، الجندروخصخصة العلاقة بين المرأة والدولة

ناقش البحث عملية الانكار ذو الابعاد المعرفية والسياسية والاقتصادية فيما يتعلق بمشاركة المرأة في السياسية والعمل. واستخدام الانكار هنا كدلالة ليس فقط على عدم الاعتراف والذي قد يكون ناتج بقصد أو بغير قصد، بينما الانكار كسلوك معرفي فكري ذا ابعاد سياسية واقتصادية ترتبط وتتشابك بشكل مباشر مع الحياة اليومية للمرأة وما تتعرض له من عنف وتمييز في المجالات العامة والخاصة. من هنا فإن الإنكار مرتبط بعلاقة مباشرة مع العنف الهيكلي بما يشمله من عنف في إطار المنزل ومجالات العمل وغيرها. كما تم مناقشة الأنكار بارتباطه بعدم العداله في التوزيع سواء للسلطة أو الموارد. من هنا كان التركيز على الإنكار من خلال عدم الاعتراف كخطاب معرفي فكري من شأنه الابقاء على الابعاد القيمية للمرأة والانكار كوسيلة بعدم المساواة في البنى السياسية والاقتصادية في الأردن. وبما أن البعد الجندري كان محوريا لهذا الخطاب كان لا بد من ربط علاقة هذه البنى القائمة على عدم العدالة بمأسسة العنف ضد المرأة بشكل يتقاطع مع أشكال الهيمنة الأخرى من طبقية، جغرافية ، الانتماء العشائري، الهوية الوطنية وغيره من تصنيفات.

تم مناقشة الأنكار على الصعيدين المعرفي والعملي. بالنسبة للمعرفي تحدى البحث النظريات النسوية والتقارير الصادرة عن المنظمات الأممية والدولية والتي تنطلق أساسا من هشاشة المرأة عموما وابتعادها عن العمل والسياسة. هذه الأطر المعرفية تؤسس للأبعاد الفكرية والتي ترى دور المرأة كثانوي أو ضعيف في أحسن الأحوال أو تنظر الى جميع النساء نظرة شمولية بدون الالتفات الى اهمية العلاقة مع التصنيفات المجتمعية والسياسية الاخرى مثل الطبقة، الانتماء العشائري والاثنية وغيره . هناك عدد من المنطلقات لتصنيف عمل المرأة عموما ومساهمتها باضعيفة او المعدومة لهذه النظريات اولها التعريفات المحددة لما يعنية العمل وما تعنيه المشاركة السياسية.

بالنسبة للعمل فقد تم ارتكاز هذه النظريات والمعارف على تعريف يحدد العمل من منظور الدولة وبالتالي تحديد قوة او ضعف المشاركة في العمل يبنى بالاساس على الاحصاءات الرسمية والأرقام التي تصدرها المؤسسات الرسمية. ومن هنا نجد بإن الطريقة التي استخدمت لتعريف عمل المرأة وتحديده كانت نتاج البعدين المعرفي لدى النسويات واللواتي لا يتحدين منطلقات السلطة والبعد الرسمي الذي يعيد انتاج هذه المعارف على شكل قوانين ، ممارسات و سياسات من شأنها إنكار مساهمات المرأة وخلق أدوات مجتمعية ، سياسية واقتصادية تستخدم هذا الانكار كوسيلة للإبقاء على سبل التوزيع للسلطة والموارد بشكل غير عادل.

جسـد البحث خلاف ما يتم تداوله من أفكار حول دور المرأة ومسـاهمتها من خلال عملها في تحسـين ظروف الاسـرة المادية، حيث أن أغلب المشاركات في البحث كان له دور اقتصادي سواء من خلال وجود عمل وظيفي في القطاعات الخاصة او الحكومية ، لديهن مشاريع خاصة أو يعملن ضمن إطار المشاريع الانتاجية في المنزل، من هنا عرفت النساء انفسهن ، ما عدا نسبة ضئيلة منهن، لنفسها كعاملة أو سبق لها العمل. كما بينت الدراسة ان ممارسة المرأة لأكثر من عمل منتشرة بين النساء العاملات، أمثلة على ذلك المدرسـات اللواتي يقمن بإعطاء دروس خصـوصـية ، عدد من العاملات في المهن المختلفة لديهن مشـاريع انتاج في المنزل. إن عدم الاعتراف بهذه الأدوار وانواع العمل المختلفة التي تقوم بها المرأة هو حالة من الانكار الممنهج والذي قد تتعدى ممارساته من قبل السلطة لتصل الى الافراد وحتى النساء العاملات انفسهن. من هنا يكون لهذا الانكار أهمية بحيث ان ما لا يتم الاعتراف به يتسلل الى ذهنية أفراد المجتمع كشيء غير موجود. لذلك بالرغم من مساهمة المرأة من خلال عملها ومشاركتها في الانتاج الاقتصادي إلا أن النظرة المجتمعية مازالت لا تعترف بهذه المساهمة وتعتبرها هامشية مقارنة بمساهمة الرجل. وقد يكون من الضروري بحث مساهمة الإثنين مقارنة ببعضهما وضمن إطار الظروف والبيئة الحاضنة لعمل كل منهما، إلا انه وبناء على المقابلات و نتائج المسح كان واضحا بإن مساهمة المرأة أساسية في دخل الأسره بحيث ساهمت غالبية النساء بأكثر من 90% من رواتبهن لسد احتياجات الأسرة الأساسية، وكان من المثير للانتباه بإن على سبيل المثال دفع مصاريف الحضانات اعتبرته المرأة مصاريف خاصة كون أن عملها هو ما أدى الى اللجوء للحضانات، بما يدلل ان بعض النساء لا يعترفن بأهمية عملهن للأسرة. عدم الاعتراف المجتمعي هو أحد أدوات الانكار المعرفي والاقتصادي وبالتالي يعزز هذا المفاهيم القائمة على الجندر والتي بالرغم من انها غير مترجمة واقعيا يبقى لها صـدى معرفي وقيمي من خلال عمليات الانكار السياسي والاقتصادي. الإنكار يجعل مشاركة المرأة سواء في الاقتصاد او دخل الأسرة غير ظاهرة ويتجسـد هذا في عمليات عدم التقدير والاعتراف بالعمل للمرأة كجزء أسـاسـي من دور المرأة وثانيا ظروف العمل والتي لا تساعد في تغيير التفكير النمطي حول عمل المرأة او الظروف التي لا تسمح للمرأة بالتطور او البقاء في العمل.

ماذا تعني مشاركة المرأة السياسية في سياق سياسي لا يعترف بها كمواطنة كاملة الحقوق؟" وهل إذا ما كان هناك رابط بين كيفية النظر للسياسة من قبل المرأة وعلاقة ذلك بانتقاص حقوقها كمواطنة؟ هل يعني تمثيل النساء في مواقع صنع القرار السياسية تغييرا في حالة المرأة، أو هل سيكون له أي تأثير إيجابي على صعيد الأفكار النمطية؟ وهل بالضرورة زيادة عدد النساء في مواقع صنع القرار يعبر عن قوة لمشاركة المرأة السياسية؟ أن نجاح أو تغيير حالات فردية او قليلة من النساء لن يكون له أثر على المرأة عموما إذا ما بقيت ظروف العمل عموما للمراة مميزة وتسـتغل ووضـع المرأة. عمليات الاعتراف

والتقدير الفردي، كما ذكرت فريزر هي حالات تبقى ضمن الاستثناء، الاستثناء لا يعمل على تغيير الصور النمطية ولا يتحداها كون أنها تبقى حالة فردية، وجود العدالة يعني توفير الظروف التي تسمح للجميع بالوصول وتساعد على إعادة التوزيع للمصادر والسلطة.

إن تناول مشاركة المرأة السياسية والاقتصادية ومحاولة فهم وضع المرأة كان محاولة لفهم البيئة التي يحدث فيها العنف ضد المرأة. ليس من هدف الدراسة تبيان بإن العنف يحدث أم لا، فالمنطلق الاساسي هو ان العنف ضد المرأة على أساس الجندر موجود بأشكاله المختلفة. هناك العديد من مظاهر العنف ضد المرأة والتي تتجلى عادة بانوع شديدة من العنف تصل الى القتل، هذه الانواع المختلفة والتي تم دراسة بعض منها هي ما اطلقت علية فرايزر "الاضرار على أساس الجندر". من هنا هي ليست افعال وممارسات شخصية أو فردية بل تأتي ضمن إطار النظم الضابطة للعلاقات

إن شكل العلاقة مع الدولة غير المتكافئة مع المرأة والرجل، أيضا تتجسد من خلال ايجاد وسائل وسيطة بين الدول والمرأة من خلال قوانين الولاية على المرأة، الأسرة، العشيرة، وبالتالي ضبط هذه العلاقة من خلال مؤسسات تعمل على التحكم بها، فتصبح الدولة بالأساس على علاقة تعاقدية ليست مع المرأة كمواطنة وإنما مع من يمثلها من رجال، أفراد أسرة، وعشيرة وغيره. هذه الأدوار التعاقدية الوسيطة، والتي هي شبيهة بخصخصة دور الدولة في الخدمات والمؤسسات وهنا تنحت الباحثة مفهوم ومصطلح جديد " العلاقة التعاقدية وربطها بعملية الخصخصة".

اكدت الدراسة على أن مواجهة العنف ضد المرأة على أساس الجندر لا بد أن يعالج التشابك القائم بين عمليات التوزيع للأدوار وللمصادر والسلطة والاعتراف بالمرأة ومساهمتها في سوق العمل والسياسة. إن المطالبة بمشاركة المرأة الاقتصادية وفي العمليات السياسية لا بد أن يدمج صراحة مع المطالبة بتغيير أنماط القيمة الثقافية الرمزية المعطاة لكل من المرأة والرجل على أساس الجندر، والتي تنتج وتشرع أشكالا مختلفة من العنف ضد المرأة. .لذا، لا يمكن للجهود الرامية إلى تقليص الفجوة في الأجور بين الجنسين على سبيل المثال أو زيادة مقاعد المرأة في مجلس النواب والبلديات أن تنجح بشكل كامل إذا ظلت "اقتصادية" أو "سياسة" بالكامل أو من خلال الزيادة الرقمية، وفشلت في تحدي المعاني الجندرية التي ترمز إلى العمل أو التمثيل السياسي"الأنثوي"، إلى حد كبير، على أنه خالي من الذكاء والمهارة والحنكة. كما لا يمكن ان يؤدي التغيير الثقافي في القيم الجندرية بدون أن يكون هناك تغييرا على صعيد التوزيع الاقتصادي والسياسي العادل .

المراجع

Abu-Odeh, L. (2004) ‘Women of Jordan: Islam, Labor, and the Law’.

Alissa, S. (2007a) *Rethinking Economic Reform in Jordan:* Carnegie Endowment for International Peace. Available at: http://www.jstor.org/stable/resrep12796 (Accessed: 19 July 2022).

Alissa, S. (2007b) ‘تحدّيات الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي.’

Armstrong, P. and Connelly, M.P. (1989) ‘Feminist political economy: An introduction’, *Studies in Political Economy*, 30(1), pp. 5–12.

Assaad, R., Krafft, C. and Selwaness, I. (2022) ‘The Impact of Marriage on Women’s Employment in the Middle East and North Africa’, *Feminist Economics*, 28(2), pp. 247–279.

Barker, D.K. (2005) ‘Beyond Women and Economics: Rereading “Women’s Work”’, *Signs*, 30(4), pp. 2189–2209. Available at: https://doi.org/10.1086/429261.

Baylouny, A.M. (2006) ‘Creating Kin: New Family Associations as Welfare Providers in Liberalizing Jordan’, *International Journal of Middle East Studies*, 38(3), pp. 349–368.

Bergeron, S. (2001) ‘Political economy discourses of globalization and feminist politics’, *Signs: Journal of women in culture and society*, 26(4), pp. 983–1006.

Blaydes, L. (2011) ‘Anne Marie Baylouny, Privatizing Welfare in the Middle East: Kin Mutual Aid Associations in Jordan and Lebanon (Bloomington, Ind.: Indiana University Press, 2010). Pp. 316. $70.00 cloth, $26.95 paper.’, *International Journal of Middle East Studies*. 2011/07/26 edn, 43(3), pp. 583–585. Available at: https://doi.org/10.1017/S0020743811000821.

CEDAW Committee (2017) *General Recommendation No. 35, Gender-Based Violence against Women, Updating General Recommendation No. 19, UN Doc*. CEDAW/C/GC/35.

CEDAW, U. (1979) ‘Convention on the elimination of all forms of discrimination against women’, *Retrieved April*, 20, p. 2006.

Enloe, C.H., 1938- (1990) *Bananas, beaches & bases : making feminist sense of international politics / Cynthia Enloe*. Berkeley: University of California Press (Accessed from https://nla.gov.au/nla.cat-vn2907499).

Fraser, N. (1998) ‘Social justice in the age of identity politics: Redistribution, recognition, participation’, *Wissenschaftszentrum Berlin für Sozialforschung (WZB), Berlin*, FS I(WZB Discussion Paper), pp. 98–108.

Fraser, N. (2001) 'Recognition without Ethics?', *Theory, Culture & Society*, 18(2–3), pp. 21–42. Available at: https://doi.org/10.1177/02632760122051760.

Hanisch, C. (1969) 'The personal is political'.

Harding, J. (1986) *Perspectives on gender and science.* ERIC.

Himmelweit, S. (1999) 'Caring labor', *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 561(1), pp. 27–38.

Jabiri, A. (2016) *Gendered Politics and Law in Jordan*. Available at: https://doi.org/10.1007/978-3-319-32643-6.

Kawar, M. (1997) *Gender, employment and the life course: the case of working daughters in Amman, Jordan*. London School of Economics and Political Science (United Kingdom).

Koburtay, T., Syed, J. and Haloub, R. (2020) 'Implications of religion, culture, and legislation for gender equality at work: Qualitative insights from Jordan', *Journal of Business Ethics*, 164(3), pp. 421–436.

Lister, R. (2005) 'Feminist citizenship theory: An alternative perspective on understanding women's social and political lives', *Women and social capital*, pp. 18–26.

Mary Kawar (2000) 'Transitions and Boundaries: Research into the Impact of Paid Work on Young Women's Lives in Jordan', *Gender and Development*, 8(2), pp. 56–65.

Miles, R. (2002) 'Employment and unemployment in Jordan: The importance of the gender system', *World development*, 30(3), pp. 413–427.

Moghadam, V.M. (1998) 'Women, work, and economic reform in the Middle East and North Africa', in *Women, Work, and Economic Reform in the Middle East and North Africa*. Lynne Rienner Publishers.

Moghadam, V.M. (2005) 'Women's economic participation in the Middle East: What difference has the neoliberal policy turn made?', *Journal of Middle East Women's Studies*, 1(1), pp. 110–146.

Molyneux, M. (1979) 'Beyond the domestic labour debate', *New Left Review*, 116(3), p. 27.

Nabulsi, S. (1982) 'Motivations of Women's Work in Jordan', *Al-Raida Journal*, pp. 6–7.

Price, A. (2015) 'How national structures shape attitudes toward women's right to employment in the Middle East', *International Journal of Comparative Sociology*, 56(6), pp. 408–432.

Rai, S.M. and Waylen, G. (2014) *New frontiers in feminist political economy*. Routledge London.

Rezaee, H. (2020) 'Investigating the Impact of Women's Employment on Economic Growth in Selected Middle East Countries: Using the Panel Data', *Quarterly Journal of Women and Society*, 11(42), pp. 207–226.

Rubenstein, K. and Adler, D. (1999) 'International citizenship: The future of nationality in a globalized world', *Ind. J. Global Legal Stud.*, 7, p. 519.

Ryan, C.R. (1998) 'Jordan and the Rise and Fall of the Arab Cooperation Council', *Middle East Journal*, 52(3), pp. 386–401.

Saif, I. (2011) 'Where are the Fruits of Jordan's Economic Growth?'

Saif, I. and Choucair, F. (2010) 'Status quo camouflaged: Economic and social transformation of Egypt and Jordan', *Middle East Law and Governance*, 2(2), pp. 124–151.

Shakhatreh, H. (1995) 'Female Labour-Force Participation in Jordan', *Gender and Development in the Arab World: Women's Economic Participation: Patterns and Policies*, p. 125.

Sukarieh, M. (2016) 'On Class, Culture, and the Creation of the Neoliberal Subject: The Case of Jordan', *Anthropological Quarterly*, 89(4), pp. 1201–1225.

Tourk, K. (2001) 'SOURCES OF ECONOMIC GROWTH IN JORDAN: 1969-1989', *The Journal of Energy and Development*, 27(1), pp. 89–100.

Walby, S. (2022) *Globalization and Inequalities: Complexity and Contested Modernities*. London. Available at: https://doi.org/10.4135/9781446269145.

Walby, S., Armstrong, J. and Strid, S. (2012) 'Intersectionality: Multiple Inequalities in Social Theory', *Sociology*, 46(2), pp. 224–240. Available at: https://doi.org/10.1177/0038038511416164.

World Bank (2013) 'Country gender assessment: Economic participation, agency and access to justice in Jordan'.

أمل سالم العواودة and ميس بلال عفانة (2019) 'واقع المشاركة السياسية للشابات في الأحزاب الأردنية', *مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية*, 27.(2)

العواودة, أ.س. (2009) *العنف ضد المرأة العاملة في القطاع الصحي*. دار اليازوري العلمية (علم الاجتماع).

محمد درادكة (2015) 'أثر الربيع العربي على المشاركة السياسية: الأردن نموذجاً (2011-2013م).'

الجداول المرفقة

المستوى التعليمي * طبيعة العقد Crosstabulation

			طبيعة العقد					
			ميأومه	شهري	سنوي	دائم	لا يوجد عقد	Total
المستوى التعليمي	أمية	Count	0	1	0	0	3	4
		% within المستوى التعليمي	0.0%	25.0%	0.0%	0.0%	75.0%	100.0%
		% within طبيعة العقد	0.0%	0.6%	0.0%	0.0%	1.2%	0.4%
		% of Total	0.0%	0.1%	0.0%	0.0%	0.3%	0.4%
	تقرأ وتكتب	Count	3	1	0	0	6	10
		% within المستوى التعليمي	30.0%	10.0%	0.0%	0.0%	60.0%	100.0%
		% within طبيعة العقد	10.7%	0.6%	0.0%	0.0%	2.4%	1.1%
		% of Total	0.3%	0.1%	0.0%	0.0%	0.6%	1.1%
	ابتدائ	Count	3	5	3	2	12	25
		% within المستوى التعليمي	12.0%	20.0%	12.0%	8.0%	48.0%	100.0%
		% within طبيعة العقد	10.7%	3.1%	1.1%	0.8%	4.9%	2.6%
		% of Total	0.3%	0.5%	0.3%	0.2%	1.3%	2.6%
	اعدادي	Count	7	19	8	3	35	72
		% within المستوى التعليمي	9.7%	26.4%	11.1%	4.2%	48.6%	100.0%
		% within طبيعة العقد	25.0%	11.8%	3.0%	1.3%	14.2%	7.6%
		% of Total	0.7%	2.0%	0.8%	0.3%	3.7%	7.6%
	ثانوي	Count	9	43	23	28	87	190
		% within المستوى التعليمي	4.7%	22.6%	12.1%	14.7%	45.8%	100.0%
		% within طبيعة العقد	32.1%	26.7%	8.6%	11.7%	35.2%	20.1%
		% of Total	1.0%	4.6%	2.4%	3.0%	9.2%	20.1%
	جامعي	Count	6	88	210	189	95	588
		% within المستوى التعليمي	1.0%	15.0%	35.7%	32.1%	16.2%	100.0%
		% within طبيعة العقد	21.4%	54.7%	78.4%	78.8%	38.5%	62.3%
		% of Total	0.6%	9.3%	22.2%	20.0%	10.1%	62.3%
	ماجستير	Count	0	4	22	17	7	50
		% within المستوى التعليمي	0.0%	8.0%	44.0%	34.0%	14.0%	100.0%
		% within طبيعة العقد	0.0%	2.5%	8.2%	7.1%	2.8%	5.3%
		% of Total	0.0%	0.4%	2.3%	1.8%	0.7%	5.3%
	دكتوراه	Count	0	0	2	1	2	5
		% within المستوى التعليمي	0.0%	0.0%	40.0%	20.0%	40.0%	100.0%
		% within طبيعة العقد	0.0%	0.0%	0.7%	0.4%	0.8%	0.5%
		% of Total	0.0%	0.0%	0.2%	0.1%	0.2%	0.5%
Total		Count	28	161	268	240	247	944
		% within المستوى التعليمي	3.0%	17.1%	28.4%	25.4%	26.2%	100.0%
		% within طبيعة العقد	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%
		% of Total	3.0%	17.1%	28.4%	25.4%	26.2%	100.0%

المستوى التعليمي * تشاركي في الانتخابات البرلمانية Crosstabulation

			تشاركي في الانتخابات البرلمانية		
			نعم	لا	Total
المستوى التعليمي	أمية	Count	15	29	44
		% within المستوى التعليمي	34.1%	65.9%	100.0%
		% within تشاركي في الانتخابات البرلمانية	1.2%	2.7%	1.9%
		% of Total	0.6%	1.3%	1.9%
	تقرأ وتكتب	Count	13	25	38
		% within المستوى التعليمي	34.2%	65.8%	100.0%
		% within تشاركي في الانتخابات البرلمانية	1.0%	2.3%	1.6%
		% of Total	0.6%	1.1%	1.6%
	ابتدائد	Count	40	81	121
		% within المستوى التعليمي	33.1%	66.9%	100.0%
		% within تشاركي في الانتخابات البرلمانية	3.2%	7.5%	5.2%
		% of Total	1.7%	3.5%	5.2%
	اعدادي	Count	139	155	294
		% within المستوى التعليمي	47.3%	52.7%	100.0%
		% within تشاركي في الانتخابات البرلمانية	11.2%	14.4%	12.7%
		% of Total	6.0%	6.7%	12.7%
	ثانوي	Count	353	315	668
		% within المستوى التعليمي	52.8%	47.2%	100.0%
		% within تشاركي في الانتخابات البرلمانية	28.5%	29.4%	28.9%
		% of Total	15.3%	13.6%	28.9%
	جامعي	Count	632	445	1077
		% within المستوى التعليمي	58.7%	41.3%	100.0%
		% within تشاركي في الانتخابات البرلمانية	51.0%	41.5%	46.6%
		% of Total	27.3%	19.2%	46.6%
	ماجستير	Count	43	22	65
		% within المستوى التعليمي	66.2%	33.8%	100.0%
		% within تشاركي في الانتخابات البرلمانية	3.5%	2.1%	2.8%
		% of Total	1.9%	1.0%	2.8%
	دكتوراه	Count	4	1	5
		% within المستوى التعليمي	80.0%	20.0%	100.0%
		% within تشاركي في الانتخابات البرلمانية	0.3%	0.1%	0.2%
		% of Total	0.2%	0.0%	0.2%
Total		Count	1239	1073	2312
		% within المستوى التعليمي	53.6%	46.4%	100.0%
		% within تشاركي في الانتخابات البرلمانية	100.0%	100.0%	100.0%
		% of Total	53.6%	46.4%	100.0%

مكان العنف * حالة العمل Crosstabulation

			حالة العمل		
			عاملة	غير عاملة	Total
مكان العنف	المنزل	Count	365	698	1063
		% within حالة العمل	64.1%	84.6%	76.3%
	مكان العمل	Count	48	17	65
		% within حالة العمل	8.4%	2.1%	4.7%
	الشارع	Count	31	40	71
		% within حالة العمل	5.4%	4.8%	5.1%
	مكان الدراسه	Count	13	23	36
		% within حالة العمل	2.3%	2.8%	2.6%
	مكان النشاط العام	Count	2	3	5
		% within حالة العمل	0.4%	0.4%	0.4%
	أثناء السفر	Count	1	0	1
		% within حالة العمل	0.2%	0.0%	0.1%
	أماكن متعدده	Count	105	39	144
		% within حالة العمل	18.5%	4.7%	10.3%
	في السوق	Count	0	1	1
		% within حالة العمل	0.0%	0.1%	0.1%
	في المواصلات	Count	0	1	1
		% within حالة العمل	0.0%	0.1%	0.1%
	أثناء اللجوء	Count	1	0	1
		% within حالة العمل	0.2%	0.0%	0.1%
	عن طريق الهاتف	Count	1	0	1
		% within حالة العمل	0.2%	0.0%	0.1%
	الشارع،المعتقل	Count	1	1	2
		% within حالة العمل	0.2%	0.1%	0.1%
	دائرة حكومية	Count	0	1	1
		% within حالة العمل	0.0%	0.1%	0.1%
	المنزل،احد مواقع التواصل الأجتماعي	Count	1	0	1
		% within حالة العمل	0.2%	0.0%	0.1%
	مكان اخر	Count	0	1	1
		% within حالة العمل	0.0%	0.1%	0.1%
Total		Count	569	825	1394
		% within حالة العمل	100.0%	100.0%	100.0%
			40.8%	59.2%	100.0%

مرفق () المحافظة * قمت بالتصويت في الانتخابات السابقه

			التصويت في انتخابات البرلمان		
			نعم	لا	Total
المحافظه	عمان	Count	263	744	1007
		% within المحافظه	26.1%	73.9%	100.0%
	البلقاء	Count	51	73	124
		% within المحافظه	41.1%	58.9%	100.0%
	الزرقاء	Count	145	198	343
		% within المحافظه	42.3%	57.7%	100.0%
	اربد	Count	246	198	444

		% within المحافظه	55.4%	44.6%	100.0%
	مادبا	Count	40	8	48
		% within المحافظه	83.3%	16.7%	100.0%
	عجلون	Count	31	12	43
		% within المحافظه	72.1%	27.9%	100.0%
	جرش	Count	29	31	60
		% within المحافظه	48.3%	51.7%	100.0%
			1.3%	1.3%	2.6%
	الكرك	Count	43	36	79
		% within المحافظه	54.4%	45.6%	100.0%
	الطفيله	Count	15	9	24
		% within المحافظه	62.5%	37.5%	100.0%
	المفرق	Count	69	70	139
		% within المحافظه	49.6%	50.4%	100.0%
	Total	Count	932	1379	2311
		% within المحافظه	40.3%	59.7%	100.0%

شكل العنف * المستوى التعليمي Crosstabulation

			المستوى التعليمي								
			أمية	تقرأ وتكتب	ابتدائي	اعدادي	ثانوي	جامعي	ماجستير	دكتوراه	Total
شكل العنف	جسدي	Count	4	2	11	32	43	43	3	0	138
		% within شكل العنف	2.9%	1.4%	8.0%	23.2%	31.2%	31.2%	2.2%	0.0%	100.0%
		% within المستوى التعليمي	13.8%	6.7%	12.1%	14.2%	10.5%	7.6%	9.1%	0.0%	9.9%
		% of Total	0.3%	0.1%	0.8%	2.3%	3.1%	3.1%	0.2%	0.0%	9.9%
	نفسي/لفظي	Count	5	7	17	48	111	222	10	2	422
		% within شكل العنف	1.2%	1.7%	4.0%	11.4%	26.3%	52.6%	2.4%	0.5%	100.0%
		% within المستوى التعليمي	17.2%	23.3%	18.7%	21.2%	27.0%	39.0%	30.3%	40.0%	30.3%
		% of Total	0.4%	0.5%	1.2%	3.4%	8.0%	15.9%	0.7%	0.1%	30.3%
	جنسي	Count	1	0	1	2	12	40	2	0	58

	% within شكل العنف	1.7%	0.0%	1.7%	3.4%	20.7%	69.0%	3.4%	0.0%	100.0%
	% within المستوى التعليمي	3.4%	0.0%	1.1%	0.9%	2.9%	7.0%	6.1%	0.0%	4.2%
	% of Total	0.1%	0.0%	0.1%	0.1%	0.9%	2.9%	0.1%	0.0%	4.2%
اقتصادي/حرمان من الموارد والفرص	Count	1	1	1	6	10	21	0	0	40
	% within شكل العنف	2.5%	2.5%	2.5%	15.0%	25.0%	52.5%	0.0%	0.0%	100.0%
	% within المستوى التعليمي	3.4%	3.3%	1.1%	2.7%	2.4%	3.7%	0.0%	0.0%	2.9%
	% of Total	0.1%	0.1%	0.1%	0.4%	0.7%	1.5%	0.0%	0.0%	2.9%
تزويج مبكر	Count	0	1	1	2	3	0	0	0	7
	% within شكل العنف	0.0%	14.3%	14.3%	28.6%	42.9%	0.0%	0.0%	0.0%	100.0%
	% within المستوى التعليمي	0.0%	3.3%	1.1%	0.9%	0.7%	0.0%	0.0%	0.0%	0.5%
	% of Total	0.0%	0.1%	0.1%	0.1%	0.2%	0.0%	0.0%	0.0%	0.5%
اجبار على الزواج	Count	0	1	0	0	1	0	0	0	2
	% within شكل العنف	0.0%	50.0%	0.0%	0.0%	50.0%	0.0%	0.0%	0.0%	100.0%
	% within المستوى التعليمي	0.0%	3.3%	0.0%	0.0%	0.2%	0.0%	0.0%	0.0%	0.1%
	% of Total	0.0%	0.1%	0.0%	0.0%	0.1%	0.0%	0.0%	0.0%	0.1%
متعدد	Count	18	18	60	136	231	243	18	3	727
	% within شكل العنف	2.5%	2.5%	8.3%	18.7%	31.8%	33.4%	2.5%	0.4%	100.0%
	% within المستوى التعليمي	62.1%	60.0%	65.9%	60.2%	56.2%	42.7%	54.5%	60.0%	52.2%
	% of Total	1.3%	1.3%	4.3%	9.8%	16.6%	17.4%	1.3%	0.2%	52.2%
Total	Count	29	30	91	226	411	569	33	5	1394
	% within شكل العنف	2.1%	2.2%	6.5%	16.2%	29.5%	40.8%	2.4%	0.4%	100.0%

	% within المستوى التعليمي	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%
	% of Total	2.1%	2.2%	6.5%	16.2%	29.5%	40.8%	2.4%	0.4%	100.0%

شكل العنف * مكان السكنCrosstabulation

			مكان السكن			
			مدينة	قرية	مخيم	Total
شكل العنف	جسدي	Count	96	16	26	138
		% within شكل العنف	69.6%	11.6%	18.8%	100.0%
		% within مكان السكن	10.8%	5.8%	11.4%	9.9%
		% of Total	6.9%	1.1%	1.9%	9.9%
	نفسي/لفظي	Count	262	92	68	422
		% within شكل العنف	62.1%	21.8%	16.1%	100.0%
		% within مكان السكن	29.5%	33.1%	29.7%	30.3%
		% of Total	18.8%	6.6%	4.9%	30.3%
	جنسي	Count	50	3	5	58
		% within شكل العنف	86.2%	5.2%	8.6%	100.0%
		% within مكان السكن	5.6%	1.1%	2.2%	4.2%
		% of Total	3.6%	0.2%	0.4%	4.2%
	اقتصادي/حرمان من الموارد والفرص	Count	27	11	2	40
		% within شكل العنف	67.5%	27.5%	5.0%	100.0%
		% within مكان السكن	3.0%	4.0%	0.9%	2.9%
		% of Total	1.9%	0.8%	0.1%	2.9%
	تزويج مبكر	Count	5	0	2	7
		% within شكل العنف	71.4%	0.0%	28.6%	100.0%
		% within مكان السكن	0.6%	0.0%	0.9%	0.5%
		% of Total	0.4%	0.0%	0.1%	0.5%
	اجبار على الزواج	Count	1	1	0	2
		% within شكل العنف	50.0%	50.0%	0.0%	100.0%
		% within مكان السكن	0.1%	0.4%	0.0%	0.1%
		% of Total	0.1%	0.1%	0.0%	0.1%
	متعدد	Count	446	155	126	727
		% within شكل العنف	61.3%	21.3%	17.3%	100.0%
		% within مكان السكن	50.3%	55.8%	55.0%	52.2%
		% of Total	32.0%	11.1%	9.0%	52.2%

Total	Count	887	278	229	1394
	within %شكل العنف	63.6%	19.9%	16.4%	100.0%
	within %مكان السكن	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%
	% of Total	63.6%	19.9%	16.4%	100.0%

الجنسيه * تعرضتي للعنفCrosstabulation

			تعرضتي للعنف		
			نعم	لا	Total
الجنسيه	أردنية	Count	1131	815	1946
		within %الجنسيه	58.1%	41.9%	100.0%
		within %تعرضتي للعنف	81.1%	88.8%	84.2%
		% of Total	48.9%	35.3%	84.2%
	فلسطينية	Count	80	36	116
		within %الجنسيه	69.0%	31.0%	100.0%
		within %تعرضتي للعنف	5.7%	3.9%	5.0%
		% of Total	3.5%	1.6%	5.0%
	سورية	Count	156	58	214
		within %الجنسيه	72.9%	27.1%	100.0%
		within %تعرضتي للعنف	11.2%	6.3%	9.3%
		% of Total	6.7%	2.5%	9.3%
	عراقية	Count	5	2	7
		within %الجنسيه	71.4%	28.6%	100.0%
		within %تعرضتي للعنف	0.4%	0.2%	0.3%
		% of Total	0.2%	0.1%	0.3%
	مصرية	Count	13	3	16
		within %الجنسيه	81.3%	18.8%	100.0%
		within %تعرضتي للعنف	0.9%	0.3%	0.7%
		% of Total	0.6%	0.1%	0.7%
	لبنانية	Count	2	3	5
		within %الجنسيه	40.0%	60.0%	100.0%
		within %تعرضتي للعنف	0.1%	0.3%	0.2%
		% of Total	0.1%	0.1%	0.2%
	بنغالية	Count	2	0	2
		within %الجنسيه	100.0%	0.0%	100.0%
		within %تعرضتي للعنف	0.1%	0.0%	0.1%
		% of Total	0.1%	0.0%	0.1%

بحرينية	Count	1	0	1
	% within الجنسيه	100.0%	0.0%	100.0%
	% within تعرضتي للعنف	0.1%	0.0%	0.0%
	% of Total	0.0%	0.0%	0.0%
روسية	Count	1	0	1
	% within الجنسيه	100.0%	0.0%	100.0%
	% within تعرضتي للعنف	0.1%	0.0%	0.0%
	% of Total	0.0%	0.0%	0.0%
مغربية	Count	2	0	2
	% within الجنسيه	100.0%	0.0%	100.0%
	% within تعرضتي للعنف	0.1%	0.0%	0.1%
	% of Total	0.1%	0.0%	0.1%
يمنية	Count	1	1	2
	% within الجنسيه	50.0%	50.0%	100.0%
	% within تعرضتي للعنف	0.1%	0.1%	0.1%
	% of Total	0.0%	0.0%	0.1%
Total	Count	1394	918	2312
	% within الجنسيه	60.3%	39.7%	100.0%
	% within تعرضتي للعنف	100.0%	100.0%	100.0%
	% of Total	60.3%	39.7%	100.0%

صلة المعنف * هل تم الابلاغ عن العنفCrosstabulation

		هل تم الابلاغ عن العنف		
		نعم	لا	Total
صلة المعنف	الاب	6	108	114
		5.3%	94.7%	100.0%
	الابن	1	11	12
		8.3%	91.7%	100.0%
	الاخ	10	96	106
		9.4%	90.6%	100.0%
	الام	1	23	24
		4.2%	95.8%	100.0%
		0.3%	2.1%	1.7%
		0.1%	1.6%	1.7%
	الزوج	90	427	517

		17.4%	82.6%	100.0%
	الطليق	79	63	142
		55.6%	44.4%	100.0%
		27.1%	5.7%	10.2%
		5.7%	4.5%	10.2%
	زملاء	8	19	27
		29.6%	70.4%	100.0%
	رئيس العمل	7	31	38
		18.4%	81.6%	100.0%
	لا علاقة	23	93	116
	بينهم	19.8%	80.2%	100.0%
	اخر	40	103	143
		28.0%	72.0%	100.0%
	اكثر من	27	126	153
	معنف	17.6%	82.4%	100.0%

حاله العمل * شكل العنفCrosstabulation

			شكل العنف							
			جسدي	نفسي/لفظي	جنسي	اقتصادي/حرمان من الموارد والفرص	زواج مبكر	اجبار على الزواج	متعدد	Total
حاله العمل	عاملة	Count	40	186	30	12	0	0	301	569
		% within حاله العمل	7.0%	32.7%	5.3%	2.1%	0.0%	0.0%	52.9%	100.0%
		% within شكل العنف	29.0%	44.1%	51.7%	30.0%	0.0%	0.0%	41.4%	40.8%
		% of Total	2.9%	13.3%	2.2%	0.9%	0.0%	0.0%	21.6%	40.8%
	غير عاملة	Count	84	193	22	23	7	2	380	711
		% within حاله العمل	11.8%	27.1%	3.1%	3.2%	1.0%	0.3%	53.4%	100.0%
		% within شكل العنف	60.9%	45.7%	37.9%	57.5%	100.0%	100.0%	52.3%	51.0%
		% of Total	6.0%	13.8%	1.6%	1.6%	0.5%	0.1%	27.3%	51.0%
	تبحث عن عمل	Count	14	43	6	5	0	0	46	114
		% within حاله العمل	12.3%	37.7%	5.3%	4.4%	0.0%	0.0%	40.4%	100.0%

	% within شكل العنف	10.1%	10.2%	10.3%	12.5%	0.0%	0.0%	6.3%	8.2%
	% of Total	1.0%	3.1%	0.4%	0.4%	0.0%	0.0%	3.3%	8.2%
Total	Count	138	422	58	40	7	2	727	1394
	% within حاله العمل	9.9%	30.3%	4.2%	2.9%	0.5%	0.1%	52.2%	100.0%
	% within شكل العنف	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%
	% of Total	9.9%	30.3%	4.2%	2.9%	0.5%	0.1%	52.2%	100.0%

جداول وبيانات العمل حسب الاحصاءات الاردنية

Table 1:The monthly Gender Pay Gap for Paid Employees by sector of Employment (2009-2019)

	Public	Private	Public and private together
2019	13.2	18.0	12.1
2018	14.5	14.7	10.4
2017	15.3	12.4	9.1
2016	13.6	14.2	9.7
2015	13.8	15.5	10.6
2014	13.6	14.2	7.4
2013	13.2	13.3	9.9
2012	13.1	13.5	9.4
2011	10.2	19.5	11.7
2010	11.8	16.7	10.9
2009	14.5	19.6	13.7

Table 6: Graduates by scientific specialization (2014-2015)

	2015								
	Engineering			Telecommunications			Computer Sciences		
	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap
Kingdom	38.00	62.00	24.10	38.80	61.20	22.30	47.10	52.90	5.80

Table 1: Indicator of Education (2009-2021)

	2021																	
	Illiteracy Rate (Population Age15+)			Children in Kindergarten			Students in Basic Education			Students in Secondary Education			Students in Vocational (Industrial) Education			Students in Vocational (Agricultural) Education		
	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap
Kingdom	7.4	2.5	-4.9	49.2	50.8	1.5	49.0	51.0	1.9	58.9	41.1	-17.7	1.4	98.6	97.2	16.5	83.5	67.0

ıdicators of Economy (2008-2021)

2015			2014			2013			2012			2011			2010			2009			2008		
Economic Activity Rate(population age15+)			Economic Activity Rate(population age15+)			Economic Activity Rate(population age15+)			Economic Activity Rate(population age15+)			Economic Activity Rate(population age15+)			Economic Activity Rate(population age15+)			Economic Activity Rate(population age15+)			Economic Activity Rate(population age15+)		
Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender
13.3	60.0	46.7	12.6	59.7	47.1	13.2	60.4	47.2	14.1	61.3	47.2	14.7	62.8	48.1	14.7	63.5	48.8	14.9	64.8	49.9	14.2	64.0	49.8

Table 1: High education (2008-2020)

	2020											
	Students enrolled in Universities Education			Students enrolled in Science Colleges			Students enrolled in Art College			Students graduates from University education		
	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap
Kingdom	55.6	44.4	-11.2	49.2	50.8	1.5	62.2	37.8	-24.4	57.3	42.7	-14.6

n Universities (2008-2020)

sistant Teacher			Assistant Lecturer			Instructor			Associate Professor			Teaching and Research Assistant			Full Professor			Academic staff at art colleges			Academic staff at science colleges		
male	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap
42.0	-15.9	-58.0	50.2	49.8	-0.4	54.5	45.5	-9.0	26.9	73.1	46.3	19.1	80.9	61.7	8.6	91.4	82.7	27.7	72.3	44.7	28.1	71.9	43.8

Table 1: Indicators of Economy (2008-2021)

	2021			2020			2019			2018			2017			2016		
	Economic Activity Rate(population age15+)			Economic Activity Rate(population age15+)			Economic Activity Rate(population age15+)			Economic Activity Rate(population age15+)			Economic Activity Rate(population age15+)			Economic Activity Rate(population age15+)		
	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap
Kingdom	14.0	54.0	40.0	14.2	53.6	39.4	14.0	54.0	39.9	15.4	56.4	41.0	17.3	60.8	43.5	13.2	58.7	45.5

Table 1: Indicators of Economy (2008-2021)

	2021								
	Economic Activity Rate(population age15+)			Youth Economic Activity Rate(15-24)			Unemployment Rate (population age15+)			Youth Unemployment Rate (15-24)		
	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap	Female	Male	Gender Gap
Kingdom	14.0	54.0	40.0	8.4	33.7	25.3	30.7	22.4	-8.4	67.6	45.4	-22.1